

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : / D.S.E / 2015



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: / ق.ع.إ. / 2015

الموضوع

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات
خارج قطاع المحروقات
دراسة حالة الجزائر
(للفترة 2003 – 2013)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية واقتصاد دولي

تحت اشراف الأستاذة :
أ. دهبينة ماجدولين

من إعداد الطالبة :
ثامر دلييلة

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّةَ الْأَوْسَى
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّةَ الْأَوْسَى
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّةَ الْأَوْسَى
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّةَ الْأَوْسَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

... رَبَّنَا لَا تَوَاخِذْنَا
إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ...

الآية: 286 من سورة البقرة

الإهداء

إلى عائلتي الكريمة... فردا... فردا... وأخص بالذكر.. أعز

وأكرم الناس...

أمي... وأبي... حفظهما الله

إلى كل من جمعني بهم صداقة أو معرفة في دروب الحياة...

إلى كل أساتذتي في الجامعة... إلى كل من ساهم في تعليمي

من قريب أو من بعيد...

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

وأتقدم بالشكر الجزيل

إلى الأستاذة المشرفة " دهمينة ماجدولين " على توجيهها ومتابعتها لي في

هذا العمل

إلى كل من الأستاذ "خفاف إلياس" و "بن الخريف محمد عدنان" على

مساعدهما لي في إنجاز هذا العمل

إلى جميع أساتذتي من الإبتدائي إلى الجامعة

إلى كل صديقاتي اللواتي ساعدنني في هذا العمل

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين سألنا شرف مناقشتهم وتقييمهم لهذا

العمل

المخلص:

تعتبر ترقية الصادرات خارج المحروقات في الدول المصدرة للنفط عنصرا أساسيا داعما للنمو الاقتصادي، ومطلبا استراتيجيا تسعى لتحقيقه الدول النامية لما له من آثار إيجابية على الميزان التجاري وعلى الدخل الإجمالي فيها.

والجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تعاني من التبعية التجارية ومن عدم تنويع صادراتها، تسعى للانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع. ولتحقيق ذلك انتهجت تفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الفعال الذي يلعبه هذا النوع من المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية من خلال ما توفره من مناصب شغل ومساهماتها في تحقيق الثروة وزيادة الدخل، إضافة إلى قدرتها الكبيرة على التعايش مع الأزمات الاقتصادية التي أصبحت تميز الحياة الاقتصادية في الآونة الأخيرة، الأمر الذي زاد من اهتمامها به لتيقنها بأنه أنجع وسيلة تنموية في الوقت الراهن لتنمية اقتصادها وترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات. لذلك سطرت العديد من البرامج التنموية التي تضبطها آليات محكمة عن طريق أجهزة متخصصة تسعى لتحقيق الأهداف المرجوة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادرات خارج المحروقات، الميزان التجاري.

Le résumé:

La promotion des exportations hors hydrocarbures constitue pour les pays exportateurs de pétrole un élément essentiel pour le soutien à la croissance de l'économie et une nécessité stratégique pour les pays en développement en raison de ses effets positifs sur leur balance commerciale et sur leur produit national brut.

L'Algérie en tant que pays en développement exportateur de pétrole et souffrant de la non diversification de ses exportations, œuvre à passer d'une économie de rente à une économie diversifiée.

Pour atteindre cet objectif, l'Algérie a opté pour la dynamisation du secteur des petites et moyennes entreprises vu le rôle que joue ce secteur économique en matière de croissance à travers l'offre de postes d'emploi, la création de richesse et l'augmentation du revenu d'une part, et d'autre part, en considération de sa grande capacité d'adaptation lors des crises qui caractérisent l'activité économique ces derniers temps l'intérêt pour la promotion du secteur des petites et moyennes entreprises émane de la convection de l'Algérie, qu'il s'agit en ce moment, du moyen le plus efficace pour assurer la croissance et développer les exportations hors hydrocarbures.

Ainsi, l'Algérie a mis en place plusieurs programmes de relance de la croissance, régis par des mécanismes appropriés et exécutés par des structures spécialisées, en vue de réaliser les objectifs escomptés.

Les mots clé : les petites et moyennes entreprises, les exportations hors hydrocarbures, la balance commerciale.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

بسملة.....	
شكر وعران.....	
الإهداء.....	
فهرس المحتويات.....	
قائمة الأشكال.....	
قائمة الجداول.....	

مقدمة عامة

أ	تمهيد.....
ب	الاشكالية.....
ب	الفرضيات.....
ج	أسباب اختيار الموضوع.....
ج	أهداف الدراسة.....
ج	أهمية الدراسة.....
د	حدود الدراسة.....
د	الدراسات السابقة.....
و	منهج الدراسة.....
و	صعوبات الدراسة.....
ز	هكل الدراسة.....

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري

في الفترة 2003 - 2013

02	تمهيد الفصل.....
03	المبحث الأول: الإطار النظري للتصدير والميزان التجاري.....
03	المطلب الأول: ماهية التصدير.....
03	الفرع الأول: مفهوم التصدير وأهميته.....
06	الفرع الثاني: أنواع التصدير وأهدافه.....
11	الفرع الثالث: دوافع التصدير.....
12	المطلب الثاني: ماهية الميزان التجاري.....

12 الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري وأقسامه
15 الفرع الثاني: الأثر الاقتصادي للميزان التجاري
16 الفرع الثالث: كيفية القيد في الميزان التجاري وطريقة احتساب قيمة الصادرات
16 المطلب الثالث: إستراتيجية ترقية الصادرات
16 الفرع الأول: مفهوم إستراتيجية ترقية الصادرات
17 الفرع الثاني: محاور إستراتيجية ترقية الصادرات
19 الفرع الثالث: الهياكل التنظيمية الموضوعة لترقية الصادرات في الجزائر
22	المبحث الثاني: دراسة تحليلية للصادرات والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2003-2013
22 المطلب الأول: دراسة تطور الصادرات الجزائر خلال 2003-2013
22 الفرع الأول: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية
28 الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال 2003-2013
30 الفرع الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر
32 المطلب الثاني: دراسة تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2003-2013
33 الفرع الأول: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال 2003-2013
36 الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال 2003-2013
39 المطلب الثالث: دراسة تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2003-2013
39 الفرع الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2003-2013
41 الفرع الثاني: أهم شركاء الجزائرية لسنة 2013
46 خلاصة الفصل

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات

48 تمهيد الفصل
49 المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
49 المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراحل تطورها في الاقتصاد الجزائري
49 الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
52 الفرع الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

57	الفرع الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.....
58	المطلب الثاني: توزيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....
58	الفرع الأول: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني للفترة 2003-
	2013.....
62	الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط للفترة 2003-
	2013.....
65	الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2003 -
	2013.....
67	المطلب الثالث: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....
67	الفرع الأول: آليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
73	الفرع الثاني: برامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....
76	المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج
	المحوقات.....
76	المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي ودورها في ترقية
	الصادرات خارج المحروقات.....
76	الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.....
79	الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.....
81	الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكيل القيمة المضافة.....
84	الفرع الرابع: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.....
86	المطلب الثاني: العوائق والمشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر....
86	الفرع الأول: المعوقات التنظيمية.....
90	الفرع الثاني: المعوقات التمويلية.....
92	خلاصة الفصل.....
94	الخاتمة العامة.....
99	قائمة المراجع.....

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
07	أنواع التصدير	01
25	تطور الهيكل السلعي لصادرات قطاع المحروقات	02
27	تطور الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات	03
27	هيكل التركيب النسبي للصادرات الجزائرية	04
30	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2003-2013	05
34	تطور الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2003-2013	06
36	هيكل التركيب النسبي للواردات الجزائرية	07
39	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2003-2013	08
41	تطور الميزان التجاري للفترة 2003-2013	09
43	أهم زبائن الجزائر لسنة 2013	10
45	أهم الشركاء الموردين للجزائر لسنة 2013	11
61	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني	12
62	هيكل التركيب النسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني	13
64	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط	14
66	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن للفترة 2006-2013	15
67	التركيب النسبي لتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن	16
78	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	17

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
23	التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2003 - 2013	01
28	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2003-2013	02
33	الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2003-2013	03
37	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2003-2013	04
40	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2003-2013	05
42	أهم زبائن الجزائر في سنة 2013	06
44	أهم الشركاء الموردين للجزائر سنة 2013	07
51	تصنيف المؤسسات لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري	08
54	عدد المشاريع والحصص حسب فروع النشاط	09
59	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني للفترة 2003-2013	10
63	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2003-2013	11
65	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مناطق الوطن للفترة 2006-2013	12
77	تطور مناصب الشغل المصرح بها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2004-2012)	13
80	تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب القطاع القانوني للفترة 2003-2011	14
81	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تشكيل القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الجزائري للفترة 2005-2010	15
85	أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة 2011-2013	16

مقدمة جامعة

تمهيد:

شكلت التجارة منذ القدم محور اهتمام وتفكير الإقتصاديين الأوائل بل أكثر، فالتجارة ظلت ولا زالت تمثل اللبنة الأساسية للبناء الإقتصادي لأي مجتمع. ويعتبر التصدير محورا هاما في قيام التجارة الخارجية بين الدول، بإعتباره مصدرا من مصادر توفير العملة الصعبة والمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فمن مميزات صادرات الدول المتقدمة التنوع في صادراتها، والذي كان سببا في تقدمها، ومن خصائص صادرات الدول النامية التخصص، والذي كان سببا في تخلفها.

وهذا التخصص في التصدير السلعي يكون نتيجة للوفرة النسبية في بعض أنواع السلع، والتي هي في الغالب عبارة عن مواد خام، بالإضافة إلى التدهور الكبير في الأنظمة الإنتاجية للبعض الآخر من السلع خاصة المصنعة منها بسبب التخلف، ما يخفض إنتاجها ويعمق الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك في هذه الدول، وهذا ما يعصف باقتصادياتها. ضف إلى ذلك أن أسعار هذه الصادرات من السلع غير مستقرة في السوق العالمي، ما يؤدي إلى عدم استقرار الموازين التجارية، ويجعل اقتصاديات هذه الدول تعاني المشاكل، وعرضة للمخاطر، هذا ما يحتم عليها العمل على تنمية صادراتها وتنويعها.

تعد الجزائر هي الأخرى من الدول النامية التي تعاني من الأحادية في التصدير، حيث يسيطر النفط على 97% من إجمالي الصادرات، ما يجعل إقتصادها رهينا للأسواق الخارجية وتقلبات أسعار هذه المادة الحيوية، وأحسن دليل على ذلك أزمة أسعار النفط سنتي 1986 و 1998، حين تراجعت أسعار النفط بشكل كبير، والتي تسببت في انخفاض حجم الصادرات، وإرتفاع حجم الواردات من السلع خاصة الغذائية منها، ما أدى إلى حدوث عجز في الميزان التجاري الجزائري في تلك الفترة. الأمر الذي دفع الجزائر للبحث عن خطة لإنعاش إقتصادها، فاهتدت إلى إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبيرة التي توالى نتائجها الهزيلة من سنة إلى أخرى وتقسيمها وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة وفتحت المجال للخواص بذلك وهذا انطلاقا من تيقنها بأنه لا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن أنجع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدليل على ذلك تجربة العديد من الدول التي استطاعت النهوض بإقتصادها من خلال الإعتماد على هذه المؤسسات، وقد حققت هذه المؤسسات أهداف إقتصادية ذات أبعاد اجتماعية وذلك لميزتها الأساسية والمتمثلة في تحقيق معدلات تشغيلية عالية على مستوى أفراد المجتمع خاصة الشباب منهم وتحقيقها للتكامل الإقتصادي من خلال ما تقدمه هذه المؤسسات من إسهامات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

الإشكالية:

من أجل النهوض بالإقتصاد كان لزاما على الجزائر إحداث تغييرات جزئية في القطاع المؤسساتي من خلال إنتهاج إستراتيجية لتفعيل دور المؤسسات، بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة ذلك إدراكا منها لفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما يؤكد هذا التوجه هو إنشاء وزارة خاصة لهذا القطاع وإنشاء وكالات لدعم هذه المؤسسات.

ونظر للمكانة التي تحتلها هذه المؤسسات في النهوض بالاقتصاد تم طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو واقع الصادرات في الجزائر؟ وما هي وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة

2003 – 2013 ؟

2. ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

3. كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري على الصعيدين الداخلي

والخارجي؟

وكإجابة على هذه التساؤلات تم اقتراح الفرضيات التالية:

1. تعتبر التجارة الجزائرية خارج قطاع المحروقات تجارة تبعية بناء على أن قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات خارج المحروقات.

2. تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي على الجزائر تنشيطها وتحفيزها لتنمية الصادرات خارج المحروقات

3. تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري على الصعيد الداخلي من خلال دورها في التشغيل وزيادة المبيعات ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام وتشكيل القيمة المضافة، ومساهمتها في المبادلات الخارجية على الصعيد الخارجي.

أسباب اختيار الموضوع:

1. طبيعة الموضوع يدخل ضمن التخصص (اقتصاد دولي).
2. المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاليا خاصة في الجزائر
3. أهمية الموضوع باعتباره موضوع الساعة في الجزائر.
4. إدراك بخطورة الوضع الذي آل إليه الإقتصاد الجزائري، ومحاولة تحليل ووضع حلول لذلك
5. رغبتني الشخصية في البحث حول هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

من أهم الأهداف التي تسعى إليها الدراسة مايلي:

1. إلقاء نظرة حول واقع الصادرات الجزائرية.
2. التعرف على الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها في الميزان التجاري.
3. تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري .
4. عرض لمختل برامج الحكومة الجزائرية وسياستها في مجال دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5. محاولة إبراز الأهمية التي يمكن أن تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية النشاط الاقتصادي سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وتحديد مختلف العوائق والمشكلات التي تعاني منها.
6. زرع فكرة إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة في ذهن الشباب، والتركيز على تنوع الصادرات خارج المحروقات.
7. اقتراح مجموعة من الحلول للمشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا الموضوع أهميته من أهمية الجوانب التي تم التطرق إليها وهي جوانب ذات أولوية حاليا في الجزائر، وتحظى باهتمام بالغ، فهو يتناول موضوع الصادرات من جهة وأهميته من ذلك الموقع الذي تحتله ضمن نظريات النمو الإقتصادي، كما يستمد أهميته باعتبار أن الصادرات تعتبر عاملا أساسيا في تحقيق النمو

الاقتصادي كونها أداة مهمة لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، وتوفير العملات الصعبة الضرورية في تحقيق التنمية، كما يتناول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى وأهميتها بشكل عام وهو الموضوع الذي يطرح حاليا بشكل كبير حيث أصبحت الدولة تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديل تنموي عن قطاع المحروقات، وإبراز أهمية هذه المؤسسات في ترقية الصادرات خارج المحروقات من أجل تحقيق معدلات نمو مقبولة ومستقرة بالنسبة للجزائر خصوصا.

حدود الدراسة:

عمدنا في هذا البحث إلى دراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، ومحاولة إحداث تغيير في اقتصاد الجزائر من اقتصاد ريعي معتمد على عائدات المحروقات إلى اقتصاد متنوع في موارده ومداخله، ومدى مساهمتها في مختلف الأنشطة الاقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما تتمثل الحدود الجغرافية للبحث في كامل تراب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

أما في الدراسة الزمانية حددنا الفترة الممتدة من 2003 إلى 2013، والسبب في ذلك يعود للإخفاض المفاجئ في أسعار البترول سنة 2014 وحدوث عدة تغييرات من وراء ذلك.

الدراسات السابقة:

قمنا باختيار هذه الدراسات بالذات كونها تساهم بناء موضوع دراستنا، من ناحية أن كل دراسة من هذه الدراسات اهتمت بمتغير من متغيرات موضوعنا.

أولاً: دراسة حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

تناول في دراسته كيفية مساهمة عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من خلال: إبراز الدور الذي تلعبه حرية التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات وحماية الاقتصاد الوطني في حالة انهيار أسعار البترول، إبراز أهم الوسائل والإجراءات والتدابير التي يمكن أن تعتمد عليها إستراتيجية

ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، ومعرفة واقع وآفاق قطاع الصادرات في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الدولية الحالية.

وتوصل في دراسته إلى أن: كل من التكتل الاقتصادي والانضمام إلى المناطق الحرة، عملية تدعيم القطاع الخاص، سعر الصرف، والاستثمار الأجنبي المباشر، هي أبعاد تساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

ثانيا: دراسة بوكبوس سلمى، استخدام الانترنت في ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسات مصدرة للتمور بولاية بسكرة، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008.

تناولت في دراستها كيفية استخدام الانترنت في ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال ابراز كيفية مساهمة كل من البريد الالكتروني والموقع الالكتروني في ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتوصلت إلى أن: الانترنت والتجارة الإلكترونية يساعدان على التوسع في الأسواق الدولية، وسرعة الوصول إليها، كما تساعد على إنجاز الصفقات التجارية فوراً وبأقل تكلفة، كما توصلت إلى أنه من أجل نمو التجارة الإلكترونية وانتشارها لا بد من تحضير بيئة مناسبة لطبيعتها الإلكترونية من حيث البنى التحتية للاتصالات والمعلومات.

ثالثا: دراسة بوقرة الصديق، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي - دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2006) -، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، (الجزائر)، 2009/2008.

تناول في دراسته مدى مساهمة وقدرة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال: دور ومكانة الم ص م في النشاط الاقتصادي بعرض أمثلة لبعض الدول الرائدة في هذا المجال مع التركيز على الواقع الجزائري في ظل التحول الذي عرفه إقتصادها، ومحاولة التقريب بين ما يجري في بعض البلدان التي سبقت الجزائر في مجال إجراءات ترقية وتطوير الم ص م، وتحديد دور وتأثير تطبيق هذه الإجراءات في إنعاش هذا القطاع في الجزائر، وكذا تحديد مدى مساهمته في النمو الاقتصادي.

وتوصلت إلى أن النتائج المسجلة على مستوى معظم أجهزة الدعم الموجهة للم ص م لا تزال ضعيفة ودون المستوى المطلوب، الأمر الذي انعكس سلبا على واقع وأداء هذا النسيج من المؤسسات والذي يبقى ضعيفا، مما

جعل مساهمته في النمو تبقى محدودة وهو ما أكدته الدراسة القياسية، والسبب حسب القائمين على أعمال مختلف البرامج يعود لحدثة التجربة الجزائرية في مجال دعم هذه المؤسسات ونقص الكفاءات المختصة،

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المناهج التي تتماشى مع طبيعة الموضوع وذلك كما يلي:

تم استخدام **المنهج الوصفي** في إبراز مختلف المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب المفاهيم المتعلقة بكل من التصدير والميزان التجاري وغيرها من المفاهيم الواردة، كما تم اعتماد المنهج التاريخي في سرد أحداث تاريخية كمراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا.

أما **المنهج التحليلي** فقد ساعد في تحليل تطور كل من الصادرات والواردات الجزائرية وكذا الميزان التجاري الجزائري، كما تم تحليل الهيكل السلعي للمبادلات التجارية الخارجية، بالإضافة إلى تحليل مختلف الأدوار التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

صعوبات الدراسة:

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث في قلة المراجع التي تناولت موضوع التصدير والميزان التجاري وجوانب أخرى من القسم النظري وبالتالي دعمنا الدراسة بالاعتماد على مراجع مختلفة كالملتقيات والمجلات والمذكرات.

أما فيما يخص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واجهتنا نفس الصعوبات من ناحية المراجع خاصة الكتب في هذا المجال لذلك تم الاعتماد على الملتقيات والمجلات بكثرة إضافة إلى صعوبة في إيجاد الإحصائيات الحديثة بالتالي اضطررنا للعمل بإحصائيات سداسية بالأخص سنة 2013.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين: **الفصل الأول** تم من خلاله دراسة الصادرات والميزان التجاري في الفترة 2003-2013 وقد قسم إلى مبحثين الأول تم فيه دراسة الإطار النظري للتصدير والميزان التجاري، بينما المبحث الثاني تم من خلاله دراسة تحليلية للصادرات والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2003-2013.

أما الفصل الثاني خصص لدراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين هو الآخر؛ فالمبحث الأول تم فيه دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

المفصل الأول

دراسة الصادرات

والميزان التجاري الجزائري

في الفترة 2003-2013

تمهيد الفصل:

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في اقتصاديات مختلف الدول إذ ليس بإمكان أي دولة العيش بمفردها أو بمعزل عن الدول الأخرى حيث لا تستطيع إنتاج وتلبية كل حاجيات أفرادها، وهي تقوم على أساس وجود الفروق المختلفة في الإمكانيات والموارد الطبيعية ومختلف القدرات، كالقدرات التقنية والتكنولوجية والظروف الجغرافية بين الدول، والهدف الأسمى من إقامة التبادل الدولي عند أي دولة هو محاولة زيادة الدخل الوطني وذلك من أجل رفع مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية للأفراد، ويلعب التصدير دورا مهما وجوهريا لأي دولة لبلوغ هذا الهدف، حيث كلما زادت صادرات هذه الدولة على حساب وارداتها ساهم ذلك في زيادة معدلات النمو عندها وتحقيق نسب أعلى في الميزان التجاري، لذا يجب على أي دولة أن تولي إهتماما كبيرا لصادراتها وذلك من خلال إتباعها لإستراتيجيات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة تفعيلها، ومن خلال هذا الفصل تم تناول المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الإطار النظري للتصدير والميزان التجاري

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للصادرات والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2003-2013

المبحث الأول: الاطار النظري للتصدير والميزان التجاري

يعود النشاط التصديري إلى العصور القديمة، وقد كان التبادل التجاري بين الأفراد ثم بين الدول عن طريق المقايضة، وكان سبب التبادل هو عدم تحقيق الدول للاكتفاء الذاتي واضطرارها إلى الاستيراد إضافة إلى انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض لتبادل المنتجات الفائضة بين الدول، وقد كانت هذه المبادلات التي تحصل بين الأفراد أو بين الدول تسجل في دفتر يسمى الميزان التجاري. فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى ماهية التصدير وأهم المفاهيم المتعلقة بالميزان التجاري والتعرف على استراتيجيات تنمية وترقية الصادرات.

المطلب الأول: ماهية التصدير

لعملية التصدير أهمية في سياسات الدول الراغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية مما جعله يحظى بدراسات للعديد من المفكرين الاقتصاديين، لذا سنقوم في هذا المطلب بدراسة ماهية التصدير من خلال عرض مفاهيم للتصدير وأهميته والتعرف على أبرز أهدافه والتمييز بين مختلف أنواعه .

الفرع الأول: مفهوم التصدير وأهميته

سنقوم من خلال هذا الفرع بتقديم المفاهيم المتعددة للتصدير وإبراز أهميته على المستوى السيادي والاقتصادي.

أولاً: مفهوم التصدير

لقد تعددت تعاريف التصدير من كاتب لآخر ومن موسوعة لأخرى حيث:

يعرفه فؤاد مصطفى محمود على أن التصدير: " هو بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير آخر من أحد الأسواق التي تحقق السلعة فائضا في إنتاجها إلى سوق آخر تمثل فيه نفس السلعة جزء من احتياجاتها".

كما عرفه أيضا على أنه: " كل عملية وتحويل سلعة أو خدمة من عون مقيم إلى عون غير مقيم، بمعنى من مواطن حقيقي إلى شخص أجنبي".¹

¹ محمد فؤاد مصطفى، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، ط 2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 235.

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2003 - 2013

التصدير يعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص عمل، والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها.¹

كما يمكن تعريف التصدير على عدة مستويات:²

➤ **على مستوى المؤسسة:** هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية.

➤ **على المستوى الوطني:** هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة من الدول التي تعاني نقص في الإنتاج، وعملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية.

➤ **على المستوى الدولي:** هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية، والتحكم في تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما.

وبصيغة أخرى تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلاد، ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي، عن طريق أثر المضاعف.³

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التصدير على أنه عملية عبور وانتقال السلع والمنتجات من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية أو من مراكز إنتاجها الوطنية إلى مراكز تسويقها الخارجية فينشأ عنه ما يسمى بالتبادل التجاري الدولي.

ثانيا: أهمية التصدير

يعتبر التصدير ذو أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، تكمن أهميته في عدة مستويات:

¹ فريد النجار، تسويق الصادرات العربية (آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى) ، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص 15.

² وصاف سعدي، نحو استراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير، الملتقى الوطني حول: " الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية"، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 20، 21 أبريل 2004، ص 4.

³ محمد يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص 11.

على المستوى السيادي:¹

تعتبر درجة استقلالية الدولة أو كما تسمى درجة الانكشاف الاقتصادي هي جزئيا دالة في قيمة الصادرات مقارنة بالدخل أو الناتج القومي، وتقاس التبعية الاقتصادية من خلال درجات عدة مؤشرات

درجة أهمية الصادرات = قيمة الصادرات / إجمالي الناتج المحلي × 100

درجة التركيز السلعي للصادرات = قيمة صادرات سلعة رئيسية / قيمة الصادرات × 100

إن التقدم الذي حققته الدول الصناعية لم يكن فقط من خلال تطوير تقنيات الإنتاج وعملياته بل بالإضافة لعوامل أخرى أسهم التصدير في دفع عجلة تقدمها، ويعتبر التصدير من أكثر الطرق بساطة لغزو الأسواق العالمية.

على المستوى الاقتصادي:

للتصدير أهمية بالغة ترجع بالفائدة على الدولة المصدرة اقتصاديا تتمثل في:

1. أن التصدير هو المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي الذي يستفاد منه في تمويل عمليات الاستيراد من جهة وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من جهة أخرى.
2. إن الصناعة التصديرية قد تحصل على مدخلات من صناعات غير تصديرية، كما أن جزء من مخرجاتها قد يستخدم في تدعيم صناعات غير تصديرية أيضا، وهذه العلاقات التكاملية تؤدي حتما إلى تطور الصناعات غير التصديرية وتحويلها إلى صناعات تصديرية في الأجل الطويل.
3. إن التصدير يعني التواجد المستمر في الأسواق الخارجية، والقدرة على المنافسة للحصول على أكبر حصة تسويقية، وهذا التواجد يفرض على الشركات المصدرة مواكبة الشركات المنافسة لها في الأسواق الخارجية، من حيث التكنولوجيا، الإنتاج وتطوير المواصفات الفنية واستخدام وسائل ترويج أكثر تأثيرا، وكل هذه الأمور تتعكس بدورها على الصناعات التصديرية بشكل مباشر وتطوير هيكل الصناعة ككل بشكل غير مباشر.

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص ص 234، 235.

4. أصبح التصدير يشير إلى مدى أهمية اقتصاد بلد معين بالمرودية والتكلفة الدنيا والجودة، حتى أن مقياس الأداء الإقتصادي والتكنولوجي أصبح في السنوات الأخيرة يعتمد كثيرا على إعتبار قدرات التصدير وخاصة محتوياته التكنولوجية، والمقصود بذلك هو طبيعة التكنولوجيا ذاتها.¹
5. يتجلى تأثير عملية التصدير انطلاقا من تحسين الجودة مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الانتاج والتكلفة النهائية، وصولا إلى احتلال وضعية تنافسية، بالتالي الاستحواذ على شريحة سوقية أكبر مما يرفع رقم الأعمال وبالتالي الحصول على أكبر الأرباح فالقدرة التصديرية لا تتمثل في تصدير أكبر الكميات فحسب، بل في تصدير أكبر كمية من المنتجات ذات التكنولوجيا المتطورة.²

الفرع الثاني: أنواع التصدير وأهدافه

أولا: أنواع التصدير

يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع تتمثل في:

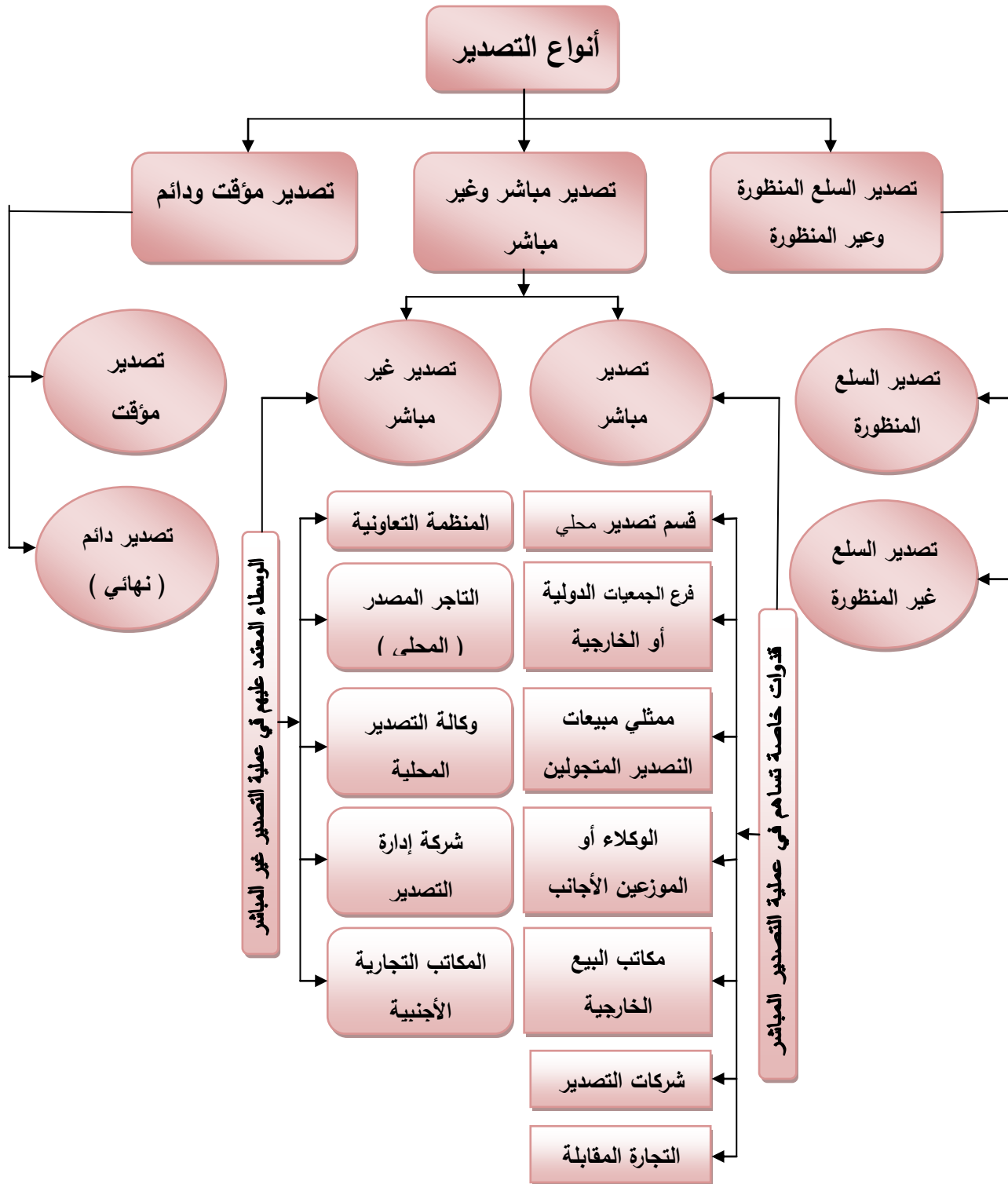
- تصدير السلع المنظورة وغير المنظورة وذلك على أساس معيار كونها مرئية أو غير مرئية عند خروجها من البلد المنتج.
- تصدير مؤقت وآخر دائم (نهائي) وذلك على أساس بقائه بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج له أو بصفة دائمة.
- تصدير مباشر وغير مباشر وذلك على أساس تولي عملية التصدير.

ويمكن تلخيص أنواع التصدير في الشكل التالي:

¹ أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال، ط 2، دار المريح للنشر، السعودية، 2001، ص 411.

² محمد سعيد أوكيل، اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 41.

الشكل رقم (01): أنواع التصدير



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الشرح المقدم لأنواع التصدير

1. تصدير السلع المنظورة وغير المنظورة:¹

أ. تصدير السلع المنظورة: وتشمل السلع والبضائع التي يبيعها المقيمون في دولة ما إلى المقيمين في دولة أخرى، وتنتقل إليهم عبر الحدود وتسمى بالصادرات المنظورة أو المرئية لأنها تقع تحت بصر رجال الجمارك حيث يمكنهم مشاهدتها ومعاينتها ويحصونها في سجلاتهم.

ب. تصدير السلع غير المنظورة: وتشمل خدمات عدة وتتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج، وتتمثل في خدمات النقل، التأمين، السياحة، كذلك تشمل النفقات الدبلوماسية، مدفوعات البريد والهبات... الخ، زد إلى ذلك تصدير رؤوس الأموال والذي يمثل انتقال رؤوس الأموال العائدة إلى الاحتكارات المالية العالمية من بلد إلى آخر، قصد زيادة أرباح هذه الاحتكارات وتعزيز مراكزها الاقتصادية والسياسية في الأسواق وتوسيع مجالات الاستثمار الرأسمالي.

2. تصدير مؤقت ودائم:

أ. تصدير مؤقت: ويتمثل في تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها ومن بينها المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية، مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج، إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج.²

ب. تصدير دائم: ويتمثل في تلك المنتجات التي يتم تصديرها بصفة دائمة دون إعادتها، وأيضا يقصد به مجموعة البضائع (الجديدة أو القديمة) التي تخرج بصفة نهائية من الإقليم الجمركي.³

3. الصادرات المباشرة وغير المباشرة:

أ. التصدير المباشر: يكون هذا النشاط حينما يقوم المنتج أو المصدر بالبيع مباشرة إلى مستورد ما أو مشتري يقع خارج السوق المحلي، ويدخل ضمن هذا النوع من التصدير كل من الموزع الأجنبي والوكيل الأجنبي ومكاتب البيع الخارجية وشركات التصدير والتجارة المقابلة.

¹ خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر اللبناني للطبع، بيروت، 1997، ص 66.

² الوليد قسوم ميساوي، دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر 1978-2006، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2007، ص 14.

³ بشير محمد علي، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1996، ص 110.

كما تتحمل المؤسسة بموجب هذه الطريقة مسؤولية بيع صادراتها بنفسها، مما يرافق ذلك مخاطر كبيرة، أو استثمار مالي عالي، وفي المقابل ترتبط بعائد محتمل أكبر، وسيطرة تامة على جهودها في البيع وتعامل مباشر مع المستهلكين، ويمكن أن يتم ذلك من خلال عدة قنوات، تتمثل في:

- **قسم تصدير محلي:** حيث تخصص المؤسسة في بلدها الأصلي قسما خاصا بعمليات التصدير، وبإشراف مدير يرأس مجموعة عاملين، وتتحصر مهام القسم في أداء كافة الأنشطة المتعلقة بالتصدير، والقيام بعمليات البيع الفعلي للمنتجات، وتقديم المساعدة التسويقية المنشأة في مجال الأسواق الخارجية.
- **فرع الجمعيات الدولية أو الخارجية:** أو ما يسمى بمفهوم المؤسسة التابعة. تسمح هذه الصيغة للمنتج أو المصنع من تحقيق حضوره وسيطرة أكبر في السوق الدولية أو الأجنبية، ويتعامل الفرع بجميع السياسات التسويقية (البيع، التخزين، التوزيع، والترويج) الخاصة بالصادرات.
- **ممثلي مبيعات التصدير المتجولين:** وهنا ترسل المؤسسة ممثلين مندوبين عنها إلى الدول الأخرى بغرض التعريف بمنتجاتها أو التفاوض وعقد الصفقات التجارية مع الجهات المستفيدة، وغالبا ما يناسب هذا العمل المنتجات كبيرة الحجم ووسائل النقل الجوية، والبحرية والبريد، أو السلع الإنتاجية الكبيرة ونحو ذلك.
- **الوكلاء أو الموزعين الأجانب:** يمكن أن تتعاقد المؤسسة مع وكلاء أو موزعين أجانب لغرض بيع منتجاتها بالنيابة عن المؤسسة ومن أجل ذلك يمنح الوكلاء الحقوق الخاصة التي تتيح لهم إمكانية تمثيل المؤسسة في بلادهم.¹
- **مكاتب البيع الخارجية:** تلجأ في بعض الأحيان الشركات المصدرة إلى فتح فروع لها في الخارج لكي تتولى مهمة الاتصال بالمستوردين وعقد الصفقات الخاصة بالتصدير وعادة ما يكون المكتب عبارة عن فرع من الفروع التابعة للشركة، ويساهم هذا المكتب في توسيع نطاق السوق.
- **شركات التصدير:** وهي عبارة عن شركات متخصصة في أعمال التجارة الخارجية (استيراد وتصدير) في الأسواق الخارجية وتقوم الشركات المنتجة أو المصدرة بالتعاون مع هذه الشركات لكي تقوم بتصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية مقابل عمولة تتحصل عليها من الشركة المنتجة.

¹ سلمى بوكبوس، استخدام الانترنت في ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسات مصدرة للتمور بولاية بسكرة، مذكرة ماجستير(غير منشورة) في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / تكنولوجيا الاعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2009، ص 64.

- **التجارة المقابلة:** وهي إحدى صور التصدير المباشر بواسطة الدول أو الشركات، ويستخدم مصطلح التجارة المقابلة لكي تشير إلى المعاملات التي يتم من خلالها سداد السلع والخدمات المتبادلة باستخدام نظام المقايضة أو في أشكال أخرى ويشمل القيم العينية.¹
- ب. **التصدير غير المباشر:** وتعد الطريقة الأكثر شيوعا في الدخول إلى السوق الخارجي وتقوم المؤسسة هنا بإنتاج جميع منتجاتها للسوق الأجنبية، وغالبا ما تغير في خطوط إنتاجها أو إستراتيجية تسويقها أو طريقة تنظيمها أو فلسفتها ولا تقدم المؤسسة الوطنية أية خدمات، وغالبا ما تبدأ المؤسسة الوطنية بالتصدير إلى الأسواق الدولية عن طريق التصدير غير المباشر وبالاعتماد على الوسطاء المستقلين والمتمثلون في:²
- **التاجر المصدر (المحلي):** حيث يقوم بشراء المنتجات المصنعة ومن ثم يبيعها في الخارج لحسابه الخاص.
- **وكالة التصدير المحلية:** والتي تعمل على إيجاد أسواق خارجية للسلع المحلية والتفاوض مع المستوردين الأجانب وذلك لقاء عمولة معينة.
- **المنظمة التعاونية:** تقوم هذه المنظمة بالأنشطة التصديرية نيابة عن عدة منتجين وتكون هذه الأنشطة تحت سيطرتها الإدارية، وغالبا ما يستعين بهذه المؤسسة المنتجين للمنتجات الأساسية أو الأولية كالمنتجات الزراعية والحيوانية.
- **شركة إدارة التصدير:** وهي مؤسسات تتولى إدارة عمليات التصدير لصالح شركات أخرى كوسيط تسويق دولي داخل الشركة المصرية.
- **المكاتب التجارية الأجنبية:** ويقصد بها الشركات التي تملك مكاتب في بلد المصدر وتشتري المنتجات ثم تقوم بتصديرها إلى أسواقها الأصلية خارج بلد المصدر.

ثانيا: أهداف التصدير

تتمثل أهداف التصدير بارتباطه بعدة جوانب في النقاط التالية:³

1. الأهداف المرتبطة بالإستراتيجية التجارية وهي:

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة.

¹ محمود جاسم الصمدي، إستراتيجية التسويق (مدخل كمي وتحليلي)، ط1، دار حامد للنشر، عمان، 2000، ص 287.

² المرجع السابق، ص 288.

³ ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 43.

- توزيع جغرافي للمخاطر.

- التكيف مع المنافسة.

- التواجد في السوق الدولية.

2. الأهداف المرتبطة بالجانب المالي وهي:

- الزيادة في رقم الأعمال.

- رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.

- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.

- تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

3. الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج وهي:

- تحسين قدرات الانتاج بالمؤسسة.

- استغلال الامتيازات المتوفرة.

- خفض الكلفة الانتاجية.

- رفع من جهود البحث والتطوير

الفرع الثالث: دوافع التصدير

تتمثل دوافع التصدير فيمايلي:

1. تشجيع إدارة الشركة على ممارسة نشاط التصدير.

2. تحقيق مردود مناسب من تسويق المنتج في الأسواق الخارجية.

3. الإستفادة من وفرات الحجم الكبير في الأسواق.

4. الإستفادة من تسويق منتج وحيد وتكنولوجيا متميزة في إنتاجه وتشغيله.

5. تنويع مخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية.

6. تصريف خارجي لسلع موسمية الإنتاج والإستخدام.

7. تشغيل طاقات وموارد فائضة ومعطلة.

8. صغر السوق المحلية وعدم قدرتها على استيعاب السلع المنتجة محليا.¹

¹ بديع جميل قدو، التسويق الدولي، دار المسيرة، الأردن، 2008، ص ص 52، 53.

9. مبدأ المزايا النسبية التي تتطلب تبادل السلع وتوزيع الفائض.
10. تغيير التكنولوجيا العالمية ومنه محاولة الدول الإستفادة منها خلال إنعكاس ذلك على المنتجات.
11. تستهدف بعض الشركات تحقيق مركز تنافسي قوي من خلال التصدير أو تحقيق قوة إدارية في اتخاذ القرارات.
12. الاستفادة من فروقات الأسعار وأسعار الصرف كأحد دوافع التصدير.¹

المطلب الثاني: ماهية الميزان التجاري

تمتلك السلطات السياسية والاقتصادية العديد من الأدوات التي تستعين بها عند رسم سياستها الاقتصادية المالية والنقدية، ويعتبر ميزان المدفوعات واحدا من أهم هذه الأدوات، كما يعتبر من أهم المعايير التي تقاس بها كثير من المؤشرات الاقتصادية، ويعتبر الميزان التجاري أحد أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية ومن خلال هذا المطلب سنحيط بأهم الجوانب المتعلقة بهذا الحساب (الميزان التجاري).

الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري وأقسامه

سننطلق من خلال هذا الفرع إلى كل من مفهوم الميزان التجاري وأقسامه فيما يلي:

أولاً: مفهوم الميزان التجاري

نظرا لأهمية الميزان التجاري تعددت تعاريفه من كاتب لآخر وفيما يلي أهم هذه التعاريف:

يعرف الميزان التجاري على أنه سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة (المنظورة وغير المنظورة)، بين المقيمين في بلد معين من جهة وبقيّة دول العالم من جهة أخرى، في فترة معينة وهو جزء من سجل أكبر يضم تبادل رؤوس الأموال هو ميزان المدفوعات.²

ويعرف بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة.³

¹ وصاف سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 3.

² ليلي عقاقنة، دور تنمية الصادرات غير النفطية في تحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائري في الفترة 2000-2012، مذكرة ماستر (غير منشورة)

في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013، ص 9.

³ جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 389.

كما يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخدامه حالياً.¹

يعرف الميزان التجاري أيضا على أنه عبارة عن الفرق بين القيمة النقدية لكلا واردات البلد وصادراته المنظورة (السلع المادية).²

وتقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:³

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{اجمالي صادرات البلد (x)} - \text{اجمالي واردات البلد (y)}$$

• **الميزان التجاري الإيجابي:** يعني صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا فائض في الميزان أو ما يسمى بالفائض التجاري.

• **الميزان التجاري السلبي:** يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى بالعجز التجاري لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية.

مما سبق يمكن تعريف الميزان التجاري على أنه ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات بين المقيمين في بلد معين من جهة والمقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى، أو من الدولة إلى خارجها خلال فترة زمنية معينة، ويمكن أن يكون هذا الحساب في حالة فائض أو عجز.

ثانيا: أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين الأول هو الميزان التجاري السلعي أما القسم الثاني هو الميزان التجاري الخدمي.

1. الميزان التجاري السلعي:

ويعرف على أنه ميزان التجارة المنظورة، والمقصود به كل ما يتعلق بالسلع المادية الملموسة لغرض الاستيراد والتصدير.

¹ محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 181.

² ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 120.

³ هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص 96.

ويشمل الميزان التجاري السلعي على الصادرات والواردات من السلع، وتظهر القيمة النقدية للصادرات السلعية في الجانب الدائن، والواردات في الجانب المدين، وتعتبر الصادرات بمثابة إستلامات، بينما الواردات عبارة عن مدفوعات.¹

إن الميزان التجاري السلعي يعكس أهمية كبيرة لدى معظم الدول، نظرا لأن إنتاجها من السلع يشكل الأساس المهم في نشاطاتها الاقتصادية، وبالتالي فإن صادراتها وواراداتها السلعية تشكل الأساس في ميزان مدفوعاتها، لذلك تسعى دول العالم عموما إلى العمل على أن تزيد صادراتها على وارداتها السلعية، وهذا لتتمكن من تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها، أو على الأقل الحصول على حصيلة من صادراتها السلعية، تمكنها من استيراد ما تحتاج إليه من سلع من الخارج.²

2. الميزان التجاري الخدمي:

ويعرف على أنه ميزان التجارة غير المنظورة، ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول³ (الصادرات والواردات غير المنظورة)، فهو ميزان التجارة لأن لها ثمن ينتقل عبر الحدود الدولية لكنها غير منظورة لأنها لا تقع تحت نظر الجمارك ولا يحصونها في سجلاتهم.⁴

من بين هذه المعاملات التي تدخل تحت بند المعاملات التجارية غير المنظورة مايلي:⁵

- **خدمات الشحن:** كإستخدام الدولة الأجنبية لبواخر ومركبات دولة ما في نقل البضائع.
- **خدمات التامين:** قد تكون خاصة بنقل السلع، وقد يكون خاص بالتامين على الحياة والكوارث والحوادث، كما أن المدفوعات أو أقساط تامين المدفوعات إلى الدخل تسجل في الجانب الدائن، أما المدفوع منها إلى الخارج يسجل بالجانب المدين.
- **خدمات السياحة:** وتشتمل على كافة المدفوعات والإيرادات التي تنشأ في التبادل السياحي.
- **خدمات الأصول المحلية الكاملة بالخارج والأصول الأجنبية العاملة بالداخل:** حيث أن إيرادات الدولة من أصولها الموظفة في الخارج تعمل كخدمة لأن الدولة المضيفة تستفيد من خدمات رأسمال الأجنبي الموظف

¹ كامل بكري، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 208.

² ليلي عقافنة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

³ هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 97.

⁴ كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 211.

⁵ ليلي عقافنة، مرجع سبق ذكره، ص 10، 11.

فيها، وفي المقابل النفقات التي تدفعها الدولة مقابل استخدامها للأصول الأجنبية تعتبر نفقات مقابل خدمات، بالإضافة إلى:

- المدفوعات مقابل الخدمات الاستشارية التي تحصل عليها الدولة من الدول الأجنبية والعكس صحيح.
- نفقات وإيرادات البعثات الدراسية ونفقات التمثيل الدبلوماسي.

الفرع الثاني: الأثر الاقتصادي للميزان التجاري

هناك أثرين اقتصاديين للميزان التجاري وهما:¹

أولاً: الفائض في الميزان التجاري:

على الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءاً من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال مع ذلك يعد ذا دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبى.

فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعنى، فهو يشير إلى الطاقة الانتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية، وهذا يعني الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة والجودة والتلائم مع الأذواق في السوق الخارجية، وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من البلدان الأخرى، كما يعني الفائض حصول البلد المعنى على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطياته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية وتقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الإستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد في تلبية حاجاته وزيادة صادراته.

ثانياً: العجز في الميزان التجاري:

إن العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الإستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي، فإستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، وأستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات والتجهيزات

¹ فاطمة الزهراء بن طالب، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970 - 2010)، مذكرة ماستر (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص ص 58، 59.

فيه، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يسترق إحتياطات البلد من العملات الأجنبية ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، كما أن العجز يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية غير مستحبة.

الفرع الثالث: كيفية القيد في الميزان التجاري وطريقة احتساب قيمة الصادرات والواردات

من حيث القيد في الميزان التجاري، فإن الصادرات تقيد في جانب الأصول أو الجانب الدائن، لأنها تؤدي إلى حصول البلد على متحصلات، وبالنسبة للواردات فإنها تقيد في جانب الخصوم أو الجانب المدين، لأنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج.¹

- تحسب قيمة الصادرات على أساس (فوب) FOB أي قيمتها مع جميع المصاريف المدفوعة عليها حتى مكتب التصدير.
- تحسب قيمة الواردات على أساس (سيف) CIF أي على أساس قيمتها مضافا إليها تكاليف النقل والتأمين.²

المطلب الثالث: إستراتيجية ترقية الصادرات

تلعب إستراتيجية ترقية الصادرات دورا بارزا في تطوير التجارة الخارجية، سواء من حيث الكم والنوع، فهي من خلال سياستها الهادفة وهياكلها الأساسية تسعى لتنمية وتنويع مكونات هذه الصادرات بالشكل الذي يؤدي إلى استقرار مداخلها ونموها.

الفرع الأول: مفهوم استراتيجية ترقية الصادرات

قبل التطرق إلى مفهوم استراتيجية ترقية الصادرات نعرف ترقية الصادرات

أولا: مفهوم ترقية الصادرات

يقصد بترقية الصادرات تشجيع الصادرات في الأجل القصير عن طريق حث الطلب الكلي في اقتصاديات الدول التي تمتلك أجهزة إنتاجية مرنة عن طريق إتباع مجموعة من السياسات التسويقية التي تهدف في مضمونها إلى تصحيح التشوهات السعرية في السلع المراد تصديرها ومحاولة ملاءمتها مع الأسعار العالمية، وإجراء الدراسات التسويقية التي يمكن من خلالها إختيار الأسواق التصديرية التي تتناسب مع مستويات الإنتاج

¹ عبد الرحمان يسرى، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 201.

² ليلي عقافنة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

بما يمكن من إستغلال الطاقات العاطلة والاستفادة من مميزات الإنتاج الكبير، وهذا ما يتناسب مع ظروف الدولة.

ثانيا: مفهوم إستراتيجية ترقية الصادرات

تعرف إستراتيجية تنمية الصادرات على أنها تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.¹

كما أن الحكومة تتدخل من خلال هذه الإستراتيجية في التجارة الخارجية بحيث تقوم بتقديم الدعم للصادرات في شكل مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية، أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجات السلع المخصصة للتصدير، ويمكن هذا الدعم المصدرين من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبيا مما يؤهلها إلى المنافسة بهذه الأسواق، فهذه الإستراتيجية تعمل على زيادة قدرة المنتج المحلي في منافسة المنتجات الأجنبية في الخارج على عكس التعريف الجمركية ونظام الحصص اللذان يزيدان من قدرة المنتج المحلي على منافسة نظيره الأجنبي في الأسواق الداخلية .

الفرع الثاني: محاور إستراتيجية ترقية الصادرات

من أجل توضيح الإجراءات اللازمة التي تركز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات يجب إبراز المحاور والمجالات الأساسية التي ينبغي التأثير والعمل عليها بغرض الوصول إلى تنمية الصادرات، ويمكن الإشارة إلى هذه المحاور كالتالي:²

1. الإطار المؤسسي:

ترتكز إستراتيجية تنمية الصادرات على ضرورة خلق وإيجاد مجموعة من المؤسسات التي تخدم وتسهل عملية التصدير وتأخذ على عاتقها إيجاد الحلول لمختلف العراقيل التي تعترض العملية التصديرية سواء ما تعلق بترويج الصادرات أو المنتجات الموجهة للتصدير، أو ما يرتبط بتبادل المعلومات التجارية وإقامة المعارض والتعريف بالمنتج المحلي في المحافل الدولية وغيرها.

¹ وصاف سعدي، التجارة الإلكترونية كأداة لتنشيط الصادرات، الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، يومي 22، 23 أبريل 2003، ص 91.

² مولاي عبد القادر، التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص ص 21، 22.

2. جودة المنتج:

تعد جودة المنتج من المحاور الهامة التي تركز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات ويأتي ذلك من خلال إقامة نظم فحص السلع التي يتم تصديرها من أجل ضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية، وكذلك الحفاظ على سمعة المنتج من خلال وضع نظام للجودة وإقامة ندوات داخلية ومعارض ترويج لجودة السلعة وجودة التصميم.

3. ايجاد سياسة تمويلية ناجحة:

- تسهم عملية توفير التمويل اللازم للصادرات بشكل بارز في تحقيق الصادرات من خلال:
- التسهيلات التي تمنح للمصدرين سواء في المراحل اللاحقة أو السابقة لشحن البضاعة.
- خفض تكلفة تمويل الصادرات.
- إعفاء المصدرين من الرسوم البنكية المرتبطة بعمليات التصدير.
- تمويل الاستثمارات الأجنبية في الدول مع التركيز على تمويل بعض الصادرات ذات الأهمية الكبرى وتشجيع الاقتراض بسعر فائدة منخفض أو بدون فائدة أحيانا.

4. تأمين الصادرات:

يتم ذلك بإنشاء نظام تأمين على الصادرات لتعويض الخسائر المحتمل تحققها من جراء العملية التصديرية، لاسيما نظام تأمين إتمادات التصدير، وتقلبات سعر الصرف و ضمانات التصدير.

5. إنشاء المناطق الحرة والمناطق الصناعية التصديرية:

والهدف من إنشاء هذه المناطق في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات هو جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير والعمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعمة وكذا تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

6. تشجيع الاستيراد وتسهيله بهدف إعادة التصدير:

ويكون ذلك عن طريق تسهيل وتبسيط إجراءات التموين بالسلع الوسيطة التي تدخل في إنتاج السلع الموجهة للتصدير، وكذا تخفيض تكاليف الحصول على بعض هذه المدخلات، ويكون ذلك عن طريق نظام إعادة التموين بالإعفاءات والذي هو من الأنظمة الجمركية الاقتصادية.

7. إصلاح القطاع المصرفي:

وهنا تستعمل أدوات السياسة النقدية المختلفة بغرض تحفيز الصادرات مع توفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعي، ومن ثم زيادة الصادرات مع ضمان توفير الخدمات البنكية المتكاملة التي تتطلبها عملية التصدير.

الفرع الثالث: الهياكل التنظيمية الموضوعة لترقية الصادرات في الجزائر

تتمثل الهياكل التنظيمية الموضوعة لترقية الصادرات في الجزائر فيما يلي:¹

1. الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX:

هي شركة عمومية ذات طابع اقتصادي تحت وصاية وزارة التجارة، أنشأت بانضمام المركز الوطني للتجارة الخارجية والديوان الوطني للمعارض بمقتضى المرسوم رقم 87-63 المؤرخ في 03 مارس 1987، وكانت في تلك الفترة تحت إسم الديوان الوطني للمعارض والتصدير (Onafex) وفي 24 ديسمبر طرأت تعديلات على هذا الديوان ليصبح تحت اسم الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (Safex)، والغرض الأساسي من إنشاء هذه الشركة يدخل ضمن ترقية الصادرات غير النفطية من أجل المساهمة في تنمية ودفع مستوى المبادلات التجارية وذلك عن طريق ترقية الصادرات وعقلنة الواردات، كما تعمل على تنظيم وتنشيط النظاهرات الاقتصادية في الوطن وفي الخارج من أجل أكثر حرية لصادراتنا.

2. المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات العمومية:

تم إنشاء هذا المركز بمقتضى المرسوم رقم 90-135 المؤرخ في 20 شوال 1410 الموافق لـ 15 مايو 1990 ومن أبرز المهام التي يقوم بها المركز نجد ما يلي:

• رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية.

• توفير المعلومات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين الاقتصاديين على تقييم عمليات الإستيراد وترشيدها.

3. الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI):

أنشئت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتوضع تحت

¹ الوليد قسوم ميساوي، مرجع سبق ذكره، ص 70-73.

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2003 - 2013

وصاية وزارة التجارة وهي تقوم بمهمة التمثيل والاستشارة والإدارة والتوسع الاقتصادي على مستوى الدوائر الإقليمية، ومن مهامها أيضا:

- تقديم المعلومات والآراء والإقتراحات المتعلقة بالأنشطة التجارية والصناعية والخدماتية.
- تتجز كل الدراسات التي تساعد على ترقية المنتجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية.

كما تم انشاء هياكل مستحدثة تتمثل في:¹

4. الشركة الجزائرية لتأمين وضمان خدمات الصادرات (CAGEX):

تأسست الشركة الجزائرية لتأمين وضمان خدمات الصادرات وفق مقتضيات الأمر رقم 96/06 المؤرخ في 10 جانفي 1996، وهي شركة تتشكل من مساهمات مجموعة من المؤسسات المصرفية وشركات التأمين وهي على التوالي :

- البنك الوطني الجزائري.
- البنك الجزائري الخارجي
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- بنك التنمية المحلية.
- القرض الشعبي الجزائري.
- الشركة الجزائرية لتأمين النقل.
- الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين.
- الصندوق المركزي لإعادة التأمين.
- الشركة الجزائرية للتأمين.
- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

والهدف من إنشاء هذه الشركة يتمثل في ترقية الصادرات الوطنية خارج المحروقات (بما فيها الصناعية)، وكذا تدعيم القدرات التصديرية غير المستغلة والعمل على دفع المصدرين إلى اقتحام الأسواق الدولية وذلك بفضل الضمانات التي تقدمها لهم الشركة، والتمويل المقدم من طرف البنوك، كما تساهم في تقريب المصدرين

¹ المرجع السابق، ص ص 72،73.

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2003 - 2013

الجزائريين من المتعاملين الأجانب، مع تزويدهم بمعلومات واسعة حول الزبائن والأسواق الدولية بصفة دورية وذلك لتحسين سير عمليات التصدير وتقاديا لوقوع خسائر.

5. نقطة التجارة للجزائر:

هي عبارة عن هيئة موضوعة تحت تصرف وصاية وزير التجارة، لم تعرف نشاطا كبيرا لكن مع الديناميكية الجديدة المصاحبة للأعمال التي من شأنها تشجيع تطوير وترقية الصادرات خارج المحروقات تم فتح شبك في مقر الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) والذي يجمع بعض الأطراف المتدخلة في التجارة الخارجية وذلك قصد إيجاد أسواق تجارية لمنتجات المتعاملين الاقتصاديين.

6. الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX:

أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-327 المؤرخ في 18 جمادى الأول 1417 الموافق لـ 01 أكتوبر 1996، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وهو تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، والغرض من إنشاء هذا الديوان هو التكفل والمشاركة في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية وخاصة الجانب غير النفطي منها.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للصادرات والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2003-2013

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تعاني من الأحادية في التصدير، حيث يهيمن النفط على صادراتها، هذا ما يجعل الميزان التجاري غير مستقر لأنه مرهون بالأسواق الخارجية، وتقلبات أسعار هذه المادة الحيوية، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة وتحليل تطور كل من الميزان التجاري الجزائري ومكوناته من الصادرات والواردات الجزائرية.

المطلب الأول: دراسة تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2003-2013

تمثل الصادرات أحد مكونات الميزان التجاري وهي الجزء الأهم الذي يعتمد عليه في تحقيق فائض لهذا الميزان، ومن خلال هذا المطلب سيتم دراسة التركيب السلعي للصادرات الجزائرية وكذا التوزيع الجغرافي لها خلال الفترة 2003 – 2013، بالإضافة إلى المشاكل التي تعاني منها الصادرات الجزائرية.

الفرع الأول: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية

لتوضيح الهيكل أو التركيب السلعي للصادرات الجزائرية نستعين بالجدول التالي:

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2003 - 2013

الجدول رقم (01): التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2003 - 2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المجموع	السلع الاستهلاكية	التجهيزات الصناعية	المواد نصف المصنعة	المواد الأولية	المواد الغذائية	صادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	البيان	
								السنوات	
24611	35	30	509	50	48	672	23939	قيمة	2003
100	0,14	0,12	2,07	0,2	0,2	2,73	97,27	نسبة	
32083	14	47	571	90	59	781	31302	قيمة	2004
100	0,04	0,15	1,78	0,28	0,18	2,43	97,57	نسبة	
44849	19	36	656	134	67	912	43937	قيمة	2005
100	0,04	0,08	1,46	0,3	0,15	2,03	97,97	نسبة	
54639	43	44	828	195	73	1183	53456	قيمة	2006
100	0,08	0,08	1,52	0,36	0,13	2,17	97,83	نسبة	
60161	35	46	988	169	92	1330	58831	قيمة	2007
100	0,06	0,08	1,64	0,28	0,15	2,21	97,79	نسبة	
79309	34	69	1390	334	121	1948	77361	قيمة	2008
100	0,04	0,09	1,75	0,42	0,15	2,46	97,54	نسبة	
45194	49	42	692	170	113	1066	44128	قيمة	2009
100	0,11	0,09	1,53	0,38	0,25	2,36	97,64	نسبة	
57159	33	30	1089	165	315	1632	55527	قيمة	2010
100	0,06	0,05	1,91	0,29	0,55	2,86	97,14	نسبة	
73493	16	36	1495	162	357	2066	71427	قيمة	2011
100	0,02	0,05	2,03	0,22	0,49	2,81	97,19	نسبة	
71852	18	30	1519	167	314	2048	69804	قيمة	2012
100	0,03	0,04	2,11	0,23	0,44	2,85	97,15	نسبة	
65917	17	27	1610	109	402	2165	63752	قيمة	2013
100	0,03	0,04	2,44	0,17	0,61	3,28	96,72	نسبة	

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2003 - 2013

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على*

انطلاقا من معطيات الجدول رقم (01) نلاحظ ان الصادرات الجزائرية ليست متنوعة بدرجة كافية وهذا راجع لسيطرة قطاع المحروقات عليها، حيث تراوحت نسبة هذا القطاع ما بين 96,20% و 97,97% من اجمالي قيمة الصادرات، والسبب في ذلك يعود لوفرة المحروقات في الجزائر وتوقيع عدة عقود بين شركة سونطراك وشركات عالمية في هذا الاختصاص.

صادرات المحروقات:

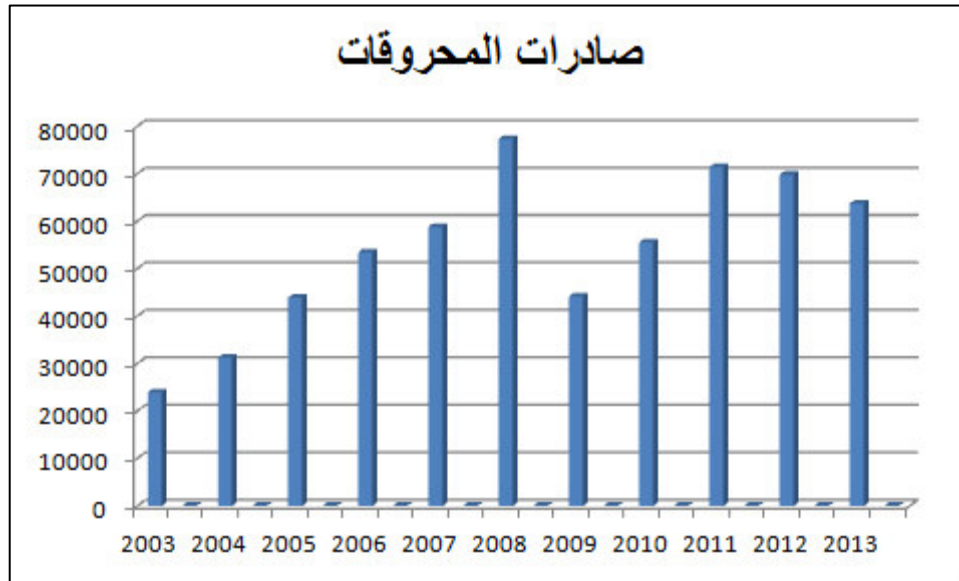
فمن خلال الجدول نلاحظ أن قيمة صادرات المحروقات شهدت إنتعاشا مستمرا من سنة 2003 الى 2008 لتتحقق أعلى قيمة لها وهي 77361 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 97,54% من إجمالي الصادرات لهذه السنة وهي القيمة التي لم تحققها الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا والسبب في ذلك راجع الى الارقام التاريخية التي وصلت اليها أسعار البترول في الاسواق العالمية خلال السداسي الأول من نفس السنة (2008). أما في سنة 2009 فنلاحظ تراجع كبير في قيمة الصادرات من المحروقات مقارنة بالسنوات السابقة لها والتي بلغت قيمة 44128 مليون دولار أمريكي وذلك بسبب الإنخفاض الكبير الذي شهدته أسعار البترول في هذه السنة إلى ما دون 40 مليون دولار أمريكي للبرميل نتيجة تأثير الطلب العالمي وحالة الركود التي اعقبت حدوث الازمة المالية الامريكية. ونوضح هذا التطور في الشكل التالي:

* نشرية المعطيات الاحصائية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الموقع الالكتروني

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieu>, le 15 /12/2014

نشرية المعطيات الاحصائية، المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS.

الشكل رقم (02): تطور الهيكل السلعي لصادرات قطاع المحروقات



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (01)

الصادرات خارج قطاع المحروقات:

أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فقد سجلت معدلات نمو محسوسة خلال الفترة 2003-2013 إلا أنها شهدت بعض التذبذبات بالإنخفاض تارة والإرتفاع تارة أخرى غير أن المسار العام لها كان متزايدا أي بنسبة 3,28% من إجمالي صادراتها وكانت أعلى قيمة سجلتها 2165 مليون دولار أمريكي سنة 2013 وأدنى قيمة سجلتها سنة 2003 والتي قدرت بـ 672 مليون دولار أمريكي والسبب في ذلك يعود إلى التوتر السياسي في الشرق الأوسط مما أجبر العديد من المؤسسات الجزائرية المصدرة إلى توقيف صادراتها لهذه البلدان.

أما الإنخفاض الذي حدث سنة 2009 مقارنة بالسنة التي سبقتها والتي حققت قيمة 1066 مليون دولار أمريكي وذلك بسبب تراجع زيوت الناظا إضافة إلى وقف الحكومة الجزائرية عن تصدير النفايات الحديدية خلال هذه السنة.

وفيما يلي تحليل لكل سلعة من الصادرات خارج المحروقات على حدى:

- **المواد نصف المصنعة:** تحتل هذه المواد الصدارة في الصادرات خارج قطاع المحروقات حيث تأتي في المرتبة الأولى مقارنة بالسلع الأخرى, فمن خلال معطيات الجدول (01) نجد أنها تشهد إنتعاشا مستمرا في

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2003 - 2013

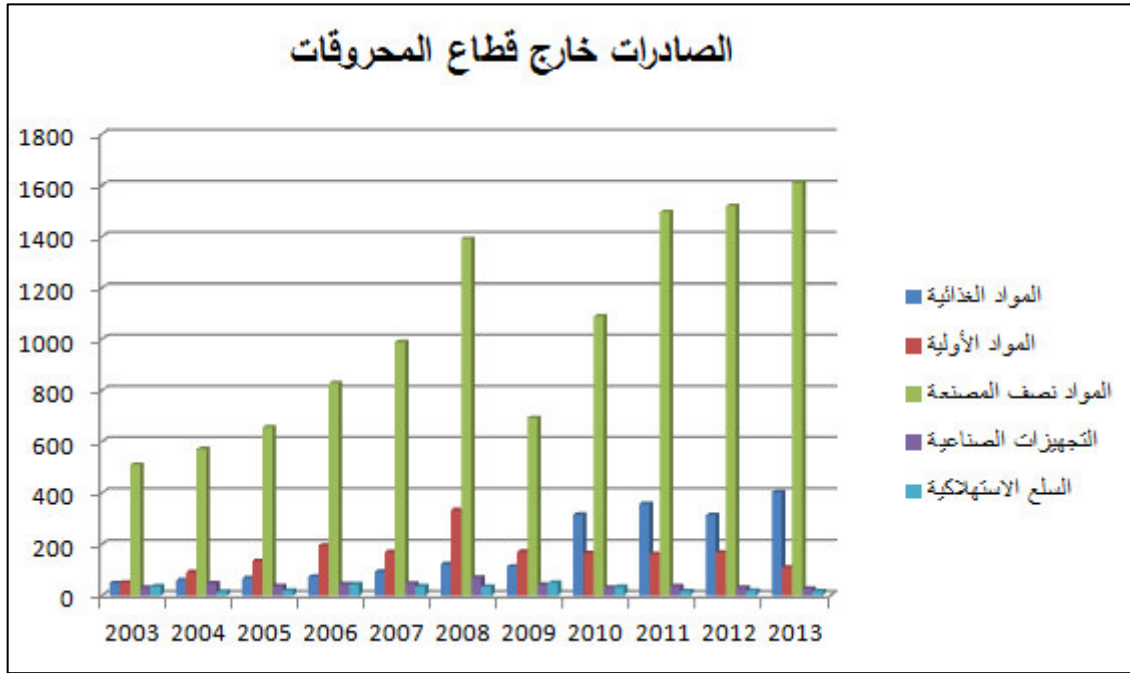
- قيمتها حيث إنتقلت من **509 مليون دولار أمريكي** سنة **2003** لتصل إلى قيمة **1610 مليون دولار أمريكي** سنة **2013**, إلا أنها شهدت تراجع في قيمتها سنة **2009** لتسجل قيمة **692 مليون دولار أمريكي**.
- **المواد الأولية:** كما هو ملاحظ في الجدول(01) فإنها تحتل المرتبة الثانية في قطاع الصادرات خارج المحروقات، حيث نلاحظ أن قيم المواد الأولية متذبذبة حيث لا يمكن الحكم عليها أنها دوما في استمرار ولا العكس حيث نلاحظ أنها سجلت إرتفاعا في قيمتها من سنة **2003** بـ **50 مليون دولار أمريكي** الى سنة **2006** بقيمة **195 مليون دولار أمريكي**, أما في سنة **2007** فنلاحظ إنخفاض في قيمتها بقيمة **169 مليون دولار أمريكي**, بينما في سنة **2008** فقد حققت فيه صادرات الجزائر انتعاشا كبيرا وقد سجلت قيمة صادرات المواد الأولية خلال هذه السنة **334 مليون دولار أمريكي**. أما فيما يخص السنوات التي تلي سنة **2008** فنلاحظ إنخفاضا مستمرا من سنة **2009** بقيمة **170 مليون دولار أمريكي** إلى سنة **2013** بقيمة **109 مليون دولار أمريكي**.
- **المواد الغذائية:** تأتي المنتجات الغذائية في المرتبة الثالثة في ترتيب الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث تختلف نسب وقيم صادرات المواد الغذائية من سنة إلى أخرى حيث شهدت تحسنا من سنة **2003** إلى سنة **2008** حيث سجلت سنة **2003** قيمة **48 مليون دولار أمريكي**. أما في سنة **2008** بقيمة **121 مليون دولار أمريكي** أي بنسبة **0,15%** من إجمالي الصادرات، ثم شهدت إنخفاض خلال سنة **2009** حيث قدرت قيمتها بـ **113 مليون دولار أمريكي**، بعد ذلك لاحظنا تزايد مستمر إبتداء من سنة **2010** إلى **2013** حيث قدرت قيمتها بـ **315 مليون دولار أمريكي** لتصل إلى قيمة **402 مليون دولار أمريكي** سنة **2013** أي بنسبة **0,61%** من إجمالي الصادرات إلا أنه حدث إنخفاض نسبي سنة **2012** حيث قدرت قيمتها خلال هذه السنة بـ **314 مليون دولار أمريكي**.
- **التجهيزات الصناعية:** وتحتل المرتبة الرابعة في الصادرات خارج المحروقات حيث سجلت قيم مختلفة من سنة لأخرى، حيث سجلت أدنى قيمة لها عام **2013** قدرت بـ **27 مليون دولار أمريكي** أي بنسبة **0,04%** من إجمالي الصادرات، وسجلت أعلى قيمة لها سنة **2008** و قدرت بـ **69 مليون دولار أمريكي** أي بنسبة **0,09%** من إجمالي الصادرات.
- **السلع الاستهلاكية:** تأتي هذه السلع في المرتبة الخامسة من الصادرات خارج المحروقات حيث سجلت قيم مختلفة مثل سابقتها من السلع، فمن خلال معطيات الجدول نجد أن أعلى قيمة لها كانت سنة **2009** بقيمة **49 مليون دولار أمريكي** وأدنى قيمة حققتها كانت سنة **2004** بـ **14 مليون دولار أمريكي**، ثم نجد أنها

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2003 - 2013

أخذت تتراجع قيمتها ابتداء من سنة 2010 إلى سنة 2013 لتحقق قيمة 17 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 0,03% من إجمالي صادرات هذه السنة.

ومن خلال الجدول رقم(01) يمكن توضيح تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تطور الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات

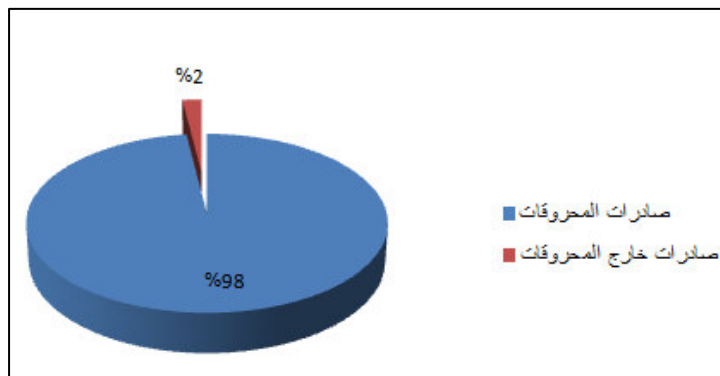


المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

مما سبق تحليله من معطيات الجدول نستنتج ان صادرات قطاع المحروقات تأخذ نسبة كبيرة جدا من

اجمالي الصادرات مقارنة بالصادرات خارج قطاع المحروقات، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): هيكل التركيب النسبي للصادرات الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول(01)

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2003 - 2013

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2003-2013

تتوزع الصادرات الجزائرية الجزائرية على مجموعة واسعة من المتعاملين والجدول رقم (02) يوضح الدول التي تمثل أسواق للجزائر في الخارج.

الجدول رقم (02): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2003-2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المجموع	باقي الدول الأفريقية	دول المغرب العربي	الدول العربية (دون المغرب العربي)	دول المحيط	آسيا (دون الدول العربية)	أمريكا الجنوبية	باقي الدول الأوروبية	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	الاتحاد الأوربي	المجموعة الاقتصادية	السنوات
24391	13	250	355	-	507	1220	12	7531	14503		2003
31923	26	407	531	-	596	1902	11	11054	17396		2004
46001	49	418	621	-	1218	3124	15	14963	25593		2005
54613	14	515	591	-	1792	2398	7	20546	28750		2006
60164	43	760	479	55	4004	2596	7	25387	26833		2007
79298	365	1626	797	-	3765	2875	10	28614	41246		2008
45194	93	857	564	-	3320	1841	7	15326	23186		2009
57053	79	1281	694	-	4082	2620	10	20278	28009		2010
73489	146	1586	810	41	5168	4270	102	24059	37307		2011
71866	62	2073	958	-	4683	4228	36	20029	39797		2012
65917	67	2749	869	-	4241	2965	51	12202	42773		2013

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الموقع الإلكتروني:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieu>, le15 /12/2014

من خلال معطيات الجدول نقوم بتحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق والدول الأكثر أهمية الذين تتعامل معهم الجزائر في مجال الصادرات.

- الإتحاد الأوربي: تعتبر دول الاتحاد الأوربي أهم زبون للجزائر فهي تعتبر كسوق للسلع الجزائرية خلال الفترة 2003-2013، حيث سجلت نسب مختلفة من عام لآخر فأعلى قيمة حققتها كانت سنة 2013 بقيمة

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2003 - 2013

42773 مليون دولار أمريكي، أما أدنى قيمة كانت سنة 2003 بقيمة 14503 مليون دولار أمريكي، كما

يلاحظ أن قيمتها في تزايد مستمر ابتداء من سنة 2010 إلى 2013.

• منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوروبية): تأتي هذه المجموعة الاقتصادية في المرتبة

الثانية بعد الاتحاد الأوروبي، فمن خلال معطيات الجدول يتضح أنها تسجل قيم مختلفة إلا أن الملاحظ

عليها تزايد مستمر في قيمتها من سنة 2005 إلى سنة 2008 لتحقق قيمة 28614 مليون دولار أمريكي

وهي أعلى نسبة حققتها مقارنة بالسنوات الأخرى، ثم تتخفف قيمتها سنة 2009 لتسجل قيمة 15326

مليون دولار أمريكي، بعد ذلك تستمر في الزيادة خلال سنتي 2010 و 2011 مسجلة قيمة 20278 مليون

دولار امريكي و 24059 مليون دولار امريكي على التوالي، بعدها تشهد انخفاضا كبيرا لتصل إلى سنة

2013 مسجلة أدنى قيمة لها مقارنة بالسنوات الأخرى تقدر بـ 12202 مليون دولار أمريكي.

• باقي الدول الأوروبية: عرفت الصادرات الجزائرية نحو هذه المجموعة إرتقاعا سنة 2011 بقيمة 102 مليون

دولار امريكي وخلال سنتي 2012 و 2013 قيمة 36 و 51 مليون دولار امريكي، أما باقي السنوات فهي لم

تتجاوز 1 مليون دولار امريكي.

• أمريكا الجنوبية: تميزت قيمة الصادرات نحو المجموعة بالتراجع من سنة 2005 إلى 2009 مسجلة خلال

هذه السنة قيمة 1841 مليون دولار أمريكي، بعدها شهدت إرتقاعا في قيمتها محققة أعلى قيمة لها سنة

2011 بـ 4270 مليون دولار أمريكي، ثم سجلت تراجع في قيمتها لتصل إلى سنة 2013 محققة قيمة

2965 مليون دولار أمريكي.

• آسيا (دون الدول العربية): عرفت منطقة آسيا اقبالا متزايدا على الصادرات الجزائرية مسجلة ارتقاعا مستمرا

من سنة 2005 إلى سنة 2011 محققة أعلى قيمة لها بـ 5168 مليون دولار امريكي، ثم تبدأ بالانخفاض

لتسجل قيمة 4241 مليون دولار امريكي سنة 2013.

• دول المحيط: على مدى السنوات الموضحة في الجدول أعلاه لم تقم الجزائر بأي عملية تصدير نحو هذه

المجموعة سوى تلك التي قامت عام 2007 بقيمة 55 مليون دولار امريكي وعام 2011 بقيمة 41 مليون

دولار امريكي، حيث كانت تمثل نسبة ضئيلة جدا أو شبه معدومة.

• الدول العربية (دون المغرب العربي): لم تستفد الجزائر كثيرا من هذه المنطقة، حيث سجلت قيم مختلفة

وكانت أدنى قيمة لها سنة 2009 بـ 564 مليون دولار أمريكي، وأعلى قيمة لها سنة 2012 بقيمة 958

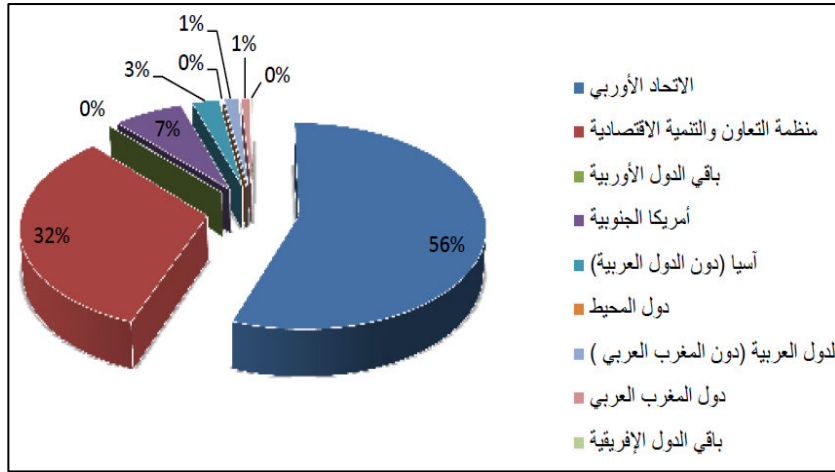
مليون دولار امريكي على مدى فترة 2005-2013 .

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2003 - 2013

- دول المغرب العربي: على عكس الدول العربية فقد شهدت صادرات الجزائر ارتفاعا مستمرا نحو دول المغرب العربي، والتي سجلت أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة قيمة 2749 مليون دولار امريكي سنة 2013.
- باقي دول إفريقيا: سجلت الصادرات قيمة 365 مليون دولار أمريكي كأعلى قيمة لها عام 2008 لتتراجع قيمتها إلى أن تصل إلى سنة 2013 مسجلة 67 مليون دولار امريكي، وأدنى قيمة لها سجلت خلال الفترة 2005-2013 كانت بقيمة 14 مليون دولار امريكي سنة 2006 .

ويمكن توضيح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2003-2013



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

الفرع الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر

سجل القطاع للتصدير خارج النفط نتائج ضعيفة نتيجة لمجموعة من المشاكل يمكن تلخيصها في

مايلي:¹

أولاً: المشاكل على المستوى الجزئي

- بتطبيق عشوائي غير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة.
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.

¹ وصاف سعدي، قيمة الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص ص

- عدم توافر نظام المعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة، الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار، كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الاقتصادي.
- هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها تحرير المبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال، ما أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية.
- كل هذه التراكمات السلبية مجتمعة أدت إلى تقليص القدرة التنافسية لدى بعض المؤسسات الجزائرية بشكل وثيق، بتدني جودة منتجاتها، والشاهد على هذا تضاعف نسبة الواردات الأجنبية إلى الجزائر تدريجياً، وفي مقابل نقص كمية الصادرات الجزائرية.

ثانياً: المشكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير. أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنه جزء ضروري للتنمية، وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية تعطي الإعتبار للجانب الإقتصادي والإجتماعي، والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الإستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح، والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين، والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول، هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية، من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.
- عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنظافة، ولم ترق لدرجة تصديرها، لا من حيث الكمية، ولا من حيث الجودة، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف الخاصة بالإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية والتضخم من جهة، وعدم تحقيق فائض إنتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى.

ثالثا: المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي¹

- التشابك والتداخل، في المهام الموكلة للهيئات والهيكل المدعومة لترقية الصادرات خارج المحروقات، مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، وصعوبة تقييم الوضعية وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة.
 - غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية، بما يخدم الصادرات الغير النفطية. فهذا النقص لا يسمح بتعزيز مجهودات المؤسسات المهمة بالتصدير، لإستغلال الفرص العديدة التي يمكن أن تتواجد على مستوى الأسواق الخارجية.
 - وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين، سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
 - سوء إستخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات غير النفطية.
 - إرتفاع تكاليف النقل الدولي، وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير، لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع التكاليف التسويقية، وبالتالي إنخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.
 - عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي، وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسة، بحيث أصبح الحصول على المعلومات من الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسة التسويقية.
- مما سبق يمكن القول أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية في الأسواق المحلية والخارجية.

المطلب الثاني: دراسة تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2003-2013

إن الحديث عن الواردات يعني أن حجم الانتاج المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك، وقد يعود عدم القدرة هذا إلى قلة حجم الإنتاج، لسعره هو أو لنوعيته، ومن خلال هذا المطلب سنحاول تحليل تطور الواردات الجزائرية من خلال الهيكل السلعي لها، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي لهذه الواردات خلال الفترة الممتدة من 2003-2013 .

¹ المرجع السابق، ص 14.

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2003 - 2013

الفرع الأول: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2003-2013

لتوضيح الهيكل أو التركيب السلعي للواردات الجزائرية نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (03): الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2003-2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي

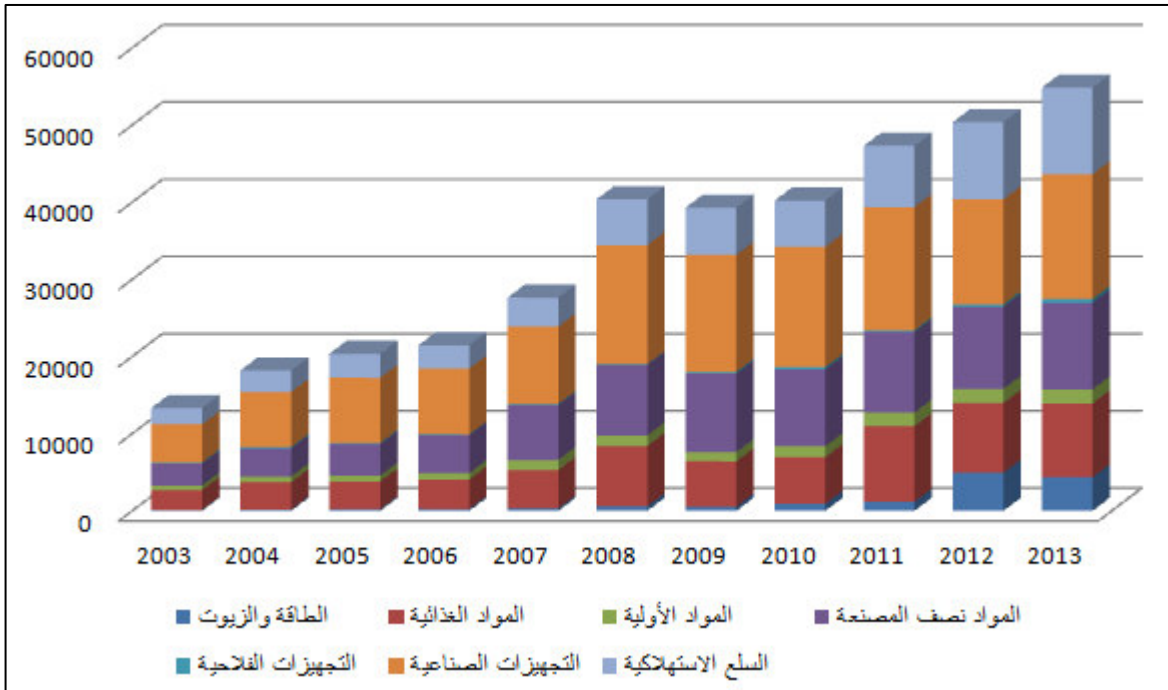
المجموع	السلع الاستهلاكية	التجهيزات الصناعية	التجهيزات الفلاحية	المواد نصف المصنعة	المواد الأولية	المواد الغذائية	الطاقة والزيوت	البيان	
								السنوات	
13334	2112	4955	129	2857	589	2578	114	قيمة	2003
100	15,84	37,16	0,97	21,43	4,42	19,33	0,85	نسبة	
18199	2798	7139	173	3645	734	3537	173	قيمة	2004
100	15,37	39,23	0,95	20,03	4,03	19,44	0,95	نسبة	
20357	3107	8452	160	4088	751	3 587	212	قيمة	2005
100	15,26	41,52	0,79	20,08	3,69	17,62	1,04	نسبة	
21456	3011	8528	96	4934	843	3800	244	قيمة	2006
100	14,03	39,75	0,45	23	3,93	17,71	1,13	نسبة	
27632	3752	10026	146	7105	1325	4954	324	قيمة	2007
100	13,58	36,38	0,53	25,71	4,7	17,93	1,17	نسبة	
40379	5936	15434	86	9154	1378	7796	595	قيمة	2008
100	13,36	41,4	0,13	24,6	2,82	16,43	1,26	نسبة	
39297	6145	15140	234	10165	1201	5863	549	قيمة	2009
100	15,64	38,53	0,6	25,86	3,06	14,91	1,4	نسبة	
40210	5987	15573	330	9944	1404	6027	945	قيمة	2010
100	14,89	38,73	0,82	24,73	3,5	14,98	2,35	نسبة	
47300	7944	15951	229	10431	1776	9805	1164	قيمة	2011
100	16,79	33,73	0,48	22,05	3,75	20,74	2,46	نسبة	
50376	9997	13604	329	10629	1839	9023	4955	قيمة	2012
100	19,84	27	0,65	21,1	3,65	17,92	9,84	نسبة	
54846	11200	16170	506	11220	1830	9580	4340	قيمة	2013
100	20,42	29,48	0,92	20,46	3,34	17,47	7,91	نسبة	

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2003 - 2013

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على*:

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن الواردات الجزائرية عرفت تزايدا مستمرا في قيمتها بشكل تصاعدي خلال الفترة 2003-2013، حيث سجلت أعلى قيمة لها بـ **54846 مليون دولار أمريكي** سنة 2013 وأدنى قيمة لها بـ 13334 مليون دولار أمريكي سنة 2003، إلا أن هذا التزايد يتخلله انخفاض طفيف في قيمة الواردات سنة 2009 بقيمة **39479 مليون دولار أمريكي**، ثم رجعت قيمة الواردات بالتزايد في السنوات المقبلة، وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية التي شهدتها هذه الفترة، حيث إنخفض سعر البترول، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية، ويمكن ترجمة معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم(06): تطور الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2003-2013



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

* النشريات الإحصائية للمركز الوطني للإعلام الألي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الموقع الإلكتروني:

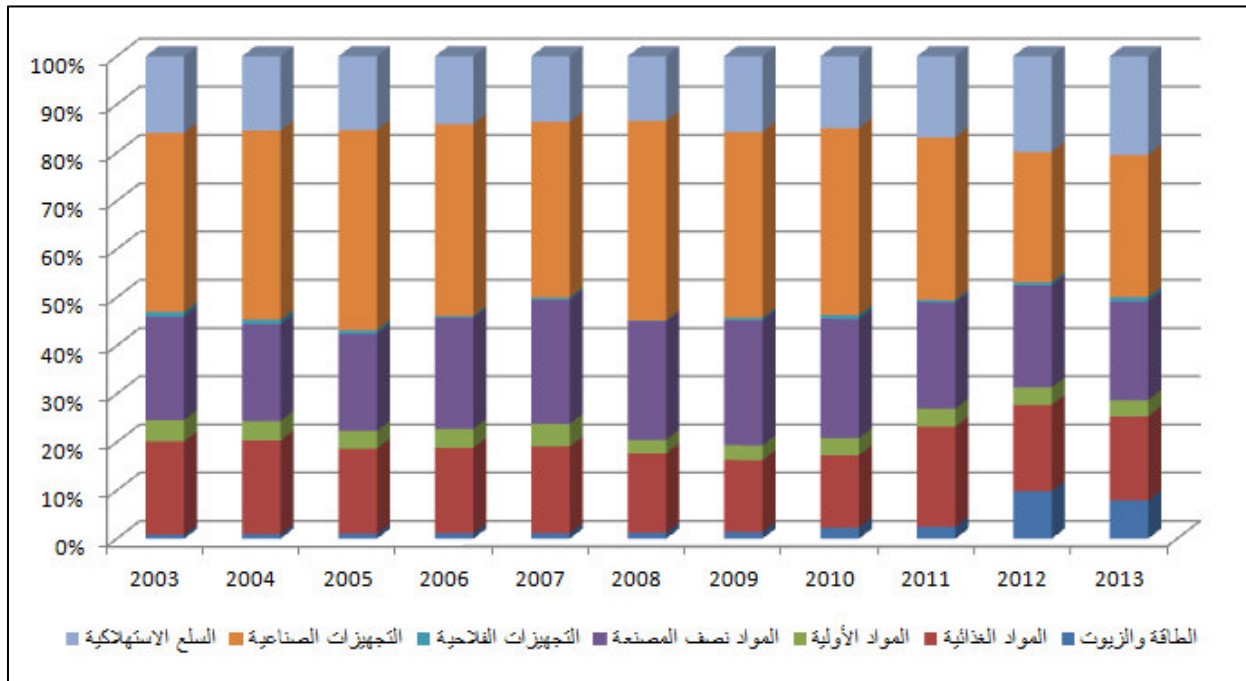
وفيما يلي تحليل لكل سلعة على حدى:

- **التجهيزات الصناعية:** تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للمجموعات السلعية الأخرى حيث تحظى سلع التجهيز الصناعية كل سنة بنسب معتبرة من إجمالي الواردات لكونها ضرورية لمواصلة عملية الاستراتيجية التي اتخذتها الدولة للنهوض بالإقتصاد، خاصة لخدمة التصنيع من أجل تشجيع صادراتها والمتمثلة أساسا في الآلات ومعدات النقل، حيث أخذت قيمة واردات التجهيزات الصناعية تتزايد من أدنى قيمة لها سنة 2003 بـ 4955 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 37,16% من إجمالي الواردات، أما أعلى قيمة سجلتها كانت سنة 2013 بـ 16170 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 29,48% من إجمالي الواردات.
- **المواد نصف المصنعة:** تأتي المنتجات نصف المصنعة والمتمثلة أساسا في قطع الغيار ومنتجات أخرى في المرتبة الثانية من قائمة الواردات بعد سلع التجهيزات الصناعية، فهي من بين المنتجات اللازمة لمواصلة تشغيل عجلات الإنتاج في مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني، وقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2013 بـ 11220 مليون دولار أمريكي من إجمالي الواردات، وأدنى قيمة لها سنة 2003 بقيمة 2857 مليون دولار أمريكي من إجمالي الواردات.
- **المواد الغذائية:** تحتل المرتبة الثالثة في الواردات، وتتمثل أساسا في الحبوب، السكر والحليب بالإضافة إلى مواد غذائية أخرى، وقد سجلت أدنى قيمة لها سنة 2003 بـ 2578 مليون دولار أمريكي من إجمالي الواردات أي بنسبة 19,33%، وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2011 بقيمة 9805 مليون دولار أمريكي من إجمالي الواردات أي بنسبة 20,73%.
- اما بالنسبة لبقية المواد المستوردة كالسلع الاستهلاكية، المواد الأولية، الطاقة والتجهيزات الفلاحية، فتحتل المرتبة الأخيرة من حيث أهميتها، وهذا نظرا لتوفر البترول.

مما سبق تحليله يمكن توضيح التركيب النسبي للواردات الجزائرية للفترة 2003-2013 من خلال الشكل

التالي:

الشكل رقم(07): هيكل التركيب النسبي للواردات الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2003-2013

إن التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية يبين لنا أهم الأسواق للتجارة الخارجية التي تتعامل معها الجزائر، والجدول التالي يبين بعض البلدان التي لها تبادل تجاري مع الجزائر، ويتم توضيح الجدول فيما يلي:

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2003 - 2013

الجدول رقم(04): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2003-2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المجموع	باقي الدول الأفريقية	دول المغرب العربي	الدول العربية (دون المغرب العربي)	دول المحيط	آسيا (دون الدول العربية)	أمريكا الجنوبية	باقي الدول الأوربية	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	الاتحاد الأوربي	المجموعة الاقتصادية
										السنوات
13487	125	120	418	-	1206	567	855	2242	7954	2003
16852	175	169	525	-	1552	1166	1097	2071	10097	2004
20357	148	217	387	31	2506	1249	1058	3506	11255	2005
21456	148	235	493	-	3055	1281	777	3738	11729	2006
27627	231	284	621	-	4318	1672	711	5363	14427	2007
33079	395	395	705	-	616	2179	659	7245	20885	2008
39294	350	478	1089	2	7574	1866	728	6435	20772	2009
40473	396	544	1262	-	8280	2380	388	6519	20704	2010
47247	578	691	1760	-	8873	3931	579	6219	24616	2011
50376	741	807	1555	-	9538	3590	1652	6160	26333	2012
54852	596	1023	2416	-	10596	3468	1213	6958	28582	2013

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الموقع الإلكتروني

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieu>, le 15 /12/2014

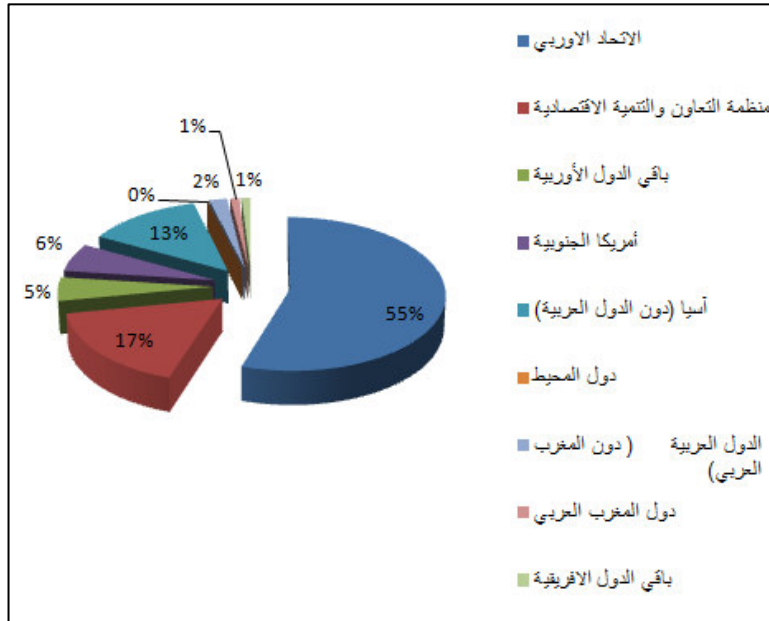
من خلال معطيات الجدول يمكن تحليل وترتيب اهم الموردين التجاريين للجزائر فيما يلي:

- **الإتحاد الأوروبي:** من خلال الجدول يتضح أن الإتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى فهو أهم مورد للجزائر لذلك نجده مسيطر على الواردات الجزائرية، حيث نلاحظ أن قيمة الإتحاد الأوروبي شهدت تزايدا مستمرا من سنة لأخرى أي من قيمة **7954 مليون دولار أمريكي** سنة 2003 إلى قيمة **20885 مليون دولار أمريكي** سنة 2008، ثم تناقصت قيمتها خلال الفترتين 2009 و 2010 على التوالي، ثم شهدت تزايد حتى سجلت أعلى قيمة لها سنة 2013 بـ **28582 مليون دولار أمريكي**.
- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(دون الدول الأوروبية):** تحتل هذه المجموعة المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي من ناحية تمويل الاقتصاد الجزائري، حيث بلغت قيمة واردات الجزائر من هذه المجموعة سنة 2003 قيمة **2242 مليون دولار أمريكي** ثم يليها انخفاض في قيمتها سنة 2004 بقيمة **2071 مليون**

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2003 - 2013

- دولار أمريكي، بعدها شهدت تزايدا مستمرا إلى غاية سنة 2008 لتحقق أعلى قيمة لها بـ 7245 مليون دولار أمريكي، إلا أن قيم هذه الواردات شهدت الانخفاض والتزايد الطفيف في السنوات المقبلة.
 - باقي الدول الأوروبية: نلاحظ أن واردات الجزائر من باقي الدول الأوروبية سجلت قيم متذبذبة بين الزيادة والانخفاض، حيث شهدت أدنى قيمة لها سنة 2010 بقيمة 388 مليون دولار أمريكي، أما أعلى قيمة لها كانت سنة 2012 بقيمة 1652 مليون دولار أمريكي.
 - أمريكا الجنوبية: واردات الجزائر من أمريكا هي الأخرى أخذت قيم مختلفة بين الانخفاض تارة والزيادة تارة أخرى، حيث نلاحظ أنها سجلت أدنى قيمة سنة 2003 بـ 567 مليون دولار أمريكي، بينما حققت أعلى قيمة لها سنة 2011 بـ 3931 مليون دولار أمريكي.
 - آسيا(دون الدول العربية): سجلت واردات الجزائر من الدول الآسيوية غير العربية قيم متذبذبة بين الانخفاض والإرتفاع، حيث شهدت أدنى قيمة لها بـ 616 مليون دولار أمريكي سنة 2008، وأعلى قيمة لها بـ 10596 مليون دولار أمريكي سنة 2013.
 - دول المحيط: كانت واردات الجزائر ضئيلة جدا من دول المحيط، حيث سجلت في هذه الفترة قيمة 31 مليون دولار أمريكي سنة 2005، وقيمة 02 مليون دولار أمريكي سنة 2009 ، أما السنوات الأخرى فكانت قيمتها معدومة.
 - الدول العربية(دون المغرب العربي): أما عن واردات الجزائر من هذه الدول كانت تسجل قيم متزايدة حيث أخذت أدنى قيمة لها سنة 2005 بـ 387 مليون دولار أمريكي، وأعلى قيمة لها سنة 2013 المقدر بـ 2416 مليون دولار أمريكي.
 - دول المغرب العربي: كانت مساهمة هذه الدول ضعيفة، مع أنها كانت تشهد تزايد في قيمها خلال الفترة، حيث سجلت أدنى قيمة لها قدرت بـ 120 مليون دولار أمريكي، وأعلى قيمة كانت سنة 2013 بـ 1023 مليون دولار أمريكي.
 - باقي الدول الإفريقية: سجلت قيم مختلفة في واردات الجزائر، إلا أن مساهمة هذه الدول كانت ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز قيمة 741 مليون دولار أمريكي والتي حققتها سنة 2007.
- ويمكن ترجمة معطيات الجدول وما تم تحليله في الشكل التالي:

الشكل رقم (08): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2003-2013



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

المطلب الثالث: دراسة تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2003-2013

يعد الميزان التجاري مؤشرا هاما على المستوى الإقتصادي، وهذه الأهمية تختلف من بلد لآخر حسب نسبة التجارة الخارجية مقارنة بالنتائج الوطني الخام، كما يعتبر الميزان التجاري جزء من ميزان المدفوعات، ويعبر عن الفرق بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات، ومن خلال هذا المطلب سنحاول دراسة وتحليل تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2003-2013، وأهم شركاء وموردي الجزائر لسنة 2013

الفرع الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2003-2013

لقد مرت الجزائر بعدة تغيرات وتحولات إقتصادية خلال الفترة 2003-2013 من بينها سير تنفيذ عقد شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوربي، الأزمة المالية العالمية التي بدأت سنة 2007 وبرزت في 2008، وظهرت آثارها على الاقتصاد الجزائري في 2009، ومنه سنقوم بتحليل تطور وضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة. والجدول التالي يبين رصيد الميزان التجاري:

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2003 - 2013

الجدول رقم (05): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2003-2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	البيان السنوات
11277	13334	24611	2003
13884	18199	32083	2004
24492	20357	44849	2005
33183	21456	54639	2006
32529	27632	60161	2007
38930	40379	79309	2008
5897	39297	45194	2009
16949	40210	57159	2010
26193	47300	73493	2011
21476	50376	71852	2012
11071	54846	65917	2013

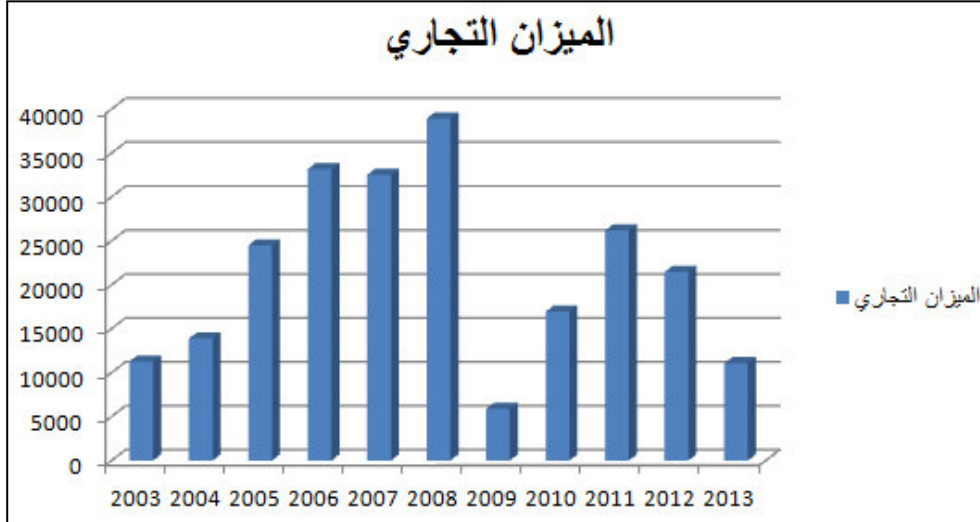
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجداول السابقة

من خلال معطيات الجدول يتبين لنا أن الميزان التجاري الجزائري سجل طيلة الفترة 2003-2013 فائضا بقيم متذبذبة حيث يأخذ أكبر قيمة له خلال الفترة المدروسة عام 2008 بقيمة **38930 مليون دولار أمريكي**، وأدنى قيمة له عام 2009 بقيمة **5897 مليون دولار أمريكي** وما يفسر هذا الانخفاض هو قيمة الصادرات التي أخذت أدنى قيمة لها في هذا العام مما أدى إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري، وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية في هذا العام، الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على البترول وانخفاض اسعارها. ثم ارتفع من جديد سنة 2010 بقيمة **18,20 مليار دولار** يعود هذا إلى تخوف الدولة من الأزمة وأخذ الحذر في ذلك حيث نلاحظ أن القيمة التي ارتفعت بها الواردات ليست نفس المعدل الذي ارتفعت بها الصادرات مقارنة بالسنوات السابقة

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2003 - 2013

والشكل الموالي يترجم رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2003-2013

الشكل رقم(09): تطور الميزان التجاري للفترة 2003-2013



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

الفرع الثاني: أهم شركاء الجزائر لسنة 2013

سنحاول من خلال هذا الفرع ترتيب أهم الدول التي تتعامل معها الجزائر في مجال التصدير والاستيراد

لسنة 2013

أولاً: أهم زيان الجزائر سنة 2013

يظهر لنا الجدول الموالي، أهم الدول المتعاملة مع الجزائر في مجال التصدير خلال سنة 2013، إذ يمكن من خلال هذا الجدول معرفة أهم الدول التي تستورد من الجزائر، والهدف من ذلك هو معرفة مدى الإعتماد على دولة واحدة أو تكثف اقتصادي واحد في تصريف صادرات، ويكون الجدول كالتالي:

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2003 - 2013

الجدول رقم (06): أهم زبائن الجزائر في سنة 2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الرتبة	البلد	القيمة	النسبة (%)
01	اسبانيا	10332	15,67
02	ايطاليا	9006	13,66
03	بريطانيا	7193	10,91
04	فرنسا	6741	10,23
05	الولايات المتحدة الامريكية	5334	8,09
06	هولندا	4818	7,31
07	كندا	3051	4,63
08	البرازيل	2658	4,03
09	تركيا	2657	4,03
10	الصين	2179	3,31
11	بلجيكا	2047	3,11
12	تونس	1647	2,5
13	البرتغال	1602	2,43
14	المغرب	1051	1,59
15	اليابان	1037	1,57
	المجموع الفرعي	61353	93,08
	المجموع	65917	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الموقع الالكتروني

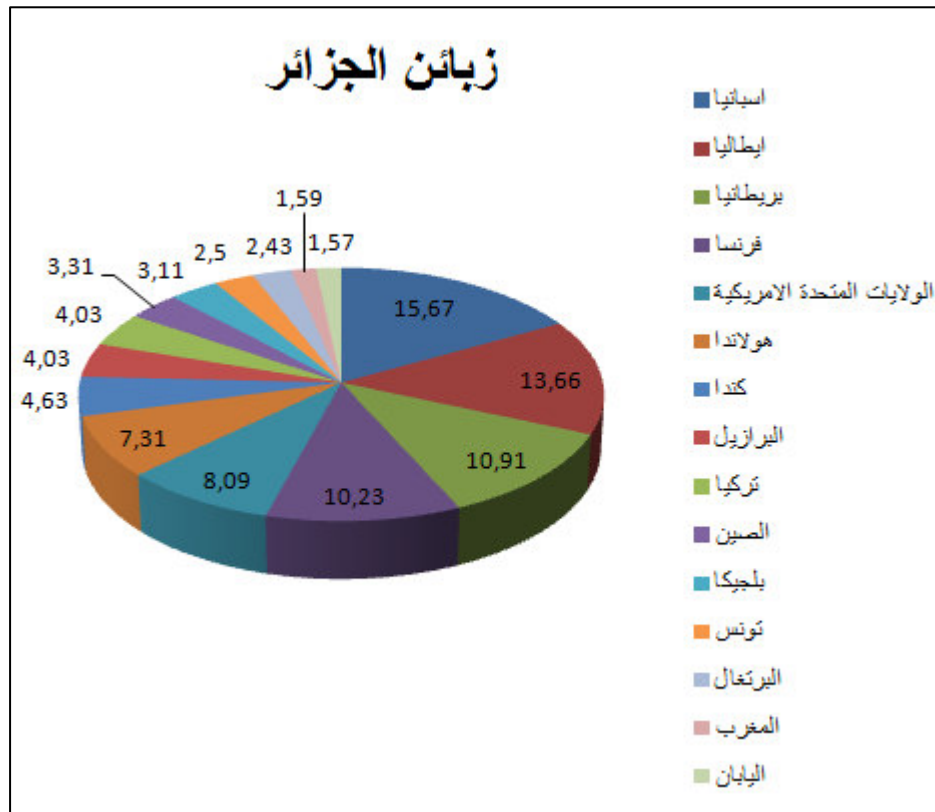
<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieu>, le 15 /12/2014

من خلال الجدول يتضح أن إسبانيا تحتل صدارة المتعاملين مع الجزائر في إطار التصدير، فهي تمثل أهم زبائن الجزائر لسنة 2013، حيث تستورد من الجزائر ما قيمة 10332 مليون دولار أمريكي أي نسبة 15,67% من اجمالي الصادرات الجزائرية تليها في المراتب الموالية كل من (إيطاليا، بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا) فهم يعتبرون أهم زبائن الجزائر الرئيسيين بعد إسبانيا ويستوردون من

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2003 - 2013

الجزائر ما قيمته (9006، 7193، 671، 5334، 4818) مليون دولار أمريكي على التوالي، أما باقي الدول المبينة في الجدول فهم أقل أهمية من سابقهم وذلك لكون نسبة استيرادهم من الجزائر لا تتجاوز 4,63 %، ويمكن توضيح ذلك في الشكل الآتي:

الشكل رقم (10): أهم زبائن الجزائر لسنة 2013



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

ثانيا: أهم الشركاء الموردين للجزائر في سنة 2013

يظهر لنا الجدول الموالي، أهم الدول المتعاملة مع الجزائر في مجال الإستيراد خلال سنة 2013، إذ يمكن من خلال هذا الجدول معرفة مدى ارتباط الجزائر بالأسواق الخارجية ومعرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد في جلب المنتجات التي هي بحاجة إليها، ويتمثل الجدول فيمايلي:

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2003 - 2013

الجدول رقم (07): أهم الشركاء الموردين للجزائر سنة 2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الرتبة	البلد	القيمة	النسبة (%)
01	الصين	8206	12,43
02	فرنسا	6 250	11,39
03	إيطاليا	5 646	10,29
04	إسبانيا	5 078	9,26
05	ألمانيا	2 863	5,22
06	الولايات المتحدة الأمريكية	2 355	4,29
07	تركيا	2 075	3,79
08	الأرجنتين	1 737	3,78
09	البرازيل	1321	3,17
10	الهند	1 305	2,41
11	بريطانيا	1 175	2,38
12	كوريا	1 123	2,05
13	هولندا	1 119	2,04
14	روسيا	1 017	1,85
15	اليابان	1 001	1,82
	المجموع الفرعي	40885	74,54
	المجموع	85254	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الموقع الإلكتروني

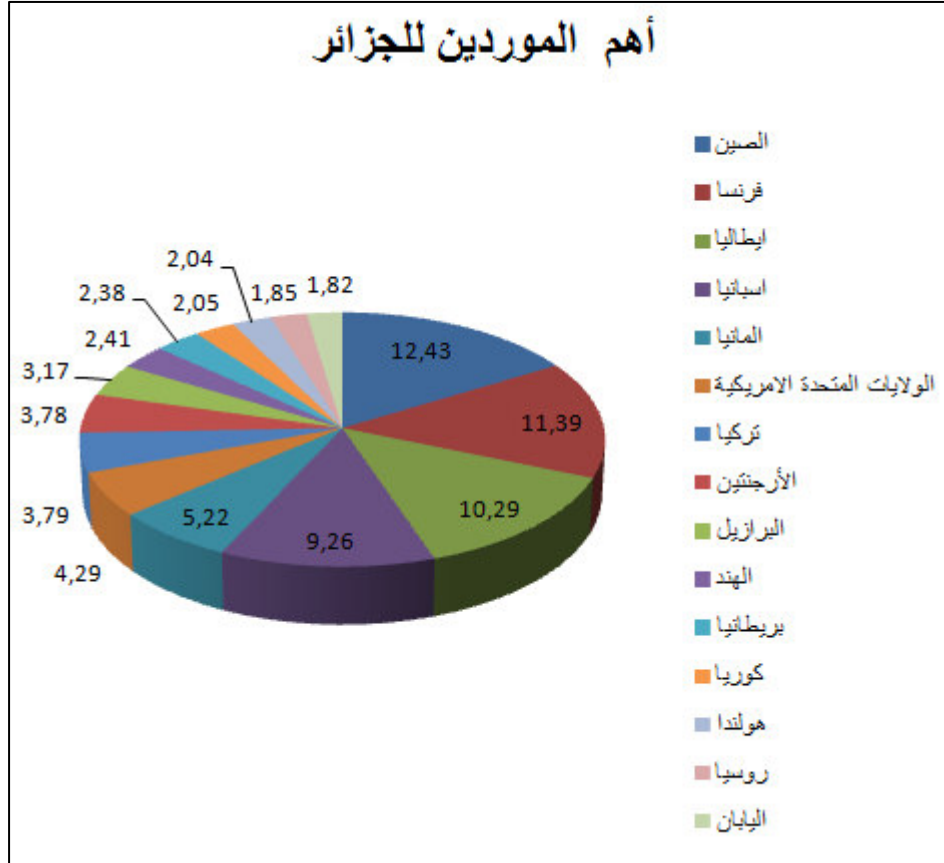
<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieu>, le 15 /12/2014

من خلال الجدول يتضح أن الصين تحتل المرتبة الأولى في الدول المتعاملين مع الجزائر في إطار الإستيراد، فهي تمثل أهم مورد للجزائر لسنة 2013، حيث تستورد منها الجزائر ما قيمة 8206 مليون دولار أمريكي أي نسبة 12,43% من إجمالي الواردات الجزائرية، تليها في المراتب الموالية كل من (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية) فهم يعتبرون أهم الموردين للجزائر الرئيسيين بعد الصين ويصدرون للجزائر ما قيمته على التوالي (2355، 2863، 5078، 5646، 6250) مليون دولار أمريكي، أما باقي

الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2003 - 2013

الدول فهي مورد للجزائر لكن بنسب ضئيلة لا تتجاوز نسبة 4,23 % من اجمالي الواردات، ويمكن ترجمة ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم(11): أهم الشركاء الموردين للجزائر سنة 2013



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (07)

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من دراسة الجانب النظري لكل من التصدير والميزان التجاري، إضافة إلى الدراسة التحليلية التي قمنا بها للميزان التجاري الجزائري ومكوناته (الواردات والصادرات) توصلنا إلى استنتاج النقاط التالية:

- التصدير عبارة عن عملية عبور السلع المنظورة أو غير المنظورة من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية، إما بصورة نهائية أو مؤقتة وذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- الميزان التجاري عبارة عن بيان، تسجل فيه الدول السلع المصدرة سواء كانت منظورة أو غير منظورة، والسلع المستوردة سواء كانت منظورة أو غير منظورة من وإلى العالم الخارجي، فهو يمثل احد أهم مكونات ميزان المدفوعات.
- تمثل الصادرات أحد كفتي الميزان التجاري، فأى تغيير فيها سيؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري إما بالإيجاب (فائض)، أو بالسلب (عجز).
- تتمثل إستراتيجية ترقية الصادرات في اتباع مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة تقوم بها الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي إلى زيادة قدرتها التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.
- تحتل صادرات قطاع المحروقات أهمية كبيرة في الجزائر فهي تمثل نسبة 97% من إجمالي الصادرات، بينما الصادرات خارج المحروقات فهي لا تتجاوز نسبة 3%

الفصل الثاني

واقع المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة في الجزائر
ودورها في ترقية الصادرات
خارج المدرجات

تمهيد الفصل:

في ضوء ما تشهده الساحة الاقتصادية العالمية من تغيراتٍ على أكثر من صعيد، احتلَّت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا رياديًا في عملية التنمية الاقتصادية، وأولت كثير من الدول اهتمامها بها، حيث عملت على توفير ظروف نجاحها وعملها وجعلتها من الأولويات ضمن برامج التنمية.

وعلى غرار هذه الدول أدركت الجزائر أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادها، ولهذا بادرت باتخاذ مجموعةٍ من الإصلاحات والتحويلات حتى تكفل لها بيئة عملٍ مواتية، وتوجهها قدمًا نحو بلوغ الأهداف التنموية، وهو الأمر الذي دفعها لاستحداث وزارة خاصة بها تعنى بشؤونها وتعمل على ترفيقها وتطويرها، وانشاء هيئات وبرامج لدعمها، فقد بات لهذه المؤسسات أهمية في النشاط الاقتصادي الجزائري ودور في تقليص فاتورة الاستيراد، بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات راحت تعمل على تصدير جزء من منتجاتها إلى الاسواق الخارجية وتحاول كسب حصص سوقية بها ورفع قدرتها التنافسية.

بناء على ما سبق قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تحتلّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موقعا هاما في بيئة الاقتصاد الوطني، حيث نلمس ذلك من خلال تزايد عدد المؤسسات بشكل واضح، فبعد أن كانت هذه الأخيرة في بداية التسعينات لا تمثل سوى نسبة ضئيلة مقارنة بالمؤسسات الصناعية العمومية، تامت حصتها والتي يعود معظمها للقطاع الخاص، وبذلك سعت الحكومة الجزائرية وعن طريق إنشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات سنة 1993 إلى وضع مختلف الأسس الضرورية لتأطيرها والإشراف عليها من خلال انشاء هيئات وبرامج لدعمها، وأصبحت تلعب دورا أساسيا في تنمية الاقتصاد الجزائري لها في السنوات الأخيرة في كافة مناطق الوطن وفي مختلف قطاعات النشاط، ذلك أن هذا الواقع الجديد لم يظهر بالصدفة وإنما كان نتيجة لتطور طويل ومتسلسل.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراحل تطورها في الاقتصاد الجزائري

سناول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مختلف المحاولات التي قامت بها الجزائر من أجل تحديد تعريف قانوني لها، ثم إلقاء نظرة على مختلف مراحل تطورها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والتطرق إلى أهم الخصائص التي تميزها.

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن تهميش السلطات العمومية للمؤ ص م في بداية رسم استراتيجياتها التنموية ساهم في غياب تعريف قانوني محدد لها، عدا بعض المحاولات الفردية غير الرسمية، وقد استمر هذا الوضع إلى غاية صدور القانون التوجيهي لترقية المؤ ص م في 12 ديسمبر 2001¹، ويمكن إيجاز أهم المحاولات لتعريف هذه المؤسسات فيمايلي:

المحاولة الأولى: ظهرت أول محاولة لتعريف الم ص م عند وضع التقرير الخاص ببرنامج التنمية للفترة (1974-1977)، حيث عرفت وزارة الصناعة والطاقة الم ص م بأنها: " كل وحدة إنتاج مستقلة قانونيا تشغل أقل من 500 عامل، وتحقق رقم أعمال أقل من 15 مليون دج، وتقدر قيمة إنشائها بأقل من 10 مليون دج،

¹ نوال مرزوقي، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو 9000 و 14000 (دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية)، مذكرة ماجستير(غير منشورة) في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص 24.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات

وتأخذ أحد الأشكال التالية: مؤسسات تابعة للجماعات المحلية، فروع المؤسسات الوطنية، مؤسسات مختلطة، مؤسسات مسيرة ذاتيا ومؤسسات خاصة¹.

المحاولة الثانية: في إطار الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة، طرحت المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة (EDIL) تعريفا للم ص م، والذي قام على أساس أنها " المنشأة التي تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار جزائري"².

المحاولة الثالثة: جاءت هذه المحاولة في إطار المداخلة المقدمة في الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية بعنوان: عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجبلي، ووفقا لهذه المداخلة تعرف المؤ ص م بأنها: " كل وحدة إنتاج و/ أو وحدة خدمات صناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عامة وهذه الأخيرة هي مؤسسات محلية (بلدية وولائية)"³.

إلا أنه وبعد التسعينيات من القرن الماضي شهدت الجزائر تطورات اقتصادية هامة، وتبنت إصلاحات هيكلية عميقة أعطت القطاع الخاص دورا كبيرا ومتزايدا لأحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الإنفتاح الاقتصادي والعولمة، ورغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا في ظل الشراكة الأوروبية المتوسطية وقد انعكس هذا التطور على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبلغ درجة كبيرة الى أن أنشأت الدولة وزارة خاصة تهتم بشؤونها سميت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993⁴.

وفي هذا الإطار قدمت الوزارة تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد الأحدث في الجزائر والمتضمن في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01 / 18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 12 / 12 / 2001 والذي يعد مرجعا لكل برامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات وإعداد ومعالجة الإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع، وفي المادة الرابعة جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية " بأنها كل مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 250

¹ رابح خوني، رقية حساني، آفاق وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة التدريبية الدولية حول: " تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25 - 28 ماي 2003، ص 5.

² شهرزاد زعيب، ليلي عيساوي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الوطني الأول حول: " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، جامعة عمار تليجي، الأغواط (الجزائر)، 8 - 9 أبريل 2002، ص 174.

³ نوال مرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

⁴ رابح خوني، حساني رقية، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات

شخصاً، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وتستوفي معايير الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹.

كما أشارت المادة الخامسة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة " بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملاً ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليار دج أو أن تكون إيراداتها ما بين 100 و 500 مليون دج"، أما المادة السادسة من ذات القانون فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة " بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصاً ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 100 مليون دج"، وأخيراً تعرضت المادة السابعة من القانون السالف الذكر إلى تعريف المؤسسة المصغرة "بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 10 ملايين دج".²

نلاحظ من خلال التعاريف الواردة في المواد 4، 5، 6، 7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعتماده على عدد العمال أي المعيار العددي وعلى رأس المال أي المعيار المالي لإيجاد حدود بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، ويميزها عن باقي المؤسسات الأخرى و وضع تعريف لها وهي أكثر المعايير شيوعاً واستخداماً.

ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تصنيف المؤسسات لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

المنصف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسات مصغرة	1 - 9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسات صغيرة	10 - 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسات متوسطة	50 - 250	من 200 مليون دج إلى 2مليار دج	من 200 مليون دج إلى 500 مليون دج

المصدر: القانون رقم 18/01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، 2001، ص 6.

¹ خباية عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 18.

² الأخضر بن عمر، علي بالموشي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: " واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة الوادي، 05 - 06 ماي 2013، ص 5.

الفرع الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعود ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر إلى ما بعد الاستقلال مباشرة، لكنها لم تكن معروفة بهذه الصيغة التي هي عليها الآن، فلم يكن تطورها على أساس التجربة في المجال المؤسساتي، وإنما بفعل مالكي الأموال الذين كانوا يميلون إلى المجال التجاري، وتزايد اهتمام الدولة بهذا القطاع منذ الاستقلال تدريجيا بصورة مضاعفة، حيث جاء هذا الاهتمام من منطلق محاور معينة تمس مختلف القطاعات الاقتصادية: السياسات المتبعة لإعادة التوازنات، الانتعاش الاقتصادي، الحد من ظاهرة تصريح العمال، التخفيف من زيادة حجم البطالة والبحث عن بدائل أخرى لتوفير مناصب شغل واستحداث الوظائف. وعموما فإن تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تميز بثلاث مراحل أساسية منذ الاستقلال:

المرحلة الأولى: الفترة (1962 - 1979)

لقد كانت حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال، وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي وعلى المستوى الاقتصادي، من حيث مساهمتها في العمالة، والقيمة المضافة، وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية، الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات منذ 1971¹، كشكل من أشكال إعادة تشغيلها وتسييرها وأصبحت تابعة للدولة، حيث أدمجت منذ سنة 1967 ضمن أملاك المؤسسات الوطنية، وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص، واعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر، فقد انتهجت بشأنها سياسة اللامركزية وكانت تنتظر إليها على أساس أنها أداة لتدعيم عملية التصنيع الشاملة، بمعنى أنها مكملة للصناعات الأساسية، فقد كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خاضعة للجماعات المحلية التي عملت على تطويرها، خاصة خلال المخطط الرباعي الثاني 1974/1977 بينما

¹ الأمر رقم 20/62 الصادر في 1962/08/21 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 02/62 الصادر في 1962/10/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة، والمرسوم رقم 38/62 الصادر في 1962/11/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لم تحظى باهتمام كبير من قبل الدولة، نظرا للمكانة الثانوية والهامشية المسندة للقطاع الخاص آنذاك في التنمية الاقتصادية.¹

المرحلة الثانية: الفترة (1980 - 1993)

منذ بداية الثمانينات بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وقد كان المخططان الخماسيان الأول (1980-1984) والثاني (1985 - 1989) يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي، وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة، فصدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار، أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية، والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات، وتتمثل هذه القوانين فيما يلي:

• **سنة 1982:** إصدار القانون المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني في 21/08/1982 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، حيث أعطى حق ملكية التجهيزات والآلات وكذلك المواد الأولية، ومنح التراخيص لبعض المؤسسات للاستيراد، ولكن الإجراءات المتخذة في إطار هذا القانون لم تكن كافية لتوسيع وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، بل كان يحمل في طياته عراقيل أخرى كالتمويل المقدم من قبل البنوك الذي لا يتعدى 30% من حجم المشروع، قيمة المشروعات لا يجب أن تتعدى 30 مليون دج بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة، و10 مليون دج بالنسبة لشركات الأشخاص، ويمنع إمتلاك عدة مشاريع.

• **سنة 1983:** القيام بإنشاء الديوان الوطني للتوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة وترقيتها، ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتوجيه استثمارها إلى مختلف النشاطات والمناطق وضمان التكامل بينها، وقد وضع تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية. وبالتالي حظي القطاع الخاص لأول مرة منذ الاستقلال بدور يؤديه لتجسيد أهداف التنمية الوطنية، مهمته توجيه الاستثمار الخاص إلى نشاطات ومناطق

¹ صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسبير، جامعة فرحات

عباس، سطيف (الجزائر)، العدد 2004/3، ص ص 26، 27.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات

بشكل يتماشى مع حاجات التنمية وضمان تكامله مع القطاع العام وكذا ضمان تكامل تام للاستثمار الخاص مع الخطط الموضوعة¹.

الجدول رقم (09): عدد المشاريع والحصص حسب فروع النشاط

الإجمالي	صناعة الحديد والصلب والمعادن والميكانيك والكهرباء والالكترونيك	مواد البناء	النسيج	الصناعات الغذائية	فروع النشاط السنوات
104	% 03	% 27	% 19	% 21	1982
376	% 12	% 13	% 14	% 29	1983
624	% 12	% 12	% 10	% 15	1984

المصدر: بن التركي زينب، دور تكنولوجيات الاعلام والاتصال في تسيير العلاقة مع الزبون بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - أوماش - بسكرة، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- تكنولوجيات الاعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، 2008/2007، ص 39.

ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الإئتمانية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية وتطور علاقتها معها اعتبارا من سنة 1989 بتطبيق بعض الإصلاحات صدر العديد من القوانين التي تعد بداية لهذا التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا²، وتتمثل هذه القوانين في:

- سنة 1987: صدور المرسوم 87-171 المؤرخ في 01/08/1987 والمتضمن إعادة تنظيم الغرفة الوطنية للتجارة، كما تم في سنة 1987 افتتاح الغرفة الوطنية للتجار والمقاولين الخواص.
- سنة 1988: وفي إطار التحضير للانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق لتحقيق التنمية الاقتصادية، وفتح المجال للقطاع الخاص ضمن الإطار القانوني المناسب لتطوير الإستثمار الخاص، حيث تم إصدار القانون 88-25 المؤرخ في 19/07/1988 والذي حرر سقف الإستثمار الخاص وسمح للمستثمر الخاص في مجالات جديدة، على أن تكون هذه المشاريع تدخل في إطار النشاطات التي تعتبرها

¹ محمد بن نعمان، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا دراسة حالة ولاية بومرداس (الجزائر) 2009 -

2010، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة الجزائر 3، 2011/2012، ص 24.

² صالح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 27.

الدولة ذات أولوية كما وضع حدا لاحتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية وفتحها في وجه القطاع الخاص.¹

- **سنة 1990:** صدور قانون النقد والقرض رقم 90 - 10 المؤرخ في 14/04/1990 والذي ينظم حركات رؤوس الأموال ويشجع كل أشكال الشراكة دون أي استثناء كدعم حرية الإشهار الأجنبي حيث سمح للقطاع الخاص بإنشاء المؤسسات المشتركة والتي كانت حكرا على القطاع العمومي.
 - **سنة 1991:** صدور المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 19 فبراير المتعلق بتحرير التجارة الخارجية، وفي إطاره تم الاعتراف الرسمي بالدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في ظل توجه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق.
 - **سنة 1993:** مرسوم تنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات وخلق مكتب وحيد APSI على المستوى الوطني والذي سمي بوكالة الترقية ودعم الاستثمارات في سنة 1994.²
- المرحلة الثالثة: الفترة (1994-2003) وإلى يومنا هذا**

عملت الجزائر وبشدة خلال هذه الفترة على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج لجان دعم الاستثمار وترقيتها CALPI التي تم إنشاؤها سنة 1994، والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ التي تم تأسيسها في 1996، بالإضافة إلى وكالة التنمية الاجتماعية (القرض المصغر) التي تأسست بدورها خلال 1996.³

ولقد شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة للانتقال من إقتصاد إداري إلى إقتصاد انفتاح يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي بالالتزام بالجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى (01 أبريل 1995) وتطبيق التصحيح الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998، وعقدت مجموعة من الإتفاقات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 لمدة سنتين، وأتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعقد إتفاق إعادة جدولة جزء من الديون الجزائرية وإعادة هيكلة بعضها الآخر، وأدت من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية التي أدت إلى خصوصية الكثير من المؤسسات العامة وساهمت في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة والمجالات

¹ الصديق بوقرة، مساهمة المؤسسات ص و م في النمو الاقتصادي - دراسة قياسية حالة الجزائر - ، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2009/2008، ص 60.

² وسام سعدية، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة بسكرة -، مذكرة ماستر (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2013/2012، ص 28.

³ بن التركي زينب، مرجع سبق ذكره، ص 40.

المرتبطة باقتصاديات الإنفتاح، الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لإحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الاقتصادية أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹.

ويمكن تلخيص القوانين والمراسيم التي صدرت خلال هذه المرحلة فيمايلي:

- **سنة 1994:** اختيار الإطار القانوني لخصوصية المؤسسات العمومية.
 - **سنة 1995:** إصدار قانون الخصوصية.
 - **سنة 2001:** تم إصدار قانون استثمارات جديد ، لدعم وإعطاء نفس جديد للتعديلات السابقة ويتضمن:
 - إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، والتي تمثل امتدادا لنشاط وكالة ترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات، مع ضمان لا مركزية نشاطات هذه الوكالة مما يسمح بالقضاء على مركزية اتخاذ القرار وهذا من خلال إنشاء المكاتب الجهوية.
 - إنشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي من مهامه اقتراح إستراتيجيات وآليات تطوير الاستثمار.
- صدور القانون التوجيهي رقم **18/01** المؤرخ في **2001/12/12** المتضمن القانون الأساسي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²
- **سنة 2002:** سنة إلحاق الصناعات التقليدية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإصدار مرسوم تنفيذي رقم **373/02** المؤرخ في **2002/11/11** المتعلق بإنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي سنة بداية تأهيل هذه المؤسسات.
 - **سنة 2003:** في هذه السنة صدرت عدة مراسيم تنفيذية خاصة بالقطاع أهمها:
 - المرسوم التنفيذي رقم **78/03** المؤرخ في **2003/02/25** والمتضمن القانون الأساسي لمشاكل المؤسسات، وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.
 - المرسوم التنفيذي رقم **79/03** المؤرخ في **2003/02/25**، المحدد للطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تهدف هذه المراكز إلى تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيههم ودعمهم ومرافقتهم.³

¹ صالح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 28.

² ميلود تومي، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، 17-18 أبريل 2006، ص 997.

³ الصديق بوقرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 62، 63.

- المرسوم التنفيذي رقم 374/03 المؤرخ في 2003/10/30، المتعلق بالتصريح التشخيصي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بهدف جمع المعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد خصائصها وتوزيعها، على مستوى التراب الوطني.
- سنة 2004: تم إحصاء 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشرة، مع بعث جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو، وتنظيم جلسات وطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيام 2004/01/15-14.
- صدور المرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 2004/04/19 يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- سنة 2005: إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن سنة 2005 إلى 2009 تم تخصيص 4 مليار دج لهذه الفترة للتكفل بانجاز وتجهيز الوكالات الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانجاز مشاغل وتطوير ودعم الصناعات التقليدية خاصة في الوسط الريفي ودراسة وانجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية التقليدية.¹

الفرع الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

يتسم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أساسا بما يلي:²

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هي في الغالب مؤسسات عائلية لا تميل إلى الانفتاح على رأس مال أجنبي، كما أن تمويلها يعتمد غالبا على مصادر غير رسمية فوفق دراسة شملت 50 مؤسسة صغيرة جزائرية فإن 26 منها إتمدت في تمويلها على مصادر غير رسمية (العائلة والأصدقاء).
- التوظيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يتم أساسا بالاعتماد على العلاقات الشخصية والعائلية فوفق إحصائية للديوان الوطني للإحصائيات في سنة 2003 فإن 63.57 % من العمال في المؤسسات الخاصة (معظمها مؤسسات صغيرة أو متوسطة) وظفوا بهذا الشكل و 1.58 % عن طريق إعلانات و 0.62 % عن طريق الامتحان.
- جزء من نشاطات المؤسسة تتم بشكل غير رسمي (تمويل، إنتاج، تموين) ، فقد نمت كثيرا النشاط غير الرسمي للمؤسسات، خاصة في ظل الأزمة وعدم الاستقرار اللذان عاشتهما الجزائر خلال التسعينات، إذ لم يكن من أولويات الدولة آنذاك محاربة هذا النوع من النشاط في ظل تلك الظروف.

¹ المرجع السابق، ص 64.

² محمد بن نعمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 28، 29.

- سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أساسا محلي وطني ومن النادر أن يكون عالمي.
- التعاون والتنسيق بين المستثمرين والسلطات ليس ناميا بشكل كبير.
- آليات نمو المؤسسات كالاندماج مثلا هي غير مستعملة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مع أنه يعد من أحسن الخيارات لمواجهة تحدي العولمة، وهجوم الشركات متعددة الجنسيات على الاسواق الجزائرية.
- المؤسسات الصغيرة التي تُشغل ما بين 4 و 9 عمال هي التي تهيمن على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تشكل نسبة 91 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- نمو متسارع للمؤسسات الخاصة مقابل انخفاض مستمر للمؤسسات العمومية متجهة بذلك نحو التلاشي، على عكس فترة التوجه الاشتراكي للجزائر التي شهدت نموا وتطورا للمؤسسات العمومية مقابل تراجع للمؤسسات الخاصة، بالخصوص بعد الاستقلال.

المطلب الثاني: توزيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الصناعات التقليدية في الجزائر تطورا كبيرا واتساعا منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عكس هذا القانون الاهتمام الواسع الذي توليه الدولة لهذا القطاع واعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد، ويمكننا الوقوف على أهمية هذا القطاع في الجزائر من خلال بعض الإحصائيات والمؤشرات التي تعبر عن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف مناطق الجزائر، وكذا مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى الحركية التي تعرفها هذه المؤسسات وتطورها عبر الزمن آخذين الفترة 2003 - 2013 كمجال للدراسة.

الفرع الأول: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني للفترة 2003 - 2013

ويتشكل هذا القطاع أساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والعمومية والنشاطات الحرفية، والجدول التالي يوضح تطور كل قطاع خلال الفترة الممتدة بين 2003-2013 :

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات

الجدول رقم (10): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني للفترة 2003-2013

الوحدة: مؤسسة

المجموع	صناعات تقليدية		مؤسسات عامة		مؤسسات خاصة		نوع المؤسسة السنوات
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
261863	27,31	71523	0,3	788	72,38	189552	2003
312959	27,71	86732	0,24	778	72,03	225449	2004
342788	28,02	96072	0,25	874	71,71	245842	2005
376767	28,19	106222	0,19	739	71,61	269806	2006
410959	28,31	116347	0,16	666	71,52	293946	2007
519526	24,42	126887	0,12	626	75,45	392013	2008
625069	27,04	169080	0,094	591	72,85	455398	2009
619072	21,90	135623	0,089	557	78,00	482892	2010
659309	22,27	146881	0,086	572	77,63	511856	2011
711832	22,58	160764	0,07	557	77,33	550511	2012
747934	22,56	168801	0,073	547	77,35	578586	السداسي الاول لـ 2013

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

من خلال معطيات الجدول نلاحظ ان هناك تزايد في إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى نهاية السداسي الأول من سنة 2013، حيث انتقل من 261863 مؤسسة سنة 2003 إلى 747934 مؤسسة في 2013، أي زيادة تقدر بـ 486071 مؤسسة جديدة أو ما يعادل نسبة 185.62%. وفيمايلي تحليل لكل قطاع على حدى:

* نوال مرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

شريف غياط، محمد بوقوم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الملتقى الدولي حول: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، 17-18 افريل 2006، ص 108.

Bulletin d'information statistique de la PME. n°23 . Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, 1^{ère} semestre 2013, P 11 .

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم الم ص م الخاصة تشكل ما متوسط نسبة 74.53 % من إجمالي المؤسسات للفترة 2003 - 2013، كما نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ ومنتزاد في عدد هذه المؤسسات، إذ ارتفع عددها من 189552 مؤسسة سنة 2003 أي ما نسبته 72.38 % ليصل إلى 578586 مؤسسة خلال السداسي الأول من 2013 أي بنسبة 77.35%.

كما نلاحظ أن التطور المستمر في تعداد الم ص م الخاصة للفترة 2003-2008 مسجل بمعدلات مقارنة نسبيا عدا الارتفاع الكبير الذي حدث سنة 2008 مقارنة بالسنوات السابقة لها، حيث وصل عدد المؤسسات خلالها إلى 392013 مؤسسة أي بنسبة 75.45% من إجمالي المؤسسات، وحققت نسبة تطور مقارنة بسنة 2007 قدرت بـ 33.36 %، والسبب في ذلك يرجع إلى احتساب أصحاب المهن الحرة ضمن تعداد الم ص م ابتداء من السداسي الثاني لسنة 2008، وهي المؤسسات التي تمارس عملها في مختلف المهن الحرة والأنشطة القانونية منها: مكاتب المحامين، الموثقين، الصيادلة، المخابر، الأطباء بالإضافة إلى مهن حرة أخرى تعتبر منشآت تجارية لإنتاج خدمات كانت غائبة من المنظومة الإحصائية. كما يمكن ارجاع الزيادة في تعداد المؤسسات الخاصة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير دور هذا القطاع في الساحة الاقتصادية من خلال مختلف الاجراءات التحفيزية التي تهدف إلى نموها وترقيتها، وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لقطاع الصناعات التقليدية والحرفية:

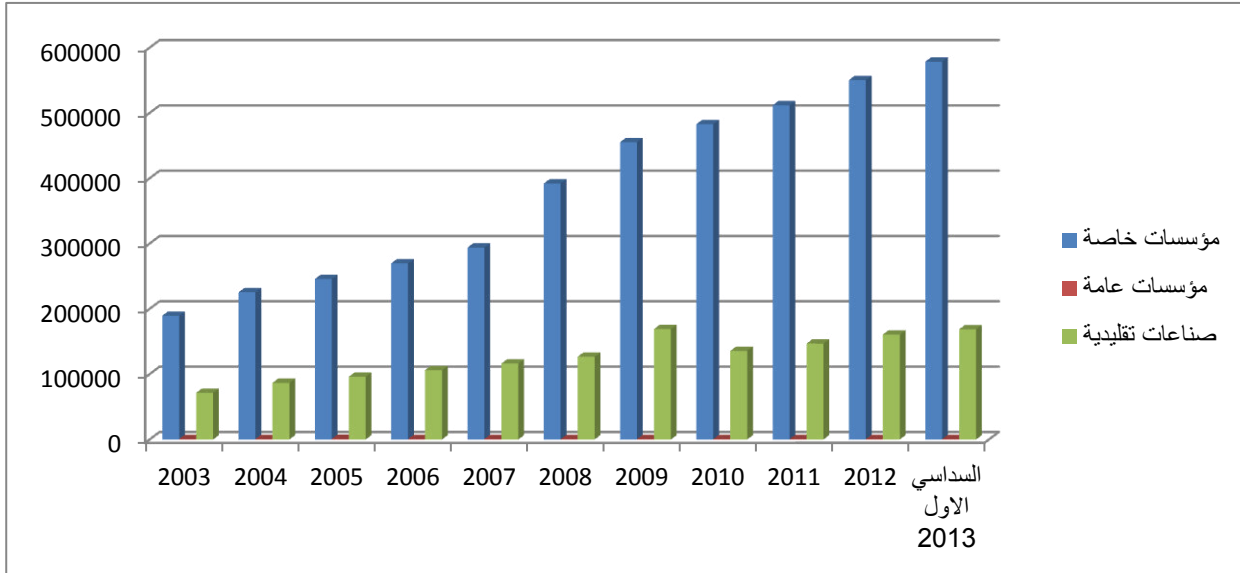
من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن تعداد الم ص م التابعة لقطاع الصناعات التقليدية هو الآخر في تزايد مستمر حيث ارتفع عدد المؤسسات في سنة 2003 من 71523 مؤسسة ليحقق اقصى قيمة لهذا القطاع خلال فترة الدراسة كانت سنة 2009 بـ 169080 مؤسسة أي ما نسبة 27.04 %، بينما في سنة 2010 أ،خفضت إلى 135623 مؤسسة بعد ذلك يشهد تعداد المؤسسات لهذا القطاع استمرار في الزيادة ليصل في نهاية السداسي الأول من 2013 ما قيمة 168801 مؤسسة أي بنسبة 22.56% من مجموع المؤسسات، كما بلغت نسبة تطور هذه المؤسسات معدل نمو يقدر بـ 5% مقارنة بسنة 2012 إي إنشاء 8037 مؤسسة جديدة خلال السداسي الأول لسنة 2013 .

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية:

من خلال الجدول يتضح أن الم ص م العمومية في تراجع مستمر من 788 مؤسسة أي بنسبة 0.3 % سنة 2003 إلى 547 مؤسسة خلال السداسي الأول لسنة 2013 أي ما نسبته 0.073 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما بلغ معدل الانخفاض نسبة 30.58- %، والسبب في هذا راجع إلى تطبيق سياسة خوصصة المؤسسات العمومية.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول المتمثلة في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني خلال الفترة 2003-2013 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (12): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني

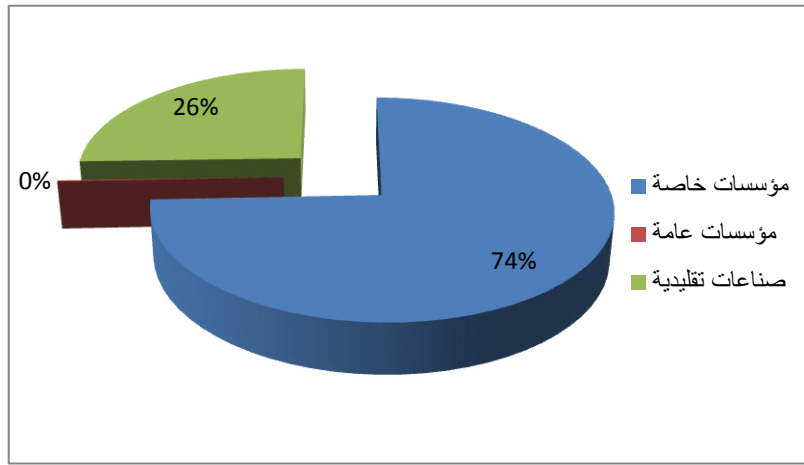


المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (10)

بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تنقسم حسب الطابع القانوني إلى مؤسسات عامة ومؤسسات خاصة ومؤسسات تابعة للصناعات التقليدية فإن الملاحظ من خلال الشكل والجدول السابقين أن المؤسسات الخاصة تسيطر على قطاع الم ص م، فلو اعتبرنا أن النشاطات الحرفية بدورها تندرج ضمن القطاع الخاص فهذا يؤكد السيطرة الكاملة لهذا القطاع في النسيج الاقتصادي للم ص م، بينما تحتل المؤسسات العمومية نسبة ضئيلة جدا ويعكس ذلك سياسة الدولة التي تهدف إلى الاعتماد على القطاع الخاص، إضافة إلى عمليات الخوصصة التي قلصت من أعداد الم ص م العمومية،

وفيما يلي الدائرة النسبية التي توضح لنا اتساع المساحة الممثلة للم ص م الخاصة:

الشكل رقم (13): هيكل التركيب النسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (10)

الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط للفترة 2003-2013

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خمس قطاعات أساسية تتمثل في: الفلاحة والصيد البحري، المحروقات الطاقة والمناجم والخدمات المتصلة، البناء والأشغال العمومية، الصناعات التحويلية والخدمات، والجدول الموالي يبين تطور تعداد هذه المؤسسات حسب قطاعات النشاط خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى السداسي الأول من 2013 :

الجدول رقم (11): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط

خلال الفترة 2003-2013

الوحدة: مؤسسة

قطاع النشاط السنوات	الفلاحة ولصيد البحري	المحروقات الطاقة والمناجم	البناء والأشغال العمومية	الصناعات التحويلية	الخدمات	المجموع الكلي
2004	2748	1262	72869	45729	102841	225449
2005	2947	1350	80716	48185	112644	245842
2006	3186	1450	90702	50686	123782	269806
2007	3401	1565	100250	53579	135151	293946
2008	3599	1660	111978	56568	147582	321387
2009	3642	1775	122238	58803	159444	345902
2010	3806	1870	129762	61228	172653	369319
2011	4006	1956	135752	63890	186157	391761
2012	4277	2052	142222	67517	204049	420117
السداسي الأول من 2013	4458	2217	147005	70840	217444	441964

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:*

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في جميع القطاعات في تزايد مستمر من سنة 2004 الى 2013 حيث يحتل قطاع الخدمات الصدارة من حيث تعداد المؤسسات الصغيرة الخاصة خاصة خدمات التجارة في المرتبة الأولى ثم خدمات النقل والمواصلات تليها خدمات العائلات، حيث تقارب نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة به النصف من إجمالي المؤسسات حيث أنشأت

* محمد بوهزة، فتيحة بوحروود، أثر برامج الاستثمارات العامة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2001-2014) ، أبحاث المؤتمر الدولي بعنوان: " تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 " ، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013، ص ص 8-10 .

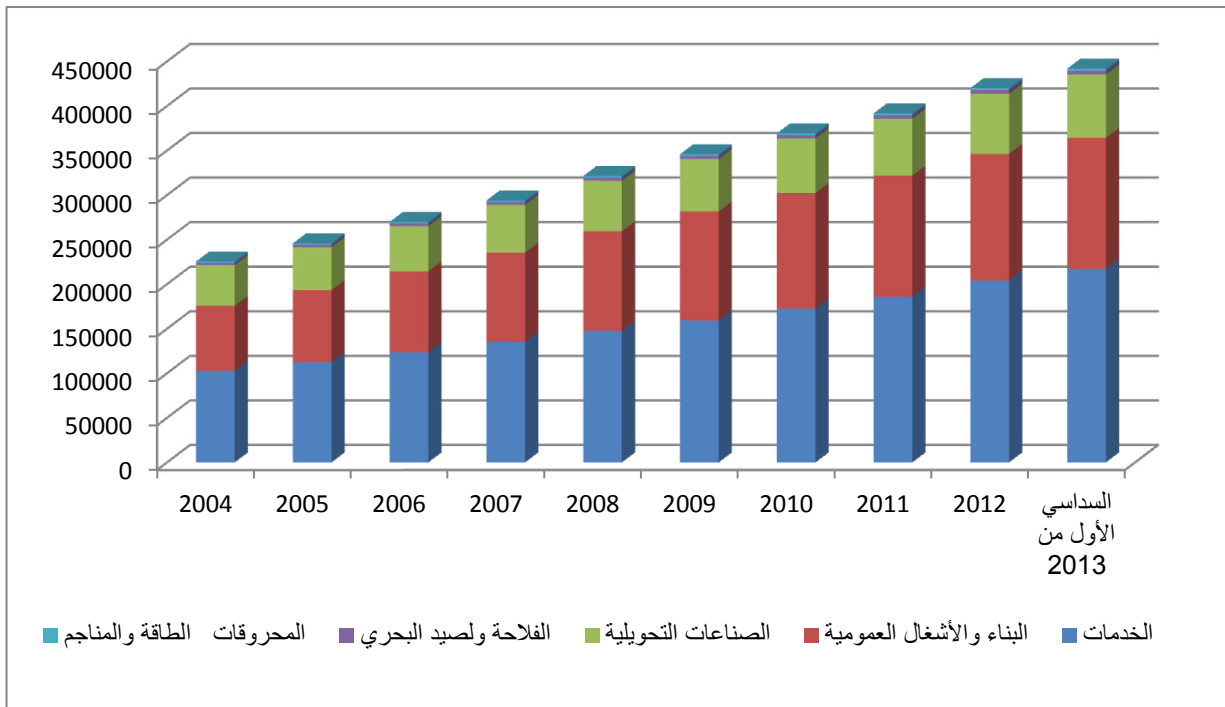
Bulletin d'information statistique de la PME. n^o23. Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, 1^{ère} semestre 2013, P15 .

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات

خلال سنة 2004 قيمة 102841 مؤسسة ليصل خلال السداسي الأول من سنة 2013 الى قيمة 441964 مؤسسة، يليه قطاع البناء والاشغال العمومية الذي انتقل من قيمة 72869 مؤسسة سنة 2004 ليصل خلال السداسي الأول من سنة 2013 الى قيمة 147005 مؤسسة، ثم قطاع الصناعات التحويلية " خاصة الصناعات الغذائية وصناعة الخشب والورق " الذي تطور هو الآخر من سنة 2004 بقيمة 45729 مؤسسة الى قيمة 70840 مؤسسة خلال السداسي الأول من سنة 2013. بينما نسبة القطاعات الأخرى ضئيلة مقارنة بالقطاعات السابقة حيث حقق قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال السداسي الأول من سنة 2013 قيمة 4458 مؤسسة وقطاع المحروقات والطاقة والمناجم قيمة 2217 مؤسسة خلال نفس السنة.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول رقم (11) في الشكل التالي:

الشكل رقم (14): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (11)

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2003 - 2013

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل غير متساوي حسب الطابع القانوني، فهي تتمركز في جميع مناطق الوطن إلا أنها واسعة الانتشار في مناطق الشمال، والجدول التالي يوضح توزيع للم ص م حسب مناطق الوطن للفترة 2006-2013 :

الجدول رقم (12): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مناطق الوطن

للفترة 2006-2013

الوحدة: مؤسسة

المجموع	الجنوب الكبير		الجنوب		الهضاب العليا		الشمال		المناطق السنوات
	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	
269810	0,67	5439	7,71	20803	29,67	80072	60,59	163492	2006
293946	2,03	5974	7,68	22576	29,82	87666	60,46	177730	2007
321387	2,02	6517	7,78	25033	29,98	96354	60,20	193483	2008
345902	2,04	7058	8,06	27902	30,38	105085	59,51	205857	2009
369319	2,04	7561	8,16	30153	30,41	112335	59,37	219270	2010
391761	1,97	7735	8,22	32216	30,41	119146	59,38	232664	2011
420117	1,96	8247	8,22	34569	30,54	128316	59,26	248985	2012
441964	1,91	8450	8,17	36131	30,53	134960	59,37	262423	السداسي الأول من 2013

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

من خلال معطيات الجدول يتبين لنا أن الجهة الشمالية للوطن تحتل المرتبة الأولى في تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تفوق نسبتها 59,86% من إجمالي الم.ص.م المنتشرة عبر جهات الوطن حيث إنتقل عددها من 163492 مؤسسة سنة 2006 ليصل إلى 262423 مؤسسة في نهاية السداسي الأول لسنة 2013، أي بمعدل نمو 60,8% مقارنة بسنة 2006 والسبب في ذلك يعود إلى تواجد معظم المدن الكبرى في

* نوال مرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

Bulletin d'information statistique de la PME. n°23. Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, 1^{ère} semestre 2013. P21 .

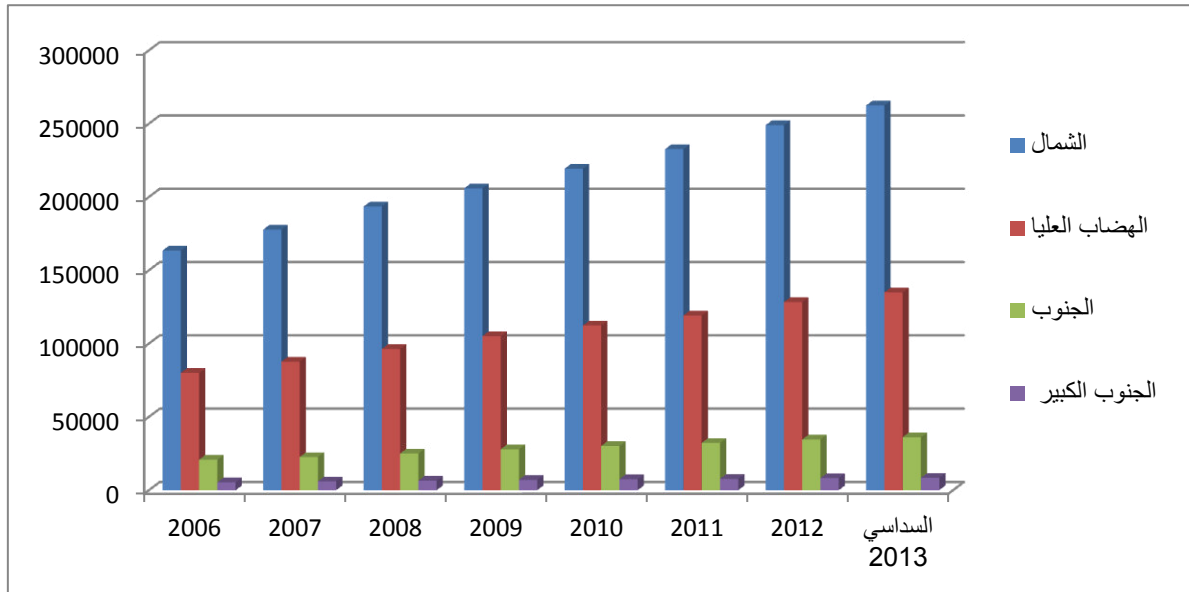
الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات

المناطق الشمالية مثل الجزائر، وهران تيزي وزو، لتمييزها بحركية كبيرة للنشاط الاقتصادي وتوفرها على الهيئات والمصالح الإدارية. ثم تليها في المرتبة الثانية جهة الهضاب العليا بنسبة 30,24%. حيث حققت معدل نمو 68,54% للفترة 2006-2013.

أما جهة الجنوب والجنوب الكبير فيبقى عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها محدود فهي لا تمثل سوى نسبة 7,91% و 1,99% على التوالي من إجمالي الم ص م، مما يعكس عدم توازن الحالة الاقتصادية بين الجهات، ويعكس ذلك فروقات في العديد من المؤشرات الاقتصادية منها البطالة، التنمية الاقتصادية، مستوى المعيشة... الخ.

ولتوضيح ما تم تحليله من خلال معطيات الجدول رقم (12) نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (15): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن للفترة 2013-2006



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (12)

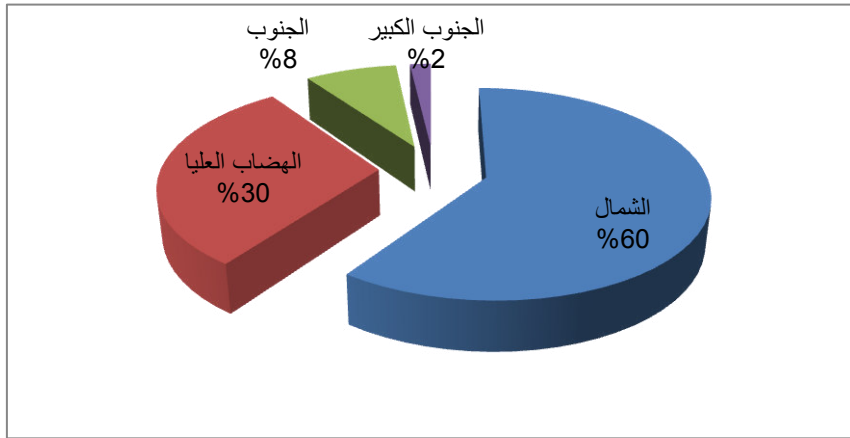
من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين للتوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مناطق الوطن نستنتج أن جهة الشمال تحتل المرتبة الأولى من حيث تمركز عدد الم ص م أي بنسبة 60% تليها جهة الهضاب العليا التي تمثل نسبة 30%، ثم جهة الجنوب التي تقدر نسبتها بـ 8% وأخيرا منقطة

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات

الجنوب الكبير الي تمثل نسبة ضئيلة جدا قدرت بـ 2%، ويمكن تفسير هذا التوزيع الغير العادل الى طبيعة الاقتصاد الداخلي للبلاد حيث يوجد هناك اختلاف كبير بين مختلف الجهات بالإضافة الى اختلاف الظروف الطبيعية وموارد الانتاج المتاحة في مختلف مناطق البلاد.

والشكل الموالي يوضح التركيب النسبي لتوزيع الم ص م عبر جهات الوطن:

الشكل رقم (16): التركيب النسبي لتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (12)

المطلب الثالث: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

من المعلوم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على غرار المؤسسات الكبيرة، تقع أمام تحدي كبير، وبذلك فإنه من الصعب تصور أي تطور لها دون دعم من الدول التي تنتمي إليها، وإدراكا منها لهذه الحقيقة، قامت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من الوكالات، والصناديق والبرامج لدعم مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، وسيتم من خلال هذا المطلب توضيح أهم آليات وبرامج دعم الم ص م.

الفرع الأول: آليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

هنالك العديد من الهياكل والآليات التي سخرتها الدولة الجزائرية لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك سيتم الاقتصار على ذكر أهمها فقط:

أولاً: هيئات مرافقة المؤسسات: وتتمثل في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، والمؤسسات التي تقع تحت إدارتها وهي :

1. **المشاكل وحاضنات الأعمال:** تعرف حاضنات الأعمال على أنها: " منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز بكل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع، وشبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال، وهي تدار عن طريق إدارة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المؤسسات الملتحقة بها، والتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها"¹

كما يعرف المشرع الجزائري المشاتل بأنها:² " مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتأخذ ثلاثة أشكال هي: المحضنة، ورشة الربط، ونزل المؤسسات".

- **المحضنة:** وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات .
- **ورشة الربط:** وهي تختص بالتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات:** يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث .

كما حدد المشرع ، أهداف هذه المؤسسات والوظائف المكلفة بانجازها، والتي تصب في إطار تقديم المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص توفير الأماكن لإنشائها وتقديم الخدمات لها .

2. **مراكز التسهيل:** وتتمثل مراكز التسهيل في هياكل إعلام، توجيه ومرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي، وهي تغطي مجمل التراب الوطني.³ وتتكفل هذه المراكز بمهام عديدة، منها:⁴

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.

- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومة المتعلقة بفرص الاستثمار.
- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكوين والابتكار، وبيد مركز التسهيل مجلس توجيه ومرافقة، ويسيره مدير .

¹ نوال مرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص 36 .

² المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25/02/2003 ، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات ، مدونة النصوص القانونية و التنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية ، الجزائر ، 2004 ، ص ص 45-47 .

³ خالد طالبي، دور القرض الاجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، جامعة منتوري، قسنطينة (الجزائر) ، 2010-2011، ص 168.

⁴ صالح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 31.

3. المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهو مركز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتها المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه:¹
- ضمان الحوار والتشاور الدائم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل المتعلقة بالتطور الاقتصادي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة.
 - جمع المعلومات من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل من أجل إعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.

ثانيا: الهياكل المتعلقة بتوسع دائرة الاستثمار: تضم هذه الهياكل كلا من:

1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (L'ANSEJ): أنشئت الوكالة على شكل هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل على إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات بشكليات من الاستثمار، إما إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة أو توسيع نشاط هذه المؤسسات، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل والعمل والضمان الاجتماعي، لها فروع جهوية ومكلفة بالمهام التالية:²
- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
 - متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب المستفيد، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بها.
 - تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتها .
 - تحدث بنكا للمشاريع وتقدم الاستشارة ويد المساعدة في مجال التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل، ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25/02/2003، المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مرجع سابق، ص 79.

² ناصر سليمان، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول، الملتقى الدولي الأول حول " تقييم الاستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفق الأفق الثالثة بالجزائر"، جامعة المسيلة (الجزائر)، يومي 28 و 29 أكتوبر 2014، ص ص 16،17 .

- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم .
 - 2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب المرسوم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار، وتهدف إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوم بدلا من 60 يوم في الوكالة السابقة التي حلت محلها، وجاء إنشاء هذه الوكالة نظرا للصعوبات التي يتعرض لها أصحاب المشاريع الاستثمارية، ومحاولة من الدول لتجاوز هذه الصعوبات واستقطاب وتوطين الاستثمارات الأجنبية، وتجسيد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث ترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة، وترافق إنشاء الوكالة مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها والمسهلة لتأدية مهامها التي تتمثل في تسهيل الاستثمار، وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة اتجاه المستثمرين و قيامها ب:¹
 - تزويد المستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار.
 - ترقية الاستثمارات، وتطويرها، ومتابعتها.
 - تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطويره والنهوض به.
 - استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، و إعلامهم، ومساعدتهم.
 - تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة، أو رفض منحه إياها،
 - تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات، وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبائيك الوحيدة كهيكل إدارية مركزية،
 - المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.
 - تضطلع بتنظيم مؤتمرات، وملتقيات مهنية، وأيام دراسية وإعلامية.
 - تقوم بنشر دلائل، و منشورات، وكتيبات متعلقة بفرص الاستثمار، حسب المناطق، وحسب التخصصات، في مجال الدراسات والبحث والتطوير الخاص بالمشاريع الاستثمارية.
- إن الدور الذي تلعبه هذه الوكالة في ميدان ترقية وتطوير الاستثمار مهم جدا وهذا ما يمنح الفرصة ويشجع أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إقامة مشاريع استثمارية في مناطق مختلفة، والاستفادة من

¹ شعيب اتشي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاورو جزائرية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 77 .

الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية المختلفة التي تتقل كاهلها خاصة في حالة عدم توفر رأس مال كافي، فهذه الإعفاءات من شأنها أن تمنحها وفرة مالية معتبرة ودعم مالي بمزاولة مختلف نشاطاتها في إطار الدعم الذي توفره الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.¹

3. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (AND PME): في إطار مواصلة السعي

لتطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05 - 165 المؤرخ في 2005/05/23، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتولى المهام التالية:²

- تطبيق الإستراتيجية القطاعية الخاصة بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعة سيره .
- تتبع التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص الإنشاء، التوقف وتغيير النشاط.
- إعداد دراسات دورية بخصوص التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- جمع واستغلال ونشر المعلومات الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: آليات الدعم المالي: وضعت الدولة آليات متنوعة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنها:

1. صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR): مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية

المعنوية والاستقلال المالي تسمى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يهدف إلى ضمان قروض الاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها، يمتلك فروعا جهوية ومحلية، يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتولى المهام التالية:³

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية: إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، أخذ المساهمات.
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه و إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.

¹ ناصر سليمان، عواطف محسن، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² نوال مرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص 38 .

³ المادة 05 - 06 من المرسوم التنفيذي رقم 2-337 المؤرخ في 2002/11/11 ، الجريدة الرسمية العدد 74، الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 2002، ص

- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق .
 - ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.
 - ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية .
 - ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق و تسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل .
 - القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات .
- وفي إطار تحديث الصندوق فقد رفعت نسبة ضمان مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 25 مليون دينار إلى 50 مليون دينار بقرار من مجلس إدارة الصندوق، وفي إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإطلاق مشاريع واسعة وكبيرة بضمانات مالية، منح الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج "ميديا MEDA" منحة بلغت قيمتها 20 مليون أورو سلمت لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تمويل وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و تصل قيمة ضمان المؤسسات التي يتكفل صندوق ضمان القروض بضمانها ماليا بفضل المبادرة المندرجة في إطار الشراكة إلى 15 مليار سنتيم، وبهذا يكون صندوق ضمان القروض قد مكن البنوك من ضمان قروضها ماليا في حالة فشل المشروع أو خسارة المؤسسة، وهذا ما يعطي دفعا للبنوك في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر .

2. صندوق ضمان قروض الاستثمار (CGCI): تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم الرئاسي لـ 2004/04/19، بهدف تغطية الأخطار الناجمة عن عدم تسديد القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار تمويل استثماراتها الإنتاجية، من خلال مراحل نشأتها، توسعها أو تجديد تجهيزاتها. تتكون مخصصاته من مساهمات الخزينة العمومية والبنوك العمومية، ويقدر رأس ماله بـ 30 مليار دج، 60% منها مقدمة من طرف الخزينة والباقي مقسم بين البنوك والمؤسسات المالية، و بذلك فان الصندوق لا يرتبط بعلاقة مباشرة مع المستثمرين بل تكون علاقته مع البنوك، و قد تم الانطلاق الفعلي لهذا الصندوق في سنة 2005، و يبلغ الحد الأقصى للقرض البنكي من طرفه 50 مليون دج .

3. صندوق رأس مال المخاطر: ويعرف أيضا بشركة رأس مال المخاطر، وفي دول أخرى شركة رأس مال الاستثمار. وقد ظهر هذا النوع من الشركات في الخمسينات في الولايات المتحدة الأمريكية لتلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم انتشر في العديد من الدول الأخرى . ويعرف التمويل برأس مال المخاطر بأنه: " التغيير الهيكلي في الإدارة المالية للمؤسسة الفردية أو العائلية، من خلال عميل له صفة شريك في المؤسسة يمول ويوجه القرارات الإستراتيجية للمشروع ويهدف في المقابل إلى تحقيق مردودية على المدى الطويل " ¹.

وفي الجزائر، تأسس صندوق رأس مال المخاطر لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2004 برأس مال 3.5 مليار دج ممول بالتنسيق بين الخزينة العمومية والهيئات المصرفية، بهدف تسهيل حصول الشباب على القروض، و تتمثل مهامه في:²

- تمويل إنشاء وتوسيع المشروعات مقابل عوائد مؤجلة إلى ما بعد الاستثمار، ذلك أن هذه الشركات تقوم على المشاركة والمضاربة، حيث تقدم تمويلا من دون ضمان العائد ولا مقداره .
- تخاطر بأموالها وفق آلية المشاركة في المغنم والمغرم ،
- رصد الطاقات المالية المتاحة خاصة لدى البنوك، والعمل على إشراكها في تمويل المشاريع المقترحة،
- مساعدة المشروعات الجديدة في إدارتها بما يحقق تطورها وتجنب العثرات التي يمكن أن تتعرض لها، خاصة في المراحل الأولى للتشغيل.
- متابعة ومراقبة تنفيذ المشروعات لضمان سلامة الانجاز.

الفرع الثاني : برامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواجهة التحديات الراهنة على المستويين الداخلي والخارجي، قامت السلطات العمومية بإعداد مجموعة من برامج الدعم منها :

أولاً: برنامج الإنعاش الاقتصادي: يعد وسيلة لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إحداث الكثير من الأنشطة والقيام باستثمارات متنوعة، و قد شمل غلافه المالي 2 مليار دج على امتداد ثلاث سنوات (2001-2004) لصالح صندوق ترقية التنافسية الصناعية، و 2 مليار دج لتمويل إصلاح وعصرنة المناطق الصناعية

¹ سمير سحنون، شعيب بونوة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي حول: " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أبريل 2006، ص 427 .

² نوال مرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص 41 .

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات

ومناطق النشاط، كما تضمن هذا البرنامج بعض السياسات المرافقة التي تهدف إلى تحسين محيط المؤسسات وتوفير شروط إنتاج فعال للاستثمارات المرافقة التي شرع فيها، وأكد على ضرورة تطبيق بعض الإصلاحات العاجلة، وهي:¹

- ضرورة حماية بعض الفروع، وذلك من خلال الشروع في تدابير إلغاء الرسم النوعي الإضافي والقيمة المحددة إداريا للسلع التي لا تنافس الإنتاج المحلي منافسة كبيرة، ومنع تصدير المواد الأولية التي يمكن تنميتها واستغلالها محليا.
- الاقتطاعات الإجبارية، وذلك بتخفيض بعض الرسوم كالرسم على النشاط المهني وتحويل المنح العائلية تدريجيا نحو صندوق الضمان .
- دعم قدرات استغلال المؤسسات من خلال تطبيق بعض الإجراءات التنظيمية، كتحديد أسعار الطاقة والماء للمؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة.

ثانيا: برنامج ميداء دعم وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة: يندرج هذا البرنامج في إطار التعاون الأورو متوسطي، وقد شرع في تنفيذه في سبتمبر 2002، بغلاف مالي قدره 62.9 مليون أورو تمثل مساهمة المؤسسات المستفيدة من هذا البرنامج .

ويتمثل الهدف المالي لهذا البرنامج، في تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من خلال تقديم الاستشارة والتكوين، وذلك لضمان مشاركتها أكثر في إحداث النمو الاقتصادي والاجتماعي. أما الأهداف الخاصة فتشمل:²

- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتمكينها من مواجهة متطلبات اقتصاد السوق.
- المساهمة في تمويل أفضل للاحتياجات المالية لهذه المؤسسات.
- مساعدة هذه المؤسسات في الحصول على المعلومات المهنية.
- تحسين المحيط التنظيمي والمؤسسي.

ويتدخل هذا البرنامج لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي لا يقل عمرها عن ثلاث سنوات، وتشغل من 10 إلى 250 عاملا، وتملك سجلا تجاريا، وهو لا يقتصر على مؤسسات القطاع الصناعي، بل

¹ المرجع السابق، ص 42.

² إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة الدولية حول: "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25-28 ماي 2003، ص 843 .

يشمل أيضا تلك التي لها علاقة غير مباشرة بالصناعة، كما يمكن أن يتدخل بشكل غير مباشر لضمان قروض هذه المؤسسات لدى البنوك .

ثالثا : البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : إن عملية التأهيل هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات الهدف منها تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، خاصة في ظل عولمة المبادلات و ترابط العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب، بل تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي ككل .

ولتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من مسايرة التطورات الحالية والنهوض بها، أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية برنامجا وطنيا لتأهيل هذه المؤسسات بقيمة 1 مليار دج سنويا، امتد إلى غاية سنة 2003. وتتمثل أهدافه الأساسية في:¹

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات حسب الأولوية، عن طريق إعداد دراسات تسمح بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط، وسبل دعم المؤسسات بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع .
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة، وذلك بالتنسيق الفعال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب.
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها.
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل، خاصة المتعلقة بترقية المؤهلات وتحسين مستوى الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير ومخططات التسويق، والوصول إلى معايير الجودة العالمية (الإيزو) .

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التأهيل اختيارية والمؤسسات ليست مجبرة على تنفيذها، كما أنها تخضع للكثير من الشروط.

¹ نوال مرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 42، 43.

المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تحتل مكانا هاما في مكونات الاقتصاد الوطني ونتيجة ذلك صارت من أهم دعائم تقوية هذا الاقتصاد من كل جوانبه سواء في النشاط الاقتصادي أو التجارة الخارجية، إلا أنها لازالت تعاني من بعض العقبات وتواجه بعض المشاكل التي تحد من نموها وتطورها والتي حاولت الدولة جاهدة للتقليل منها وتجاوزها، وهذا ما سيتم التعرض اليه من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات

نظرا لتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانتشارها عبر مناطق الوطن، وفي مختلف قطاعات النشاط، زاد من أهميتها في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في مختلف الأنشطة الاقتصادية وكذا في تصدير منتجاتها.

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

من أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على استيعاب قدر كبير من العمالة، ولاشك أن التطور المستمر الذي تعرفه هذه المؤسسات في الجزائر من ناحية عددها سمح لها بتوفير العديد من مناصب الشغل خصوصا في هذه المرحلة التي يعاني فيها الاقتصاد الجزائري من ارتفاع كبير في معدل البطالة، خاصة ضمن فئة الشباب، وهذا ما يؤكد الجدول التالي:

الجدول رقم (13): تطور مناصب الشغل المصرح بها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
للفترة (2012-2004)

الوحدة: عامل

المجموع	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		القطاع السنوات
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
664584	10,81	71826	89,19	592758	2004
719270	10,61	76283	89,39	642987	2005
769797	8,01	61661	91,99	708136	2006
828183	6,90	57146	93,10	771037	2007
893846	5,91	52786	94,09	841060	2008
959681	5,38	51635	94,62	908046	2009
1007171	4,83	48656	95,74	958515	2010
1033882	4,88	50467	95,11	983415	2011
1089639	4,43	48415	95,57	1041221	2012

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على*:

من خلال معطيات الجدول نلاحظ العدد الهائل لمناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2012-2004، حيث نجد أن المؤسسات الخاصة تحتل المركز الأول في توفير مناصب الشغل فقد وصلت هذه النسبة إلى 95,57% سنة 2012 أي تشغيل 1041221 عامل خلال هذه السنة، بينما كانت نسبة التشغيل للمؤسسات الخاصة في سنة 2004 تبلغ 89,19% أي توفير 592758 منصب شغل وتقدر نسبة التطور خلال الفترة 2012-2004 بمعدل نمو 75,65% والسبب في ذلك يعود لتميز هذه المؤسسات باعتمادها على الإمكانيات الذاتية في مجال التسيير والتنظيم والتمويل، وبذلك خلق

* وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية 2005/11، 2006 / 12، 2008 / 13، 2008 / 14، 2008 / 15، 2009 .

محمد بوزهرة، فتيحة بوحرد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

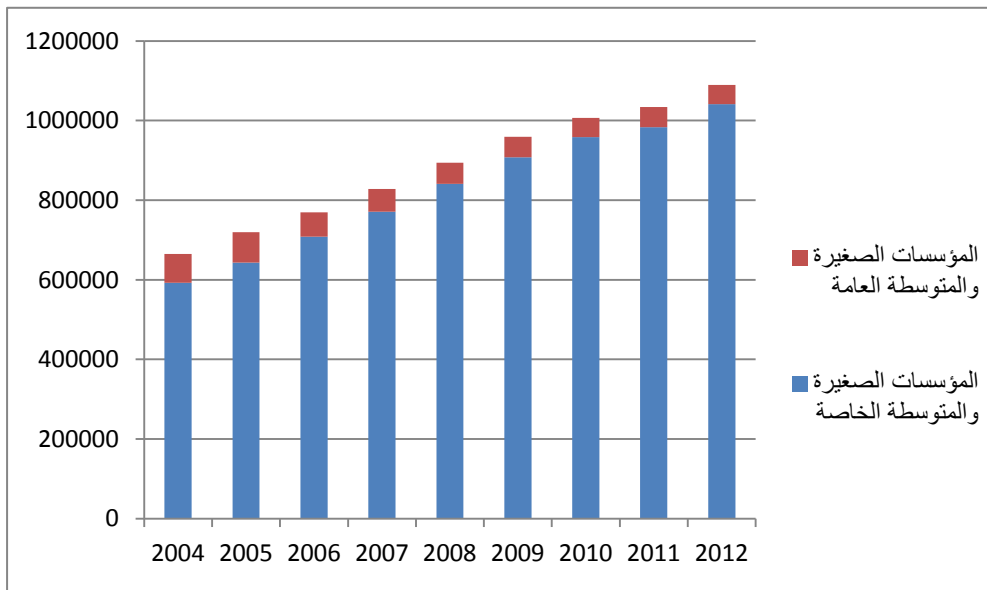
الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات

استثمارات ومشاريع جديدة خاصة، تستطيع من خلالها توفير مناصب شغل جديدة ومحاولة التقليل من البطالة، بينما القطاع العام كما لاحظنا سابقا تبقى مساهمته ضئيلة مقارنة بالقطاع الخاص، والملاحظ أيضا أنها تعرف تراجعا سنويا في مستويات التشغيل، حيث انخفض فيها مستوى العمالة من 71826 عامل سنة 2004 أي بنسبة 10,81% إلى 48415 عامل سنة 2012 أي بنسبة 4,43%، يقدر معدل الانخفاض بـ 32,59% وهذا راجع للانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي عموما وبقائه محصورا في امتلاكها للمؤسسات الكبرى ذات البعد الاستراتيجي في الاقتصاد، وكذلك الخوصصة التي مست العديد من المؤسسات العمومية.

والشكل التالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل خلال الفترة

: 2012-2004

الشكل رقم (17): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (13)

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام (PIB)

يشمل الناتج الداخلي الخام على كل ما تم انتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء باستخدام عناصر الانتاج المملوكة للمواطنين أو الأجانب، فالمساهمة الأكبر كانت للقطاع الخاص بما أنه الممثل الرئيسي للم ص م على حساب القطاع العمومي، ولتوضيح الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق النمو المتزايد للناتج الوطني الخام نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (14): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب القطاع القانوني

للفترة 2003-2011

الوحدة: مليار دج

المجموع	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع	
			السنوات	
2434,8	1884,2	550,6	قيمة	2003
100	%77,2	%22,8	نسبة	
2745,5	2146,75	598,65	قيمة	2004
100	%78,2	%21,8	نسبة	
3015,5	2364,5	651	قيمة	2005
100	%78,41	%21,8	نسبة	
3444,11	2740,06	704,05	قيمة	2006
100	%799,56	%20,44	نسبة	
3903,63	3153,77	749,86	قيمة	2007
100	%80,80	%19,20	نسبة	
4237,92	3551,33	686,59	قيمة	2008
100	%83,80	%16,20	نسبة	
4978,82	4162,02	816,80	قيمة	2009
100	% 83,59	%16,41	نسبة	
5509,21	4681,68	827,53	قيمة	2010
100	% 84,98	% 15,02	نسبة	
6060,8	5137,46	923,34	قيمة	2011
100	% 84,77	% 15,23	نسبة	

المصدر: سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات الحلول، الملتقى الدولي حول: " تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفق الألفية الثالثة للجزائر"، جامعة المسيلة (الجزائر)، يومي 28-29 أكتوبر 2014، ص 8.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات كبيرة مقارنة بالقطاع العام أي ما يعادل نسبة 81,28% من إجمالي مساهمة الم ص م، كما نلاحظ أن قيمة المساهمة في تزايد مستمر للفترة 2003-2011. حيث انتقلت قيمة المساهمة من 1884,2 مليار دينار خلال سنة 2003 أي بنسبة 77,2% لتتحقق سنة 2011 ما قيمته 5137,46 مليار دينار أي ما يعادل نسبة 84,77% والسبب في ذلك يعود للاستثمار الواسع والتزايد المستمر للمؤ ص م الخاصة عبر الوطن وكذا الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة لهذا القطاع والإمكانيات التي وفرتها من أجله.

أما بالنسبة لمساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات فهي منخفضة مقارنة بالقطاع الخاص حيث حققت ما نسبته 18,74% للفترة 2003-2011 كما هو ملاحظ رغم أن مساهمة القطاع العام لـ PIB متزايدة إلا أن نسبة التطور منخفضة حيث تطورت قيمتها من 550,6 مليار دينار، أي مانسبته 22,8% لتصل في سنة 2011 إلى قيمة 923,23 مليار دينار أي ما يعادل نسبته 15,23% وهذا الإنخفاض في نسبة المساهمة راجع إلى خصوصية المؤسسات العمومية.

الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشكيل القيمة المضافة

تعتبر عملية تشكيل القيمة المضافة من أهم المؤشرات على قوة أي اقتصاد في العالم، حيث تُظهر قدرة ذلك الاقتصاد الإنتاجية والإبداعية كذلك، ولا شك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو القطاع العام) تلعب دورًا كبيرًا في هذه العملية، ويمكن توضيح مساهمتها في خلق القيمة المضافة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تشكيل القيمة المضافة على مستوى

الاقتصاد الجزائري للفترة 2005-2010

الوحدة: مليار دج

2007		2006		2005		الطابع القانوني للم ص م	فروع النشاط
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة		
99.55	701.03	99.84	638.63	99,84	578,79	خاص	الزراعة
0.45	3.16	0.16	1.00	0,16	0,93	عام	

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات

100	704.19	100	639.63	100	579,72	المجموع	
80.94	593.09	79.72	486.37	79.81	403,37	خاص	البناء
19.05	139.62	20.277	123.69	20.19	102 ,055	عام	والاشغال
100	732.71	100	610.07	100	505,42	المجموع	العمومية
79.19	657.35	75.39	576.94	69.86	417,59	خاص	النقل
20.80	172.72	24.61	188.29	30.14	180,19	عام	و
100	830.07	100	765.23	100	597,78	المجموع	المواصلات
78.92	56.60	80.69	50.32	79.77	45,65	خاص	خدمات
21.07	15.11	19.31	12.04	20.23	11,58	عام	المؤسسات
100	71.71	100	62.36	100	57.23	المجموع	
88.07	71.12	87.24	65.30	87.45	60,88	خاص	الفندقة
11.92	9.63	12.76	9.55	12.55	8,74	عام	والاطعام
100	80.75	100	74.85	100	69,62	المجموع	
84.12	127.98	82.18	110.86	80.48	101,79	خاص	الصناعة
15.87	24.14	17.82	24.04	19.52	24,69	عام	الغذائية
100	152.13	100	134.9	100	126,48	المجموع	
87.39	2.08	86.67	2.21	84.93	2,31	خاص	صناعة
12.6	0.30	13.33	0.34	15.07	0,41	عام	الجلد
100	2.38	100	2.55	100	2,72	المجموع	
93.25	776.82	94.02	675.05	94.17	629,18	خاص	التجارة
6.74	56.18	5.98	42.91	5.83	38,95	عام	
100	833	100	717.96	100	668,13	المجموع	

2010		2009		2008		الطابع القانوني للم ص م	فروع النشاط
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة		
99.70	1012.11	99.85	924.99	99.50	708.17	خاص	الزراعة
0.30	3.08	0.15	1.38	0.50	3.58	عام	

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات

100	1015.19	100	926.37	100	711.25	المجموع	
98.73	1058.16	87.10	871.08	86.67	754.02	خاص	البناء
1.27	13.59	12.90	128.97	13.33	115.97	عام	والاشغال
100	1071.75	100	1000	100	869.99	المجموع	العمومية
81.58	806.01	81.41	744.42	79.99	699.04	خاص	النقل
18.42	182.02	18.59	169.95	20.01	174.82	عام	و
100	988.03	100	914.36	100	873.86	المجموع	المواصلات
79.15	96.86	78.78	77.66	74.05	62.23	خاص	خدمات
20.85	25.51	21.22	20.92	25.25	21.81	عام	المؤسسات
100	122.37	100	98.58	100	84.04	المجموع	
88.61	101.36	89.90	94.80	88.70	80.87	خاص	الفندقة
11.39	13.03	10.10	10.65	11.30	10.30	عام	والاطعام
100	144.39	100	105.45	100	91.18	المجموع	
86.03	169.95	86.14	161.55	84.69	136.95	خاص	الصناعة
1.96	27.58	13.86	26.00	15.31	24.76	عام	الغذائية
100	193.53	100	187.55	100	161.71	المجموع	
88.42	2.29	88.33	2.25	87.08	21.23	خاص	صناعة
11.58	0.3	11.67	0.30	12.92	0.33	عام	الجلد
100	2.59	100	2.55	100	2.56	المجموع	
94.10	1204.02	93.58	1077.75	93.18	919.55	خاص	التجارة
5.90	75.45	6.42	73.88	6.82	67.33	عام	
100	1279.47	100	1151.62	100	986.88	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على*:

*نشرية المعلومات الاحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، العدد 14/2008 و15/2009، ص 55.
 حدة الضب، مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في علوم
 التسيير (غير منشورة)، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة (الجزائر)، 2011/2012، ص 17.

يبين لنا الجدول السابق سيطرة القطاع الخاص فيما يخص خلق القيمة المضافة في كل النشاطات الرئيسية التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن تلك السيطرة تختلف من قطاع لآخر حيث تبلغ أقصاها في قطاع الزراعة بنسبة تفوق 99 % في كل سنوات الدراسة (2005-2010)، ويسيطر القطاع الخاص كذلك سيطرةً كبيرة بنسبة تفوق 80 % في كل السنوات في قطاعات التجارة وصناعة الجلد، الصناعة الغذائية والفندقة والإطعام، أما قطاعات البناء والأشغال العمومية، خدمات المؤسسات والنقل والمواصلات، فنسبة القطاع الخاص لا تصل إلى 80 % إلا أنها تبقى الأكثر مساهمةً فيها.

بما القطاع العام فلا يساهم بنسبة كبيرة مقارنة بالقطاع الخاص فهو لا يتعدى نسبة 25% في جميع فرع النشاط ومن خلال الجدول نلاحظ أن القطاع العام يساهم في قطاع النقل والمواصلات بنسبة لا بأس بها مقارنة بالقطاعات الأخرى.

الفرع الرابع : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات

تمثل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية حيث تمثل الجزء الأكبر من المبيعات في الخارج خلال 2013 أي بحصة تفوق 96.72% من إجمالي قيمة الصادرات، مما يدل على تراجع بنسبة 7.25% مقارنة بسنة 2012.

أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات لا تزال هامشية بنسبة 3.28% من إجمالي قيمة الصادرات أي ما يعادل 1,4 مليار دولار أمريكي، وقد سجلت زيادة قدرها 66.23 % مقارنة بسنة 2012، لذلك فقد قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تمثل 99 % من مجموع المؤسسات في الجزائر.

والجدول الموالي يمثل مجموعة المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات والتي تتكون أساسا من:

المنتجات نصف المصنعة: تمثل حصة 2.44% من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 1610 مليون دولار أمريكي.

المنتجات الغذائية: تمثل حصة 0.61% أي ما يعادل 402 مليون دولار أمريكي.

المواد الأولية: تمثل حصة 0.17 % أي ما يعادل 109 مليون دولار أمريكي.

أما التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية فهي تمثل نسب ضئيلة قدرت بـ 0.04 % و 0.03 % على التوالي:

الجدول رقم (16): أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة 2011-2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السداسي الأول من 2013		2012		2011		المنتجات السنوات
نسبة (%)	قيمة	نسبة (%)	قيمة	نسبة (%)	قيمة	
51.43	751.55	40.54	909.17	41.57	836.01	الزيوت والمواد الأخرى الناجمة عن تقطير الزيت
15.93	223.43	18.03	481.21	22.00	371.73	النشادر المنزوعة الماء
12.44	174.48	12.86	207.97	9.51	265.23	سكر الشمندر
3.93	55.11	6.22	152.88	6.99	128.34	فوسفات الكالسيوم
1.85	25.95	2.02	03.1	2.24	41.75	الكحول غير الحلقية
1.96	27.45	1.90	36.04	1.65	39.14	الهيدروجين والغازات النادرة
1.24	17.33	1.25	31.13	1.42	25.72	المياه بما فيها المعدنية
1.25	17.48	1.13	24.71	1.13	23.37	التمور
0.97	13.59	0.99	14.87	0.68	20.33	جلود مدبوغة
1.31	18.43	0.92	14.85	0.68	19.05	الزئبق على الشكل الخام
92.29	1294.80	87.88	1922	85.87	1771	المجموع الجزئي
100	1403	100	2187	100	2062	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على*:

وبالإضافة إلى المساهمة المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التصدير فهي تساهم بطريقة غير مباشرة في التصدير كذلك، عن طريق سد جزء من حاجات الطلب المحلي، وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة المتواجدة في الجزائر كما تتوفر المؤسسات الصغيرة في الجزائر على عدة عوامل تزيد من إمكانية زيادة وتوسيع صادراتها منها:

- منتجات المؤسسات الصغيرة غالبا ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي مما يكسبها قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.

* سليمان ناصر، عواطف محسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 9، 10.

- اعتماد الصناعات الصغيرة على فنون إنتاجية كثيفة العمل يساعد في إنقاص تكلفة الوحدة المنتجة، وبالتالي اكتساب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.
- تتمتع المؤسسات الصغيرة بقدر أكبر من المرونة عن المشروعات الكبيرة في التحول من خط إنتاج لآخر ومن سوق لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

المطلب الثاني: العوائق والمشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم الأهمية الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واهتمام العديد من الدول بهذا النوع من المؤسسات إلى أنها مازالت تعاني في الجزائر من العديد من المعوقات التي تواجه نموها وتطورها والتي سنعرض لأهمها من خلال دراستنا لهذا المطلب.

الفرع الأول: المعوقات التنظيمية

أولاً: العوائق الإدارية

يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية والمتمثلة في تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، قلة الإحاطة بالقوانين السارية وعدم الشفافية وعدم احترام النصوص القانونية¹، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية:

- البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطء العمليات ونقص الإعلام وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة، فعلى سبيل المثال: " يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتاً طويلاً وتقديم أكثر من 18 وثيقة والمدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاث أشهر، والمدة المتوسطة لإطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى خمس سنوات"، وهذا ما يؤكد النتيجة التي توصل إليها المجلس الوطني والاجتماعي بأن المشاكل البيروقراطية تشكل أكبر حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية².

¹ يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة ميدانية -، مذكرة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005، ص 84.

² صالح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 41.

- عدم وجود استقرار في القوانين والتشريعات التي تحكم وتسير المؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل: البنوك، الإدارات العمومية، الصناديق الوطنية... الخ.
- نقص خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة في المجال الإداري والمالي وحتى الإمكانيات، ويمتاز هذا النوع من المؤسسات في الجزائر بأنماط تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تسوده المنافسة مع غياب تأهيل فعال وسريع لها¹.

ثانيا: عوائق جبائية وجمركية

من الملاحظ أن الجباية والأعباء الاجتماعية معيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم إجراءات التخفيف المنتهجة، وتظهر هذه العوائق على مستوى²:

- فرض ضريبة إضافية خاصة على الإنتاج الوطني.
- اشتراكات أرباب العمل فيما يخص الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء مرتفعة تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نسب الضرائب والرسوم المقنطعة على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة الإستغلال تؤدي إلى ارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من نتائجه توقف العديد منها عن النشاط.
- صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف مع القوانين والآليات الجمركية الدولية.
- ارتفاع الضغط الجبائي بسبب تطبيق الرسم الإضافي الخاص، يؤدي إلى ارتفاع سعر تكلفة المنتوجات المصنعة الناتجة عن إعادة تقييم الأموال الثابتة والمواد الأولية المستوردة الناجمة عن انخفاض قيمة العملة، وكذلك كساد الإنتاج المصنع محليا الراجع إلى انخفاض القدرة الشرائية والمنافسة غير المشروعة في كثير من الأحيان للإنتاج المستورد.

إن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل تؤدي إلى تنامي العديد من الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، زيادة

¹ مهدي ميلود، دور التمويل الإسلامي في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملحق الوطني الأول حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، 24، 25 أبريل 2006، ص 4.

² عبد الرحمان بن عنتر وآخرون، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب دعمها ودعم قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية الدولية حول: "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25، 28 ماي 2003، ص 34.

على ذلك فإن النظام الجمركي يشكل أحد العقبات التي تعيق نموها، نظرا لما يتميز به من بيروقراطية كبيرة، وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في التنمية وخلق مناصب عمل بشكل فعال، فهي تساهم في تطوير الاقتصاد دون الحاجة إلى اقتطاع الضرائب والرسوم الجمركية على أنشطتها، و ربما تكون سياسة الإعفاء الشامل من الضرائب والرسوم الجمركية أكثر فعالية لضمان نموها وتطورها.

ثالثا: العوائق المرتبطة بال عقار الصناعي

يعد الحصول على العقار المناسب من للمشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر وهذا راجع إلى¹:

- صعوبة الحصول على عقد للملكية أو عقد إيجار بالرغم من أهميته للحصول على التراخيص الأخرى كالقرض البنكي. والامتيازات مثلا، بسبب عدم تحرر سوق العقار بشكل يحفز على الاستثمار إلى حد الآن، و لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية.
- التمييز بين القطاع العام والخاص في مجال تمليك أو كراء العقارات حيث تبقى الأولوية دائما للقطاع العام وهو ما يتناقض مع النصوص التشريعية.
- أغلبية العقارات الاستثمارية غير مستعملة فهي تبقى حكر لمؤسسات عمومية مفلسة أو أملاك خواص يحتفظون بها من أجل المضاربة.
- عدم وجود سعر محدد للمتر المربع الواحد أو سعر مدعم خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها للحصول على عقار.
- التوزيع غير العادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المناطق الحضرية والنائية يصعب من عملية الحصول على عقار لإقامة المشروع لما تتميز به المناطق الحضرية من كثافة سكانية كبيرة تقلل من مساحة الأراضي الصناعية.

رابعا: عوائق مختلفة

- تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لعدة عوائق مختلفة منها ما يفرزها محيطها الداخلي وأخرى ناتجة عن محيطها الخارجي، نلخص أهم هذه العوائق في:
- نقص تموين الجهاز الإنتاجي من جراء الانفتاح الإقتصادي، خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج والتي كانت تضمن استيرادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية.

¹ صالح صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص 41، 42.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات

● اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنماط تسيير لا تتماشى ومتطلبات الاقتصاد التنافسي، حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي للنشاط الاقتصادي، فنجد مثلا أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تفرق بين الحساب البنكي الشخصي للمسير المالك وحساب الشركة مما ينجر عنه الخلط في النفقات المنزلية ونفقات المؤسسة، وزيادة على ذلك تطبق تلك المؤسسات محاسبة تقليدية لا تقوم بإجراء عمليات الجرد الدوري¹.

- نمو وتطور القطاع غير الرسمي والمتمثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية والمداخل الطفيلية.
- مشاكل البنية التحتية حيث مازالت شبكة الطرقات ضعيفة وتوجد الكثير من مناطق البلاد - إلى غاية يومنا هذا - في عزلة شبه تامة عن بقية المناطق الأخرى وخاصة في الجنوب².
- عدم فعالية أساليب التكوين وخاصة في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير واقتصاد السوق، إدارة الأعمال وتسيير المنتج وكذا تقنيات البيع والتصدير.
- غياب المعلومة الحقيقية الاقتصادية و التجارية و يتمثل هذا في:

- بنك معطيات إحصائية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات المعنية.
- معطيات عن السوق الوطنية والجهوية والمحلية وحتى الخارجية.
- معلومات على التطبيقات التجارية للمتعاملين.
- معلومات على نوعية الاستثمارات المختارة.
- ضعف استعمال الانترنت في ميدان عالم الأعمال.

● قصور الجهود التسويقية إذ تفنقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على الوعي التسويقي، وتعاني من نقص كفاءات رجال البيع، كما تنقصها الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج وتنشيط المبيعات.

● غياب التنسيق ما بين فعاليات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية القائمة على دعم وتوجيه الأنشطة الإنتاجية (الصناعية) المحلية، الأمر الذي يضيع عليها فرصة تحقيق أعلى قدر ممكن من الاستفادة من هذا البرنامج.

● ضعف قدرات هذه المنشآت الذاتية في تعزيز مفهوم الترابط والتشابك الصناعي فيما بينها من جهة وبين المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى لتجسيد مفهوم التعاقد من الباطن.

¹ يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

² بريش السعيد وآخرون، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، 17، 16 أبريل 2006، ص 93.

- غياب ثقافة التسيير والروح المقاوماتية لأن الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات عائلية.
- عدم كفاية حاضنات الأعمال التي توفر البنية التحتية والبيئة النموذجية والرعاية الأمثل لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى وإن وجدت فإنها تقتصر على مناطق دون أخرى، مما يؤدي إلى استفادة البعض منها فقط رغم أنها تمثل الدعم الكبير لها عند النشأة.
- غياب التعاون وتبادل المعلومات بين مراكز البحث والجامعات من جهة، وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى¹.

الفرع الثاني: المعوقات التمويلية

يعد مشكل التمويل في كل الدول النامية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة من أهم المشاكل البارزة بالنسبة للمؤسسات والذي ركزت عليه معظم الدراسات الاقتصادية إثر تحليلها للمشاكل التي تجابه المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، ففي الوقت الذي يتحدث فيه الخطاب الرسمي (السياسي) عن إجراءات الدعم المالي وتشجيع الإستثمارات، فإن الواقع الجزائري يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي وهي تمثل أكبر العقبات التي تواجهها أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن إبرازها هذه العوائق في النقاط التالية:

- نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات.
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار.
- الفضاءات الوسيطة (البورصة) سواء كانت مالية أم تجارية فهي تمثل فضاء إعلاميا وتنشيطيا هاما، أما في الجزائر فنلاحظ غياب هذا الدور بسبب عدم فعاليتها، وبالتالي غياب سوق مالي منوع يسمح بالمفاضلة بين مجموعة من بدائل التمويل .
- طريقة التنظيم البنكي الذي يتميز بمركزية قرار منح القروض على مستوى العاصمة، هذا ما يشكل عائقا كبيرا بالنسبة للمتعاملين المتواجدين داخل البلاد لأنه يؤدي إلى تأخيرات مرتبطة ببطء التنفيذ وإرسال الملف نحو العاصمة.
- غياب بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الخاصة.²

¹ مهدي ميلودي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

² بريش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 94..

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات

- عدم تأقلم التشريع مع التطور والتحول الاقتصادي الوطني نحو اقتصاد السوق، ويتمثل ذلك خاصة في التعامل الصارم لموظفي البنوك في معالجة طلبات القروض.
- الشروط الصعبة للاستفادة من قروض بنكية لتغطية احتياجات التسيير أو الاستثمار، بالإضافة إلى استغراق إجراءات تحويل الأموال لوقت طويل.
- ارتفاع تكاليف التمويل بالإضافة إلى الضمانات المبالغ فيها أحيانا يحدان من مرونة التمويل وانسيابه بالحجم المناسب وفي الأجال الملائمة، وبالتالي أضحى هذا الوضع بتكاليفه الرسمية وغير الرسمية يمثل عائقا كبيرا.
- إجراءات بنكية تقليدية ومعقدة تتطلب كثير من الوثائق وهذا نظرا لعدم تكيف المنظومة المصرفية مع وتيرة التحولات الهيكلية المسجلة على مستوى الاقتصاد الكلي.¹
- غياب صيغ تمويلية مفصلة ومنظمة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- استناد قرار منح القروض البنكية إلى معيار الضمانات القانونية وإهمال معايير أخرى موضوعية تتعلق بجدية وفعالية المؤسسة موضوع الإقراض كأهمية التدفقات المالية المستقبلية والمكانة الإستراتيجية لنشاط المشروع وآليات العرض والطلب في محيط المؤسسة.
- اقتصر البنوك الجزائرية على الأساليب الكلاسيكية في تقدير خطر منح الائتمان، علما أنه توجد أساليب وتقنيات حديثة حلت محل الأساليب والتقنيات الكلاسيكية في الدول المتقدمة خصوصا، وأن العديد من الدول تحولت إلى اقتصاد السوق، أين أصبحت تسود ثقافة اقتصاديات أسواق رأس المال لا اقتصاد الإستدانة، ومن ثم فإن أدوات التحليل التي كانت معتمدة في ظل اقتصاد الإستدانة أصبحت اليوم جد محدودة الاستعمال .
- تدخل البنك في شؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرض الوصاية عليها من خلال القرض الممنوح لها².

¹ صالح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² قدي عبد المجيد وآخرون، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي حول: "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية-"، جامعة محمد خيضر بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006، ص 79.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا في هذا الفصل لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في ترقية

الصادرات خارج المحروقات توصلنا إلى استخلاص النقاط التالية:

- مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة مراحل أثناء تطورها ابتداء من الفترة ما بعد الإستقلال إلى يومنا هذا.
- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتشارها الواسع عبر مناطق الوطن وفي مختلف قطاعات النشاط.
- اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الذي تلعبه داخل الوطن من خلال مساهمتها في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال انشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات سنة 1993، بالإضافة إلى وضع مختلف الأسس الضرورية لتأطيرها والإشراف عليها من خلال انشاء هيئات وبرامج لدعمها (CGCI،FGAR ،L'ANDI ،L'ANSEJ).
- تبرز الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في مساهمتها في التشغيل من خلال خلق مناصب شغل جديدة، إضافة إلى مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خاصة بالنسبة للقطاع الخاص، بالإضافة إلى مساهمتها في خلق القيمة المضافة.
- يتمثل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال مساهمتها في تصديره بعض منتجات خاصة نصف المصنعة.
- يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجموعة من المعوقات والمشكلات التي تعيقها في نشاطها تتمثل في العوائق التنظيمية بما فيها الإدارية، الجبائية والجمركية، عوائق مرتبطة بالعقار الصناعي، وعوائق مختلفة، كما تواجهها عوائق تمويلية خاصة مع البنوك.

الخاتمة العامة

إن الصادرات في اقتصاديات الدول تعتبر محركا أساسيا للنمو الاقتصادي لذا تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها والابتعاد عن الأحادية في التصدير، والجزائر من بين هذه الدول التي تعاني من هذا المشكل لذلك حاولت جاهدة على تنمية اقتصادها من خلال محاولة ترقية صادراتها وتنويعها لذلك فكرت في خطة للإنعاش الاقتصادي فاهتدت إلى إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبيرة التي توالى نتائجها الهزيلة من سنة إلى أخرى وتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وإنشاء مؤسسات جديدة وفتحت المجال للخواص بذلك، وهذا انطلاقا من تيقنها بأنه لا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن أنجع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدليل على ذلك تجربة العديد من الدول التي استطاعت النهوض باقتصادها من خلال الاعتماد على هذه المؤسسات.

فمن خلال ما تم دراسته خلال هذا البحث نستنتج أن الجزائر أعطت أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توفير المناخ الملائم ووضع برامج الدعم المختلفة للنهوض بهذا القطاع وانتقاله من اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر واحد إلى اقتصاد متنوع يضم مختلف قطاعات النشاط، وهذه الدراسة جاءت كمحاولة لتسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الجزائري ومدى مساهمتها في ترقية صادراته. ومن خلال ذلك توصلنا إلى النتائج التالية:

النتائج: تتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في مايلي:

1. التصدير عبارة عن عملية عبور السلع المنظورة أو غير المنظورة من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية، إما بصورة نهائية أو مؤقتة وذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
2. الميزان التجاري عبارة عن بيان، تسجل فيه الدول السلع المصدرة سواء كانت منظورة أو غير منظورة، والسلع المستوردة سواء كانت منظورة أو غير منظورة من وإلى العالم الخارجي، فهو يمثل احد أهم مكونات ميزان المدفوعات.
3. تمثل الصادرات أحد كفتي الميزان التجاري، فأى تغيير فيها سيؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري إما بالإيجاب (فائض)، أو بالسلب (عجز).
4. تتمثل إستراتيجية ترقية الصادرات في اتباع مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة تقوم بها الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي إلى زيادة قدرتها التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.

5. تحتل صادرات قطاع المحروقات أهمية كبيرة في الجزائر فهي تمثل نسبة 97% من إجمالي الصادرات، بينما الصادرات خارج المحروقات فهي لا تتجاوز نسبة 3%
6. مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل أثناء تطورها ابتداء من الفترة ما بعد الإستقلال إلى يومنا هذا.
7. تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الطابع القانوني إلى ثلاثة أنواع تتمثل في المؤسسات الخاصة وتحتل المرتبة الأولى، ومؤسسات الصناعات التقليدية في المرتبة الثانية، المؤسسات العامة وتمثل نسبة ضعيفة، وتحتل المؤسسات الخاصة بالخدمات النسبة الغالبة منها إذ تقدر بحوالي نصف العدد الإجمالي للمؤسسات، ثم مؤسسات البناء والأشغال العمومية بحوالي الثلث.
8. من أجل دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قامت الدولة بإعداد برامج لتأهيلها وإنشاء برامج خاصة لدعمها تتمثل في: **CGCI،FGAR ، L'ANDI ، L'ANSEJ** .
9. تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي، وبالتالي اتاحة فرصة أكبر لتصدير الانتاج الخاص بالمؤسسات الكبيرة، وذلك لما تتميز به من مزايا نسبية و وفورات اقتصادية، أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة وبذلك تساهم في توفير العملة الصعبة.
10. يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجموعة من المعوقات والمشكلات التي تعيقها في نشاطها تتمثل في العوائق التنظيمية بما فيها الإدارية، الجبائية والجمركية، عوائق مرتبطة بالعقار الصناعي، وعوائق مختلفة، كما تواجهها عوائق تمويلية خاصة مع البنوك.

إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: من خلال دراسة كل من الصادرات والواردات الجزائرية وجدنا أن الواردات تفوق الصادرات خارج المحروقات مما يدل على أن الإقتصاد الجزائري غير مستقل بذاته وإنما تابع للدول المصدرة له، وأهم الست دول التي تتعامل معها الجزائر تتمثل في: الصين، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا، الو م أ؛ فهي أكثر الدول مسيطرة على التجارة الجزائرية مما يؤكد تبعيتها لهذه الدول.

الفرضية الثانية: نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونتائجها المحققة في تنمية اقتصاد الدول المتقدمة، أصبح من الضروري على الجزائر كدولة نامية تسعى لتنمية اقتصادها الاعتماد على هذه المؤسسات في تنويع اقتصادها واستغلال ثرواتها في مختلف القطاعات للتخلص من الأحادية في التصدير وتنميته والخروج

من سيطرة قطاع المحروقات، وذلك من خلال توفير بيئة مناسبة لهذه المؤسسات ودعمها من خلال انشاء هيئات خاصة بتمويلها وتأهيلها. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية

الفرضية الثالثة: من خلال مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي وجدنا أنها تساهم في التشغيل من خلال التزايد المستمر في توفير مناصب شغل جديدة خلال فترة الدراسة المحددة والتقليل من البطالة، كما نلمس أهمية هذه المؤسسات من خلال تزايد نسبة مساهمة هذه المؤسسات في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات ونخص بالذكر المؤسسات الخاصة التي تساهم بنسبة 81.28% ، بالإضافة إلى مساهمتها في تشكيل القيمة المضافة وهذا ما لاحظناه في الفصل الثاني، كل هذه المساهمات كانت على الصعيد الداخلي أي المحلي. أما مساهمتها على الصعيد الخارجي فتتمثل في دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال المساهمة في تصدير منتجاتها المحلية إلى الأسواق الخارجية، وكذا التقليل من الواردات من خلال انتاج سلع محلية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات الاقتراحات:

في الختام نود أن نشير إلى بعض التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تنمية الصادرات من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واحداث تغيير في اقتصاد الجزائر من اقتصاد ريعي معتمد على عائدات النفط إلى اقتصاد متنوع في موارده ومداخله،

وقصد تحقيق التوجه الفعلي نحو ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية فإنه ينبغي

العمل على:

- إيجاد تنسيق محكم بين مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوزارة الوصية لتأهيل هذا القطاع ووضع خطة تنموية تعمل على التحكم الجيد في مجموعة مقومات المنافسة العالمية المتمثلة في الإدارة، التكنولوجيا وجودة المنتجات.
- توطيد العلاقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومراكز البحث التطبيقي لاستقطاب الأفكار والإبداعات التكنولوجية وإيجاد الحلول التي تتناسب مشاكلها بالأخص التسويقية منها.
- غرس ثقافة التسويق الدولي لدى مسيري المؤسسات باعتبارها أبرز العوامل المؤثرة في توجه المؤسسة نحو التصدير، من خلال إقامة الدورات التدريبية ولما لا وضع جوائز تشجيعية لأوائل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل وفق هذه الفلسفة.

- توفير بنك معلومات متطور في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في التصدير يكون بمثابة قاعدة معطيات تزود هذه المؤسسات بالفرص المتاحة من خلال التنقيب عن فرص التصدير مع تركيز الجهود على جودة ونوعية المعلومات عن الأسواق الأجنبية، فالعبرة ليست بحجم المعلومات وغازتها، وإنما بمدى موافقة وملاءمة المعلومة للمسوق، من حيث مضمونها و توقيت بلوغها.
- لا بد من وجود إرادة سياسية لتسريع عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجعلها قادرة على المنافسة،
- ومن الضروري أن تتبع هذه المجهودات من إستراتيجية واضحة المعالم ومبنية على منهج واضح وموجهة بأهداف قابلة للقياس على الصعيدين المحلي والدولي.
- الاستعمال المكثف للانترنت والتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال لتمكين المؤسسة من التفوق، خاصة في مجال التسويق الالكتروني.
- الاهتمام أكثر بجوانب الملكية الفكرية والتسمية التجارية للمنتج، وكذا معايير الجودة المطلوبة دولياً.
- إرساء معالم تطبيق إستراتيجية الذكاء الاقتصادي بهدف تقديم الدعم المعلوماتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وتوفير الحماية اللازمة للمنتج الوطني وإسناده في الأسواق الدولية .
- دعم برامج التوحيد القياسي وإصدار شهادات بالالتزام بالمعايير حتى تصبح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات مصداقية وموثوقية، وقبول واسع لدى شرائح مختلفة من المستهلكين.

قائمة المراجع

1. المراجع بالعربية:

الكتب:

1. أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.
2. أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال، ط 2، دار المريخ للنشر، السعودية، 2001.
3. أوكيل محمد سعيد، اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
4. بكري كامل، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2002.
5. جاسم الصميدعي محمود، استراتيجية التسويق (مدخل كمي وتحليلي)، ط1، دار حامد للنشر، عمان، 2000.
6. خبايا عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
7. دادي عدون ناصر، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
8. فريد النجار، تسويق الصادرات العربية (آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى)، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.
9. قدو بديع جميل، التسويق الدولي، دار المسيرة، الأردن، 2008.
10. مصطفى محمد فؤاد، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، ط 2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
11. الموسوي ضياء مجيد، أسس علم الاقتصاد، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
12. يسرى عبد الرحمان، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
13. يونس محمد، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1986.
14. يونس محمود، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

الرسائل والأطرحات:

15. انثي شعيب، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاورو جزائرية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008/2007.
16. بن التركي زينب، دور تكنولوجيات الاعلام والاتصال في تسيير العلاقة مع الزبون بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - أوماش - بسكرة، مذكرة ماجستير(غير

- منشورة) في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- تكنولوجيايات الاعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، 2008/2007.
17. بن طالب فاطمة الزهراء، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970 - 2010)، مذكرة ماستر(غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
18. بن نعمان محمد، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا دراسة حالة ولاية بومرداس (الجزائر) 2009 - 2010، مذكرة ماجستير(غير منشورة) في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.
19. بوقرة الصديق، مساهمة المؤسسات ص و م في النمو الاقتصادي - دراسة قياسية حالة الجزائر - ، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2009/2008.
20. بوكبوس سلمى، استخدام الانترنت في ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسات مصدرة للتمور بولاية بسكرة، مذكرة ماجستير(غير منشورة) في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / تكنولوجيا الاعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008.
21. حدة الضب، مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة (الجزائر)، 2012/2011.
22. سعدية وسام، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة بسكرة -، مذكرة ماستر(غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2013/2012.
23. طالبي خالد، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، جامعة منتوري، قسنطينة (الجزائر) ، 2011-2010.

24. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.
25. عفاثة ليلي، دور تنمية الصادرات غير النفطية في تحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائري في الفترة 2000-2012، مذكرة ماستر (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
26. قسوم ميساوي الوليد، دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر 1978-2006، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2007.
27. مرزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو 9000 و 14000 (دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية)، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009.
28. مولاي عبد القادر، التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006.
29. قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة ميدانية -، مذكرة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005 .

المجلات :

30. صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، العدد 2004/3.
31. سعيدي وصاف، قيمة الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

الملتقيات والمداخلات والتقارير:

32. بوخاوة إسماعيل، عبد القادر عطوي، التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة الدولية حول: "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25-28 ماي 2003.
33. بريش السعيد وآخرون، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، 17، 16 أبريل 2006.
34. بن عمر الأخضر، بالموشي علي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة الوادي، 05 - 06 ماي 2013.
35. بوهزة محمد، بوحروود فتيحة، أثر برامج الاستثمارات العامة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2001-2014) ، أبحاث المؤتمر الدولي بعنوان: " تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، جامعة سطيف، 11- 12 مارس 2013.
36. تومي ميلود، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، 17-18 أبريل 2006.
37. خوني رابح، حساني رقية، آفاق وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25 - 28 ماي 2003.
38. زغيب شهرزاد، عيساوي ليلي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، جامعة عمار ثلجي، الأغواط (الجزائر)، 8 - 9 أبريل 2002.
39. سعدي وصاف، التجارة الإلكترونية كأداة لتنشيط الصادرات، الملتقى الوطني الأول حول: " المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، يومي 22، 23 أبريل 2003.

40. سعدي وصاف، نحو استراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير، الملتقى الوطني حول: "الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية"، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 20، 21 أبريل 2004.
41. سليمان ناصر، محسن عواطف، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول، الملتقى الدولي الأول حول: "تقييم الاستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفق الألفية الثالثة بالجزائر"، جامعة المسيلة (الجزائر)، يومي 28 و29 أكتوبر 2014.
42. سحنون سمير، بونوة شعيب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي حول: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أبريل 2006.
43. بن عنتر عبد الرحمان وآخرون، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب دعمها ودعم قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية الدولية حول: "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25، 28 ماي 2003.
44. غياط شريف، بوقوم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الملتقى الدولي حول: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، 17-18 افريل 2006.
45. ميلود مهدي، دور التمويل الإسلامي في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول: "المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية"، بشار، 24، 25 أبريل 2006.

القواميس والمعاجم:

46. عبد الناصر جمال، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
47. خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر اللبناني للطبع، بيروت، 1997.
48. علية بشير محمد، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1996.

المراسيم والقوانين والتشريعات:

49. الأمر رقم 20/62 الصادر في 1962/08/21 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة.

50. المرسوم رقم 02/62 الصادر في 1962/10/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة.
51. المرسوم رقم 38/62 الصادر في 1962/11/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة.
52. الجريدة الرسمية، القانون رقم 18/01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، 2001.
53. المرسوم التنفيذي رقم 80-03 المؤرخ في 02/25 /2003، المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
54. المرسوم التنفيذي رقم 78-03 المؤرخ في 2003/02/25، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، مدونة النصوص القانونية و التنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، الجزائر، 2004.
55. الجريدة الرسمية، المادة 05-06 من المرسوم التنفيذي رقم 337-2 المؤرخ في 2002/11/11، الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 2002، العدد 74، 2002.

2. المراجع بالأجنبية:

56. Bulletin d'information statistique de la PME. n^o23. Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, 1^{ère} semestre 2013

المواقع الإلكترونية:

57. النشرة الاحصائيات، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الموقع الالكتروني:

[http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieu.](http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieu)